

EXHIBIT 14

Part 9

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المعقودة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنابات ٣/

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ ورقم تلكس التحويل
BR07002014022875، كما قامت المتهمة الأولى وبعد إنقضاء
أجل صندوق الموائى الاستثمارى فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بتحويل مبلغ
٦٨٠ و ٩٤ و ٣٠٧ دينار كويتى من حساب صندوق الموائى رقم
٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة
MPC-GMO ورقم تلكس التحويل BR07002015015492
لتصبح إجمالى المبالغ المحولة من حسابى صندوق الموائى سالفى
الذكر إلى حساب شركة MPC-GMO خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١
حتى ٢٠١٥/٧/٩ مبلغ ٤٠١١٣٧ و ٤٠١١٣٧ دولار أمريكى ، ومبلغ
٦٨٠ و ٩٤ و ٣٠٧ دينار كويتى لتسهل بذلك ل شركة MPC-GMO
الاستيلاء على هذا المبلغ وفى غير أغراض إدارة أموال الصندوق
واستثمارها ، المخالفة السابعة :- قدمت مدير الاستثمار المتهمة الأولى
/ لازاريفيا ماريما بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧ تسهيلات مالية لشركة يستفيد
منها المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وهى شركة الموحدة للنقل
والخدمات اللوجستية الأردنية - وهو الممثل القانونى لها - على شكل
كفالة بنكية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكى فى غير أغراض إدارة أموال
الصندوق أو استثمارها ، بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على
حسابات الصندوق وحولت مبلغ تلك الكفالة للشركة المستفيدة لدى
البنك الأردنى الكويتى بالمملكة الأردنية ، وذلك حتى تستطيع الشركة
الموحدة من الحصول على قرض من البنك الأردنى وبالفعل تم هذا الأمر
وقد تعثرت الشركة الموحدة فى سداد المبلغ فقام البنك بتسييل مبلغ
الكفالة البنكية ، كما تنكبت الشركة المستفيدة (الشركة الموحدة) عن
سداد تلك الكفالة لصندوق الموائى الاستثمارى تسهلاً من المتهمة
الأولى للاستيلاء على أموال الصندوق للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل
دشتي ، مستغلة صفتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق ، وفى
غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها تسهلاً منها للاستيلاء
على جميع تلك المبالغ للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي الذى مثل



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيمة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنايات المبلّغ والمنضم لها الجنايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنايات ٣/

الشركة الموحدة في التوقيع على عقد الكفالة المار ذكره بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٩ ، كما قدمت المتهممة الأولى لازاريفا ماريما بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٣ على تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠ من حساب الصندوق رقم ٠٦٣٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي لذات الشركة سالفه البيان (شركة الموحدة) وتم إرجاع هذا المبلغ للصندوق بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٣ ، المخالفة الثامنة :- قامت إدارة الصندوق بتأسيس شركة اسمها Global Gateway Development Corporation وتعاقدت عن طريقها مع الحكومة الفلبينية على تنفيذ أحد المشاريع بالقرب من مطار العاصمة الفلبينية بنظام BOT لمدة خمسين عاماً مع إمكانية التجديد لفترة أخرى لا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً وتضمن المشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية ، والمدينة الطبية ، قامت على إثر ذلك مدير الصندوق المتهممة الأولى لازاريفا ماريما بضح مبالغ مالية ضخمة بلغ إجماليها ٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي لمباشرة المشروع سالف البيان إلا أنه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً ولم يحقق أى عوائد مالية حتى انتهاء عمر الصندوق في ٣١/١٢/٢٠١٤ ، وبأنه رافق ذلك انتهاء السيولة المالية لصندوق الموانئ الاستثماري ، فقامت مدير الاستثمار المتهممة الأولى مع المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي بنقل ملكية شركة Global Gateway Development Corporation (مالكة المشروعين سالف البيان) من صندوق الموانئ الاستثماري ونسبة ١٠٠% إلى شركة Clark Gateway Investment Group المملوكة للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي ، وفق الثابت من الخطاب المرسل من المتهم الثاني بتاريخ ١١/٤/٢٠١٤ إلى المتهمة الأولى والذي أكد فيه عملية إتمام البيع وتحويل الأسهم من قبل المتهم الثاني مدير عام Clark Gateway Investment Group ، ولم يتبين أثر لهذا الإجراء على حسابات الصندوق وذلك فيما يتعلق بإيداع المبالغ المحصلة مقابل عملية البيع ويكون حجم الضرر الذي أصاب أموال الصندوق يعادل المبالغ



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنابات ٣/

المستثمرة في المشروع البالغة ٦٦٢ و ٦٩ و ٧٩ دولار أمريكي وأضاف
بأن المتهم الأول لم تكثف بنقل ملكية المشروعين سالفى البيان
للمتهم الثانى للاستيلاء عليهما فحسب إذ أقدمت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢
إلى تحويل مبلغ مليوني دولار أمريكي إلى شركة Clark Gateway
Investment Group المملوكة للمتهم الثانى لتسهل بذلك المتهم
الأولى /لازاريفا ماريما للمتهم الثانى سالف الذكر الاستيلاء على أموال
الصندوق وأصوله بمبلغ إجمالي ٨١١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي ، وأضاف
بأن إجمالي رأس مال الصندوق مبلغ ١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار أمريكي وأن
حجم مساهمة مؤسستى الموائى الكويتية والتأمينات الاجتماعية الكويتية
فى صندوق الموائى الاستثمارى مبلغ ١٢٥٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بما
يعادل نسبة ٧٥% من رأس مال الصندوق ، وأنه لم يتم توزيع
أرباح منذ تاريخ تأسيس الصندوق وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١ وهو التاريخ
اللاحق لانتهاج المدة القانونية للصندوق فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بالإضافة
إلى عدم تمكن المساهمين فى الصندوق ومنهم المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية من استرجاع رأس مالها فى الصندوق والأرباح
المقررة وفقاً لنشرة وعقد الاكتتاب حتى ٢٠١٧/٢/١٤ سوى مبلغ
٦٥٤٥٤ و ٦٨٤ و ٧ دولار أمريكي تم إرجاعها من قبل شركة كى جى
إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ من إجمالي أصل المبالغ
المستثمرة وينسبة تعادل ١٩% دون الفوائد المقررة .

وحيث أمرت النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦ بضم القضية الرأهنة
رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة للقضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر
أموال عامة ليصدر فيهما قراراً واحداً.

وحيث تتحصل واقعات الدعوى رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة

:- فيما أبلغت به / منى عبد المنعم محمود - موظفة سابقة فى شركة
بمناسبة عملها فى شركة كى جى إل للاستثمار - وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة من إنها
حتى ٢٠١٠/٣/٣٠ تكشف لها ارتكاب المتهم الأول



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنائيات ٣/

لازاريفيا ماريسا " العضو المنتدب لشركة كى جى آل للاستثمار) والمتهم
الثاني / سعيد إسماعيل دشتي (عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل
للاستثمار وأحد كبار الملاك فى شركة كى جى إل الأم التى تملك شركة
كى جى إل للاستثمار) عمليات غسل أموال عن طريق استخدامها
للحسابين الخاصين بصندوق الموائى للاستثمار رقم
(٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠) بالدولار الأمريكى ورقم (٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١)
لدى بنك إتش أس بى سى بالدينار الكويتي ، وكذا الحساب الخاص
بشركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك
الأهلى الكويتي المودعة بهم أموال صندوق الموائى الاستثمارى بأن
قامت المتهمة الأولى بمجموعة من العمليات المالية من الحسابات
الثلاثة المار ذكرها بمبالغ مالية كبيرة تم تداولها وتنقلها بين هذه
الحسابات ثم إلى حسابات أشخاص آخرين ومن حساب لأخر عدة مرات
إلى أن استقرت هذه المبالغ فى الحسابات الشخصية للمتهمة الأولى
ون استقرت هذه المبالغ فى الحسابات الشخصية للمتهمة الأولى منها
حساب المتهمة الأولى رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ لدى بيت التمويل
الكويتي ، وحساب آخر لها لدى ذات البنك يحمل رقم (٢٢٠١٢٠٠٢٥٢٣٢)
وحسابها رقم ٢٠٠٢٧٧٩٨٠٠ لدى البنك
الوطني الكويتي - شرق ، وحسابها رقم ٢٠٦٠٢٥١٣١٦ لدى بنك
برقان الشويخ ، وأن العمليات المالية المشبوهة تمت فى الفترة من
٢٠١٠/٦/٢٠ حتى ٢٠١٢/٢/١ ومن هذه التحويلات: العملية الأولى
:- قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ بتوقيع
المتهمة الأولى بتحويل مبلغ ٤٠٠ ألف دينار كويتي لحساب شركة
المرايطون الدولية وهى شركة خاصة بعضو مجلس الإدارة المتهم الثانى
/ سعيد دشتي وإعادة تحويل ذات المبلغ من حساب شركة المرايطون
إلى حساب المتهم الثانى الشخصى لدى بنك برقان الذى يحمل رقم
٠٢٠٦٠١٢٦٧٣٤ مع أن شركة المرايطون مساهم فى شركة كى جى
إل للاستثمار والمتهم الثانى عضو مجلس إدارة بشركة كى جى إل



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المباحث والمنظم لها الجبايات رقم ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٢١ جبايات ٢/

للاستثمار ، ٢- العملية الثانية :- حولت المتهمة الأولى لحساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢١ مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار كويتي وقد قام المتهم الثانى بسحب هذا السحب رغم أنه غير مستحق له ، العملية الثالثة :- بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ قامت المتهمة الأولى بتحويل مبلغ ١٧ و ٧١٩ دينار كويتي و ٨٠٩ فلساً من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٠٤٠٠١١٦٠ بالدولار لدى بنك إتش أس بى سى إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار فى البنك الأهلى الكويتى رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ ثم قامت بتحويل هذا المبلغ على تحويلين التحويل الأول بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي لحساب شركة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات المملوكة للمتهم الثانى (عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار) ، والتحويل الثانى بذات التاريخ لنفس الشركة بمبلغ ١٠٤ ألف دينار كويتي ثم قامت شركة المرابطون فى ٢٠١٠/٩/١٥ بتحويل هذين المبلغين إلى حساب المتهمة الأولى رقم ٢٢٠١٢٠٠٢٥٢٣٢ ببيت التمويل الكويتى ، العملية الرابعة :- قامت المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بتحويل مبلغ مليون دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لحساب شركة كابيتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلى ثم قامت بتاريخ ٢٠١٠/٩/٥ بتحويل هذا المبلغ لحساب المدعو / خالد بدر محمد رقم ٦٤٣٧٤٩٠٥ بينك أوف نيويورك بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا الشخص يعمل فى شركة الملاحه المشتركة ، والدليل على إخفاء المتهمة الأولى لهذا المبلغ أنه لم يسجل فى ميزانية شركة كابيتال لينك عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٠/١٢/٣١ والصادرة فى ٢٠١١/٥/٩ ، العملية الخامسة :- قامت المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ بتحويل مبلغ ٣٥٠ ألف دينار كويتي من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ إلى حساب المتهم الثاني لدى بنك برقان رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ وشيكات وتحويلات أخرى باسم المتهم الثاني ، وأضافت بأنه لا يوجد سبب حقيقي وراء تلك التحويلات سوى تدوير المتهم الأولى ل/ لازاريفا ماريا لأموال صندوق الموائى الاستثمارى فى عمليات مالية متشعبة ومعقدة لتمويه حقيقة استيلائها على أموال الصندوق ، ويشاركها فى ذلك المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي .

وبسؤال / فى دهيران مرمح أبا الخيل - محامية قلم البنك الأهلى الكويتى - بتحقيقات النيابة العامة- شهدت بأن الحساب الجارى رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ يخص شركة كى جى إل للاستثمار متفرع عنه حسابين رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ و ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢ فتح الحساب الرئيسى بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ عبر / يعقوب عبدالله الوزان) رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار (وكان كل من سالف الذكر والمتهمة الأولى / لازاريفا ماريا وآخرين مخولين بالتوقيع عن حساب الشركة المشار إليه بموجب تفويض من / يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأن العمليات التى تمت على الحساب المذكور متنوعة بين تحويلات مالية وخصم شيكات وإيداع وسحب نقدي ، كما يبينها كشف الحساب ، إذ يبين كشف الحساب تاريخ العملية ونوعها وقيمتها وإجمالى الرصيد ، وقدمت كشوف الحسابات المشار إليها أعلاه وبيانات المخولين بالتوقيع عنه ، ونموذج فتح الحساب ، وصورة ضوئية من شهادة وزارة التجارة والصناعة مؤرخة ٢٠١٣/٤/٨ تفيد بأن يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار ، وأن المتهمه/ لازاريفا ماريا نائب الرئيس والعضو المنتدب للشركة المذكورة .

وبسؤال / العنود بدر عبدالرازق - محامية قلم بنك برقان - بتحقيقات النيابة العامة- شهدت بأن المتهمه الأولى / لازاريفا ماريا عميلة لدى بنك برقان بموجب الحساب الجارى رقم (٢٠٦٠٢٥١٣١٦) المفتوح بتاريخ ٢٠٠٤/١٣/١٣ تديره المذكورة لوحدها بوصفها صاحبة الحساب ، وكان ذلك برقان يتلقى أوامر التصرف على الحساب من العميلة وينجزها ، كما



الحكم رقم ٢٠١٢/٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٢/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنائيات ٣/

هو ثابت بكشف الحساب الذي يبين حركة الحساب بين مدين ودائن على امتداد الفترة من ٢٠٠٧/١/١ وحتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، فيما كان المتهم الثاني /سعيد إسماعيل دشيتي صاحب الحساب الجارى رقم (٢٠٦٠١٢١٧٣١) المفتوح بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤ يديره المذكور بوصفه صاحب الحساب ، وكان بنك برقان يتلقى أوامر التصرف على الحساب من العميل وينجزها كما هو ثابت بكشف الحساب الذي يبين حركة الحساب بين مدين ودائن على امتداد الفترة من ٢٠٠٧/١/١ وحتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، كما أن شركة مجموعة المرباطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات عميل لدى البنك بموجب الحساب الجارى رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ المفتوح بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢١ من فؤاد إسماعيل دشيتي ، وكان كل من الأخير وسعيد إسماعيل دشيتي مخولين بالتوقيع عن هذه الشركة باستمارة فتح الحساب ، وأنه يتضح من كشف الحساب للمتهم الثاني /سعيد إسماعيل دشيتي أنه تلقى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ مبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي " ، فيما تلقت شركة المرباطون الدولية سلفة البيان مبلغ ٧١٩١٠٠ د ك " سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي " بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها سالف البيان وارداً إليها من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى الكويتى على عمليتين الأولى بمبلغ ٤١٠٠٠٠ د ك ، والثانية بمبلغ ٣٠٩١٠٠ د ك ، حوت بعد ذلك شركة المرباطون هذا المبلغ (إجماليه سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي) من حسابها المذكور إلى حساب لازاريقا ماريما رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ ، وقدمت المستندات الدالة على ذلك وكشوف الحسابات التى ذكرتها .

ويسأل / سيد وليد سيد خالد عبدالرزاق - مدير المؤسسات المالية

بنك HSBC - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن صندوق الموائى

الاستثمارى عميل لدى البنك بموجب الحسابين رقمي

(٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١) الأول بعملية



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنايات المباحث والمنضم لها الجنائين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنايات ٣/

الدولار الأمريكي ، والثاني بعملة الدينار الكويتي ، فتح الحساب الأول بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، وفتح الحساب الثاني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ والذي فتح الحسابين المذكورين المتهمة الأولى /لازاريفيا مارييا بصفتها الرئيس التنفيذي لهما ووقعت بمقاد ذلك على طلب فتحهما ، كما كانت تدير الحسابين منفردة دون أن يشاركها أحد في ذلك ، وقد تمت عمليات تحويل الأموال من الحسابين بموجب أوامر تحويل صادرة من المتهمة الأولى سالفه الذكر ، اشتملت الأوامر على توقيعها ومبلغ التحويل ورقم واسم الحساب المسفيد ، ويدل على ذلك كشف الحساب ، وأنه تبين له من الكشف الخاص بالحساب بعملة الدولار الأمريكي أن الحساب المشار إليه ابتداء بمبلغ ٣٥٩٥٩٨٠ دولار أمريكي "ثلاثة ملايين وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف وتسعمائة وثمانون دولار" بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، ثم توالى عمليات الخصم والإيداع في الحساب المذكور حتى إعلانه بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برصيد ٢٣٥٦ دولار أمريكي "ثلاثة وعشرون دولار وخمسة وستون سنت" ، أما الحساب الآخر بالدينار الكويتي فقد كان رصيده وقت فتحه يبلغ ١٠٠٠٠ دك "عشرة آلاف دينار كويتي" ثم توالى عليه عمليات الإيداع والخصم حتى أغلق بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برصيد صفر دينار ، وقدم صورا من كشوف الحسابات المار ببيانها طويت على أوامر التحويل وبياناتها المختلفة ، وكذا طلبات فتح الحسابين .

وبسؤال / لطيفة داود بوحמיד - محامية قلم البنك الأهلي الكويتي - بتحقيقات النيابة العامة- شهدت بأن عدد ٢١ عملية مالية جرت على الحساب الرئيسي لشركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي ، ذات صلة بصندوق الموائى الاستثمارى ومن تلك العمليات القائمة بها المتهمة الأولى :- العملية المؤرخة ٢٠١٠/٨/١٥ :- عبارة عن تحويل مالى وارد من حساب صندوق الموائى الاستثمارى بمبلغ ٨٠٩ و ١٩١١٧ دينار كويتي "ثمانمائة وتسعة عشر ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنبايات المبلّغ والمتضم لها الجنبايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنبايات ٣/

فلساً " إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان ، كما أثبت ذلك إشعار التحويل ، والعمليّة المؤرخة ٢٠١٠/٨/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وتسعة آلاف ومائة دينار كويتي " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة المربطون الدولية رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، كما أثبت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريما بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ ، والعمليّة المؤرخة ٢٠١٠/٨/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي " أربعمائة وعشرة آلاف دينار كويتي " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة المربطون الدولية سالف الذكر لدى بنك برقان ، كما أثبت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى لازاريفا ماريما مؤرخ ٢٠١٠/٨/٢٥ ، والعمليّة المؤرخة ٢٠١٠/٩/٢ عبارة عن تحويل مالى بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي " مليون دينار كويتي " من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كابيتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي بناء على كتاب صادر من المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ ، والعمليّة المؤرخة ٢٠١٠/١٠/٤ : عبارة عن تحويل مالى بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب المتهمة الثاني سعيد إسماعيل دشتي رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان كما أثبت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريما فى ٢٠١٠/١٠/٣ ، والعمليّة المؤرخة ٢٠١٠/١٠/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل رقم ٠٠١٠٠١٥٠٢٠٠ لدى بنك HSBC " ، كما أثبت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريما بتاريخ



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمتنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣١ جنائيات ٣/

٢٥/١٠/٢٠١٠، وأضافت بأن رصيد شركة كى جى إل للاستثمار فى
٣١/١٢/٢٠١٤ فى هذا الحساب رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ مبلغ
٨٢٠ و ١٥٦٢٢١ دينار كويتي، وفى الحساب المتفرع عنه رقم
٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ مبلغ ٤٤٧ و ١٢٨٢ دينار كويتي، وفى الحساب
الثانى المتفرع عنه رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢ مبلغ ٢١ و ٦٤١٣ دولار
أمريكي.

ويسأل / أحمد عبدالمحسن أحمد القطيفي - محامى قلم بيت التمويل
الكويتي - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن المتهمة الأولى لازاريف
ماريا عميلة لدى بيت التمويل بالحساب الجارى رقم
٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ وحساب التوفير الممتاز رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢
بعملة الدينار الكويتي لكلاهما، وكصاحبة الحسابين والمخولة بالتوقيع
عنهما، وأنه فتح الحساب الأول بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٠ من العميلة
المذكورة بموجب شهادة صادرة من شركة كى جى إل للاستثمار أنها
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تتقاضى راتباً شهرياً قدره
٨٥٠٠ دينار كويتي دون أن يتوافر فى التعريف مصادر أخرى لدخلها
وأظهر الكشف الخاص بالحساب المذكور عن الفترة من بداية ٢٠٠٧
حتى ٣١/١٢/٢٠١٤ أن أول عملية تمت عليه بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٠
وهي عبارة عن تحويلين داخليين واردين إليها من حسابها الآخر لدى
بيت التمويل رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ الأول بمبلغ ٥١١٣٩٤ دينار
كويتي، والثاني بمبلغ ٨٦٢ و ٥١١٣٩٤ دينار كويتي ثم توالى عمليات
الخصم والإيداع على الحساب حتى كانت آخر عملية بتاريخ
٢٢/٥/٢٠١٣ بمبلغ ٨٢٥ و ٥٨٢٥ دينار كويتي وأن جميع العمليات تمت
بمعرفه المتهمة الأولى، كما ورد إلى حساب العميلة رقم
٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل الكويتي بتاريخ
١٥/٩/٢٠١٠ بمبلغ ٧١٩٠٠٠ دينار كويتي من حساب مجموعة
المرايطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩



بينك برقان، وقدم كشفى حساب للمتهمة ومستندات التعريف بها المفتوحة لدى البنك .

وبتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦ أمرت النيابة بضم القضية الرأهنة رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة للقضية الرأهنة رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة ليصدر فيهما قراراً واحداً .

وإذ أطلعت المحكمة على المستندات المرفقة بملف الدعوى وهى :-

- تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالملاحظات التى شابت مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى عقد اكتتاب والمشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى .

- تقرير ديوان المحاسبة الخاص بمساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامى لإجراء الفحص الدفترى والمستندى لاستثمار مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وذلك بناء على تكليف مجلس الأمة.

- تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفر عنها الفحص الدفترى لصندوق الموائى الاستثمارى بشأن مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى المؤرخ ٢٠١٥/١١/١٠ بناء على طلب النيابة العامة .

- تقرير ديوان المحاسبة عن التجاوزات والمخالفات المالية التى شابت استثمار المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية فى صندوق الموائى الاستثمارى المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ بناء على طلب النيابة العامة .

- مرفقات تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفر عنها الفحص الدفترى لصندوق الموائى الاستثمارى بناء على طلب النيابة العامة .

صورة قرار محافظ البنك المركزى رقم ٢٠٠٧/٩٩/١ المؤرخ

٢٠٠٧/٣/٢١ من أن شركة كى جى آل للاستثمار شركة مساهمة كويتية مغلقة تاريخ تأسيسها ٢٠٠٦/١١/٦ برأس مال مصرح مقداره



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المباحث والمنضم لها الجبايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جبايات ٣/

٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي وبأن المتهمه لازاريفيا ماريما العضو المنتدب فيها والمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي عضو في مجلس إدارتها .

- صورة طلب التأشير في سجل صناديق الاستثمار الصادر عن إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة والمتضمن أن شركة كى جى ال للاستثمار مدير التسويق لصندوق الموائى الاستثمارى .

- صورة رخصة التسويق الخاصة رقم ٢٠٠٧/٢٤ الصادرة في ٢٠٠٧/٥/٢٢ أن أغراض صندوق الموائى الاستثمارى هي تحقيق معدل عائد داخلي بنسبة ٣٠% مستهدف على إجمالي استثمارات الصندوق عن طريق تقديم الفرصة للمستثمرين للاكتتاب في نمو وتوحيد الأعمال ذات العلاقة بالميناء والاستثمارات الأخرى التي تتيح الفرصة للاستثمار فيها والتي تكون لها علاقة باستثمارات الصندوق وأن شركة كى جى ال للاستثمار من أنشأت الصندوق وأن شركة كى جى ال كايمن للاستثمار المحدودة مدير الصندوق وأن أمين الاستثمار هو بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود .

- صورة ضوئية من شهادة وزارة التجارة والصناعة مؤرخة ٢٠١٣/٤/٨ تفيد بأن يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة شركة كى جى ال للاستثمار ، وأن المتهمه / لازاريفيا ماريما نائب الرئيس والعضو المنتدب للشركة المذكورة .

- صورة كتاب الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٣١١/٢٠/١٠ المؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٩ والذي يتصل بموضوع مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية في صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى ال للاستثمار ، وجاء فيه أن سعيد إسماعيل دشتي من شركة كى جى ال للاستثمار كتب لـ ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء في ٢٠١٠/٧/٣ بطلب إبداء الرأي في شأن الموافقة على مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية في صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته الشركة المذكورة .

صورة كتاب مدير عام مؤسسة الموائى لرئيس إدارة الفتوى والتشريع بشأن طلب رأى الفتوى والتشريع حول مدى إمكانية قيام المؤسسة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٣/

بالاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى وإرسالها صورة مشروع العقد لإدارة الفتوى للتشريع حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم لإتمام التعاقد.

- صورة كتاب مؤسسة الموائى المرسل لوكيل ديوان المحاسبة بطلب رأى ديوان المحاسبة حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى .

- صورة كتاب ديوان المحاسبة المرسل لمدير عام مؤسسة الموائى الكويتية والمؤرخ ٢٠١٠/٧/١ والمتضمن بأن طلب إبداء الرأى يخرج عن نطاق الاختصاصات المخولة لديوان المحاسبة المنصوص عليها فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وأن الديوان سوف يقوم بدوره الرقابى اللاحق على ما ينفذ .

- صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع لمدير عام مؤسسة الموائى الكويتية بجواز اكتتاب مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار .

- صورة كتاب مدير عام المؤسسة لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/١٦ والمتضمن أن مؤسسة الموائى أرسلت صورة من مشروع عقد مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار لإدارة الفتوى والتشريع وذلك لمراجعته من الناحية القانونية حتى يتسنى استكمال ما يلزم من إجراءات لإتمام التعاقد بناء عليه وفقاً للقانون .

- صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢١ بشأن إبداء بعض الملاحظات على مشروع العقد المرسل لها .

- صورة كتاب مدير عام مؤسسة الموائى المرسل لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٢ بشأن طلب المؤسسة من إدارة الفتوى والتشريع إعادة النظر فى الملاحظات المشار إليها .

- صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٤ والمتضمن أن إدارة الفتوى والتشريع أفادت



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجائزين رقمي ٢٠١٢/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٣/

مؤسسة الموائى بأنها إذا رأت المؤسسة عدم الأخذ ببعض الملاحظات التى أبدتها هذه الإدارة فى كتابها السابق فإن هذا يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية وفى حدود مسئولياتها عن إدارة مرفق الموائى والإشراف عليه ولا اعتبارات التى تقدرها حسب طبيعة التعاقد .

- صورة عقد الاككتاب ومشاركة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاسثمارى المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ ونص فى تمهيده أن الصندوق المشار إليه يهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلى بنسبة ٢٠% على إجمالى استثمارات الصندوق ونصت المادة الثانية منه على مشاركة المؤسسة فى وحدات الصندوق بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى ونصت المادة الثانية عشرة منه على أن يخضع العقد للقوانين الكويتية وأن تختص المحاكم الكويتية بنظر المنازعات التى تثور بصدد تنفيذ بنوده ومثل مؤسسة الموائى الكويتية فى التوقيع عنه نائب رئيس مجلس إدارتها المتهم الثالث/ محمد عبدالمحسن محمد العصفور .

- صورة ملحق العقد المؤرخ ٢٠١٣/٤/٩ بشأن زيادة حصة مؤسسة الموائى فى رأس مال الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى المبرم بين مؤسسة الموائى الكويتية ويمثلها وزير المواصلات رئيس مجلس إدارة المؤسسة سالم مثير الأذينة ، وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها يعقوب عبدالله الوزان بصفته رئيس مجلس الإدارة .

- صورة كتاب تحويل مبلغ مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاسثمارى المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٥ والموقع من نائب رئيس مجلس الإدارة المتهم الثالث/ محمد عبدالمحسن محمد العصفور .

- صورة عقد تأسيس شركة كى جى إل للاستثمار المؤرخ ٢٠٠٦/١١/٩ والمتضمن أن المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور طرف مؤسس فى الشركة المذكورة (الطرف ٦٤١) يملك فيها ٣٠ ألف سهم بقيمة ٣٠٠٠ دينار كويتى وأن المتهم الثانى / سعيد

إسماعيل ششتى وكيلاً عن كل الشركاء .



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنايات المباحث والمتضم لها الجنايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنايات ٣/

- صورة عقود تأسيس شركات الوطنية للتنظيف وصباحان للمقاولات الزراعية والثابت بها أن المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور طرف شريك فيها مع المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي .

- الصور الضوئية للشيكات رقم ٢١٤٤٥٤ بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١١ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٥٩ بتاريخ ١/١١/٢٠١١ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٦٥ بتاريخ ٩/٤/٢٠١٢ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٦٩ بتاريخ ١١/٤/٢٠١٢ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي المسحوبة على حساب صندوق الموائئ الاسـتثماري رقم ٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC الكويت، والشيكات رقم ٦ بتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٣ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٩ بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٣ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ١٩ بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٤ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢٢ بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٤ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٣٥ بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٤ مبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي المسحوبة على حساب صندوق الموائئ الكويتي رقم ٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي ، الصادرة من المتهم الأولى .

- الصورة الضوئية من الشيكات رقم ٢١٤٤٥٣ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٥٨ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٦٤ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢١٤٤٦٨ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي (المسحوبة من حساب صندوق الموائئ الاسـتثماري رقم ٠١٠٠٤٠٠١٢٦٠ لدى بنك HSBC، والصور الضوئية من الشيكات رقم ٣ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٥ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ١٨ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي ، ورقم ٢٠ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي الصادرة من المتهم الأولى مدير صندوق الموائئ الاسـتثماري والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي .



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصص أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٢٧ جنائيات ٢/

- كشف الحساب وصور أوامر التحويل الخاصة بحسابات صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC المرفقة بتقرير عضو ديوان المحاسبة والثابت بها تحويل المتهمه الأولى مدير صندوق الموائى الاستثمارى والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق أموال الصندوق من تلك الحسابات إلى حسابات شركة كى جى إل للاستثمار " مدير الصندوق وشركات تابعة لها .

- صور أوامر التحويل المرفقة بتقرير عضو ديوان المحاسبة والمتضمنة تحويل المتهمه الأولى مدير صندوق الموائى الاستثمارى والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق أموال من حسابى صندوق الموائى الاستثمارى لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب استثمار الشركة أم بى سى جامو MPC-GMO بعد انتهاء استثمار الصندوق فى الشركة سائلة البيان من الحساب رقم ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١، بإجمالى مبلغ ١٤ و ٤٠١١٣٧ دولار أمريكى، ومن الحساب رقم ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى مبلغ ٦٨٠ و ٣٠٧٠٩٤ دينار كويتى .

- كشف التحويلات المالية المرفق بتقرير عضو ديوان المحاسبة تحويل أموال من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC، إلى شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بإجمالى مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتى عشرون ألف دينار كويتى .

- صورة نموذج فتح حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى الكويتى ثابت به أن الحساب الرئيسى ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ للشركة متفرع عنه حسابين رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢ و ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ وبيانات المخولين بالتوقيع على هذه الحسابات وأن الحساب الرئيسى رقم

٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ فتح بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ عبر / يعقوب عبد الله الوزان الرئيسى (رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار) وأن سالف الذكر مخول بالتوقيع عن حساب الشركة المشار



- كشوف حسابات شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي ثابت بها تنوع العمليات التى تمت على الحساب بين تحويلات مالية وخصم شيكات وإيداع وسحب نقدي ، وأن هناك عدد من العمليات جرت على حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي ، ذات صلة بصندوق الموائى الاستثماري ومن تلك العمليات تحويل مالي بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٠ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل رقم ٠٠١٠٠١٥٠٢٠٠١ لدى بنك HSBC ، وتحويل مالي بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب المتهم الثاني /سعيد إسماعيل دشتي رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٠ من حساب صندوق الموائى الاستثماري بمبلغ ٨٠٩ و ٧١٩١١٧ دينار كويتي " سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعة فلساً " إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وتسعة آلاف ومائة دينار " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي " أربعمائة وعشرة آلاف دينار كويتي " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢/٩/٢٠١٠ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي " مليون دينار كويتي " من حساب شركة

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المباحث والمنضم لها الجبايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٤/١١/١١ جبايات ٣/

كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كابيتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٠ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل رقم ٠٠١٠٠١٥٠٢٠٠١ لدى بنك HSBC .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب المتهم الثاني سعيد إساعيل دشتي رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان .

- صورة إشعار التحويل المالي بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٠ الوارد من حساب صندوق الموائى الاستثماري بمبلغ ٨٠٩ و ٧١٩١١٧ دينار كويتي " سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعة فلساً " إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وتسعة آلاف ومائة دينار " الصادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، والموقع من المتهم الأولى / لازاريفا ماريا .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي " أربعمائة وعشرة آلاف دينار كويتي " الصادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية سالف الذكر لدى بنك برقان والموقع من المتهم الأولى / لازاريفا ماريا .



الحكم رقم ٢٠١٢/٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المبلث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٢/

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي " مليون دينار كويتي " من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كاييتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي الصادر من المتهمة الأولى .

- كشف حساب المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي لدى بنك برقان للحساب الجاري رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ والثابت به أنه تلقى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ مبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي " ، وارداً إليه من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي .

- كشف حساب شركة المرابطون الدولية والثابت به أنه ورد إليها مبلغ ٧١٩١٠٠ د ك " سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي " بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي على عمليتين الأولى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ د ك ، والثانية بمبلغ ٣٠٩١٠٠ د ك ، حولت بعد ذلك بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ شركة المرابطون هذا المبلغ (إجمالى سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي) من حسابها سالف الذكر إلى حساب لازاريفا ماريا رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل .

- بيان بعمليات التحويل صادر من بنك برقان ثابت به أنه ورد لشركة المرابطون الدولية مبلغ ٧١٩١٠٠ د ك " سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي " بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي على عمليتين الأولى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ د ك ، والثانية بمبلغ ٣٠٩١٠٠ د ك ، حولت بعد ذلك بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ شركة المرابطون هذا المبلغ (إجمالى سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي) من حسابها سالف الذكر إلى حساب لازاريفا ماريا رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل .



- صورة طلب فتح صندوق الموائى للحسابين رقمي (٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠)، (٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١) الأول بعملية الدولار الأمريكى ، والثانى بعملية الدينار الكويتى لدى بنك HSBC ثابت بهما أن الحساب الأول فتح بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، وفتح الحساب الثانى بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ والذى فتح الحسابين المذكورين المتهمه الأولى /لازاريفا ماريما بصفتها الرئيس التنفيذي لهما ، وأنها تدير الحسابين .

- كشف حسابى صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC للحسابين رقمي (٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠) ، (٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١) الأول بعملية الدولار الأمريكى ، والثانى بعملية الدينار الكويتى ثابت بها أوامر تحويل الصادرة من المتهمه الأولى ، ومبلغ التحويل ورقم واسم حساب المسفيد .

- صورة طلب فتح المتهمه الأولى /لازاريفا ماريما للحساب الجارى رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ وحساب التوفير رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ بعملية الدينار الكويتى لدى بيت التمويل الكويتى والمخول بالتوقيع عنهما المتهمه الأولى .

- كشف حسابى المتهمه الأولى /لازاريفا ماريما الكويتى لدى بيت التمويل الكويتى للحساب الجارى رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ وحساب التوفير رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ثابت بهما العمليات التى تمت على هذين الحسابين وأنه ورد لحسابها رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ مبلغ ٧١٩٠٠٠ دك " سبعمائة وتسعة عشر ألف دينار كويتى من حساب شركة المرباطون الدولية رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان .

- ترجمة باللغة العربية لصورة الكتاب المرسل من المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي (بصفته مدير شركة Clark Gateway Investment Group إلى المتهمه الأولى /لازاريفا ماريما عن

GLObal Gateway Development Corporation شركة



والمتمضمن أنه في تاريخ ٢٠١٤/٤/١١ قامت شركة Clark
Investment Group Gateway بشراء ١٠٠% من الأسهم
القائمة في شركة GLObal Gateway Development
Corporation .

- صور للمكاتبات المتبادلة بين شركتي كى جى إل للاستثمار والشركة
الموحدة للنقل والبنك الأردني الكويتي من قيام شركة كى جى إل بتقديم
كفالة بنكية للشركة الموحدة بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي .

- صورة اتفاقية تقديم الكفالة البنكية المشار إليها أعلاه المبرمة في
٢٧/٦/٢٠٠٩ بين صندوق الموائى الاستثمارى والشركة الموحدة للنقل
والثابت بها أن المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي مثل الشركة
الموحدة في التوقيع على هذه الاتفاقية .

- الصورة الضوئية من عقد تعديل شركة المربطون الدولية
المؤرخ ٢٨/١/٢٠٠٧ والمتضمن أن المتهم الثانى / سعيد إسماعيل
دشتي يملك عدد ٧٥ حصة من إجمالى ١٠٠ حصة .

- صورة عقد تأسيس شركة كى جى إل للموائى والتخزين والنقل المؤرخ
٢٤/٧/٢٠٠٤ ثابت به أن المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي عضو
مؤسس في هذه الشركة بصفته ممثلاً لشركة رابطة الكويت والخليج
لنقل المؤسسة ١/٥/١٩٨٣ .

- كتاب مدير عام مؤسسة الموائى الكويتية المؤرخ ٢/١٢/٢٠١٥
والمتمضمن أن البيان الختاسى لمؤسسة الموائى الكويتية للسنة المالية
٢٠١٤/٢٠١٥ الخاص باستثمار المؤسسة في صندوق الموائى
الكويتية تم تصحيحه إلى عدم تسجيل أى مبالغ إضافية أو أرباح خاصة
بصندوق الموائى الاستثمارى في دفاتر المؤسسة .

- بلاغ وزير المواصلات المؤرخ ٤/١١/٢٠١٣ والمتضمن بياناً حول
السادة السابعة من عقد مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية في صندوق
الموائى الاستثمارى بما نصت عليه من التزام طرفى العقد بنشرة
ووثائقها باعتبارها جزء لا يتجزأ من العقد والتي جاء فيها أى



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المبلّغ والمضّم لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١ جلسة ٢٠١٩/١١ جنائيات ٣/

نشرة الاكتتاب أن متوسط العائد على استثمارات الصندوق يبلغ نسبة ٣٠% بيد أنه تمت مخالفة هذه المادة وتخفيض ذلك العائد إلى نسبة ٢٠% في عقد الاكتتاب ، وأن ثمة علاقة تضارب مصالح بين نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور ، وشركة كى جى إل للاستثمار .

- بيان بالمساهمين في صندوق الموانئ الاستثماري وحصصهم في رأس ماله الآتي :- مؤسسة الموانئ الكويتية مبلغ ٨٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ ٤٠٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (قطر) مبلغ ٩٩٩٧٨٠ دولار أمريكي ، شركة بهياتي للاستثمار مبلغ ١٣٣٠٠٠٠ دولار أمريكي ، مؤسسة الخليج للاستثمار مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، يعقوب بهياتي مبلغ ١٠٢٩٩٧٦ دولار أمريكي ، الشركة الأهلية القابضة مبلغ ٣٠٩٠٠٠٠ دولار أمريكي ، شركة إعادة التأمين الكويتية ٢٠٤٠٠٠٠ دولار أمريكي ، الشركة الأهلية للتأمين مبلغ ٣٠٦٠٠٠٠ دولار أمريكي ، محمد علي النقي مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، حجم مساهمتي مؤسستي الموانئ والتأمينات الاجتماعية الكويتية في صندوق الموانئ مبلغ ١٢٥٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (نسبة الأموال العامة) ٢٢ و ٧٤% ، وذلك حسبما ورد بتقرير ديوان المحاسبة.

- كتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ثابت به أنه تم تحويل مبلغ ٤٥٥ و ٦٨٤ و ٧ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ إلى حساب المؤسسة (الأهلي المتحد لندن) من حساب شركة كلارك جيتواي أنفستمنت جروب إل بي نتيجة التخارج من أحد الأصول ، كما تم تحويل مبلغ ١٣٨ و ٢٠١ و ٧٩ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥ إلى حساب المؤسسة (الأهلي المتحد لندن) من حساب شركة بورت لينك جى بي ليمنت في بنك نور نتيجة التخارج من أحد أصول الصندوق علماً بأن



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنديات المبلعث والمتنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنديات ٣/

حصة المؤسسة من هذا التخارج كما هو مبين من رسالة مدير الصندوق المؤرخة ٢٠١٧/١١/٢١ تبلغ ٦٩٣ و ٨٧٥٢٠ دولار أمريكي ومن ثم فإن المبلغ الباقي والمستحق للمؤسسة ٨٥٥ و ٨٣١٩ دولار أمريكي وقد خاطبت المؤسسة مدير صندوق الموائى بكتابها رقم م ع ت أ / ١٤٩٥٠ / ٦٦٣٠٤ م المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٢ بأنها سوف تفرض غرامة تأخير بقيمة ٦٩ و ٢٨٩ و ٨٦٠ و ٥ دولار أمريكي نظراً لانقضاء ما يقارب ٣٧٦ يوماً من تاريخ بيع كافة مشاريع وأصول الصندوق علماً بأن إجمالي المبلغ المستحق للمؤسسة على مدير الصندوق ٦٩ و ٨٤٤ و ١٧٩ و ١٤ دولار أمريكي .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ١٢٩ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/٨/١٧ .

- إيصال سداد المتهمة الأولى مبلغ ١٢٩ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/٨/١٧ .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ٤٤٢ دينار كويتي نقداً خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ .

- إيصال سداد المتهمة الأولى مبلغ ٤٤٢ دينار كويتي نقداً خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ على أن يودع امانة لحين الفصل فى الدعوى .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي لصالح نيابة الأموال العامة لحين الفصل فى الدعوى .

وحيث قام المتهم الثانى بسداد مبلغ ١٢١ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/٩/٢٠ .




الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ٢٠١٩/١١ جنابات ٣/

- إيصال سداد المتهم الثاني مبلغ ١٢١ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/١/٢٧ على أن يودع امانة لحين الفصل في الدعوى .

وحيث تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرتها أمام الدائرة رقم ٢ جنابات وحضر المتهمين الثلاثة بشخصهم وحضر مع كل منهم محامياً مدافعاً عنه ، والمحكمة انتدبت مترجماً وقامت بتحليفه اليمين القانونية ليترجم ما يملأ عليه بالصدق والأمانة للمتهمة الأولى ، ويسأل كل منهم عما أسند إليه من اتهام أنكر ، وحضرت المبلغة / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب بوكيل عنها محام وأدعى مدنياً بمبلغ ٥٠٠١ دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم إيصال سداد الدعوى المدنية ، كما قدم مذكرة بدفاعه طالعتها المحكمة وألتمت بها طلب في ختامها الحكم بمعاقبة المتهمين طبقاً لمواد الاتهام ، وفي الدعوى المدنية بإلزامهم جميعاً بأن يؤديوا للمدعية بالحق المدني مبلغ التعويض المدني المؤقت المطالب به مع إلزامهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموائى الكويتية وأدعى مدنياً بمبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم صحيفة إدعاء مدني طالعتها المحكمة وألتمت بها طلب في ختامها الحكم أولاً:- بقبول الدعوى شكلاً ، ثانياً:- وفي الموضوع :- بإلزام المدعي عليهم (المتهمين) بالتضامن فيما بينهم بأن يؤديوا للمدعي بالحق المدني بصفته تعويضاً مادياً وأدياً مؤقتاً قدره خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت مع إلزامهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، كما قدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألتمت بها صورة ضوئية من التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة من قبل شركة كى جى إل للاستثمار ، وحضر محامي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأدعى مدنياً بمبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم صحيفة إدعاء مدني طالعتها المحكمة وألتمت بها طلب في ختامها الحكم على المتهمين بعد إنزال أقصى العقوبة المقررة عليهم طبقاً لمواد الاتهام بإلزامهم بأن يؤديوا للمؤسسة مبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت مع إلزامهم بالمصروفات ، وبجلسة ٢٠١٨/٢/٤ حضر المتهمين الأولى والثاني من محبسهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل منهم محامياً مدافعاً عنه وحضر وكيل المدعية بالحق المدني/ منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب ،



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المبلعث والمنضم لها الجبايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جبايات ٣/

وحضر محامى الحكومة عن مؤسسة الموائى الكويتية ، واستمعت المحكمة إلى شهادة / حمد أحمد حمد العليان - عضو ديوان المحاسبة - معد تقرير الفحص - بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد أنه أعد تقرير الفحص بشأن مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى بناء على تكليف من مجلس الأمة فى عام ٢٠١٢ بشأن ما شاب اكتتاب مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وكان هناك شكوى من إحدى موظفات شركة كى جى إل فتم طلبه بدايةً وسؤاله كشاهد عن موضوع الاكتتاب ثم عقب ذلك قامت لجنة حماية الأموال بمجلس الأمة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير تفصيلى بكافة التجاوزات والتعديلات التى تمت على الأموال العامة فتم إعداد هذا التقرير وتسليمه لمجلس الأمة ثم أعقب ذلك تكليفه من قبل النيابة العامة بإعداد تقرير تكميلى بشأن هذه التجاوزات وأنه اعتمد فى فحصه على مستندات خاصة باكتتاب مؤسسة الموائى فى الصندوق وكشوف البنوك الخاصة بالصندوق والبيانات المالية الخاصة بالصندوق ، وأنه بالنسبة للتقرير الخاص بمجلس الأمة كان هناك فريق عمل من ديوان المحاسبة برئاسة وبالنسبة للتقرير المقدم للنسبة العامة فقام بإعداده بمفرده وأنه أسفر فحصه بأن صندوق الموائى تم إنشائه فى عام ٢٠٠٧ حيث تم تأسيسه من قبل شركة كى جى إل للاستثمار فى جزر الكايمن وتم الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية بالدولة وأن القائم بإعداد نشرة الاكتتاب شركة كى جى إل وقد تضمنت النشرة بأن عوائد الصندوق ٣٠% مستهدفة ، وأنه فيما يتعلق بتسويق نشرة الاكتتاب داخل البلاد فبالنسبة لمؤسسة الموائى الكويتية تم مخاطبة مجلس الوزراء من قبل المتهم الثانى لدعوة مؤسسة الموائى الكويتية للاكتتاب فى الصندوق أما فيما يتعلق بمؤسسة التأمينات الاجتماعية فتم مخاطبتها مباشرة عن طريق شركة كى جى إل للاستثمار وبعدم علمه سبب إنشاء صندوق الموائى الاستثمارى فى جزر الكايمن وأنه لا توجد استثمارات خاصة بالصندوق فى هذه الجزيرة وأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ساهمت فى هذا الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكى ، ومؤسسة الموائى الكويتية ساهمت فى هذا الصندوق بمبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكى وأن فهد الرجعان رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هو من مثلها فى التعاقد ، والمتهم الثالث / محمد عبد المحسن العصفور نائب رئيس مجلس إدارة الموائى هو من مثل مؤسسة الموائى الكويتية فى التعاقد وأنه من المفروض أن تكون تحت أيدهم نشرة الاكتتاب قبل توقيع العقد وأن نشرة الاكتتاب حددت العوائد ٣٠% ، وقد تم تحديد تلك العوائد بنسبة ٢٠% فى عقد اكتتاب



أربعمئة وواحد ألف ومائة وسبعة وثلاثون دولار وأربع عشر سنناً أمريكياً " المملوكين لصندوق الموائى الاستثمارى حيث أن تلك المبالغ تم تحويلها للشركة المذكورة بعد التخارج من صندوق الموائى الكويتية وأن المذكور فى البيانات المالية أنه تم تسوية الشركة المذكورة وانتهاء عملية التخارج ثم عادوا وذكروا بالبيانات المالية أن هذه المبالغ كانت لتسديد مبالغ لتسوية الشركة المذكورة ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل التى يملكها المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وآخرين على مبلغ ٢٠٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكى " عشرون مليون وستمئة ألف دولار أمريكى " المملوك لصندوق الموائى الاستثمارى فى صورة قرض وهو ما يتنافى مع الغرض الذى أنشأ من أجله الصندوق وتم تحويل هذا القرض إلى أسهم بشركة ديبكو الموجود بمصر وهى تعتبر من الاستثمارات المتعثرة وشركة كى جى إل للموائى والتخزين إحدى المؤسسين لشركة ديبكو المتعثرة ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة الموحدة للنقل البرى الأردنية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وآخرين على مبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكى " تسعمائة ألف دولار أمريكى " ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار كويتي " مئتا ألف دينار كويتي " ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي على مبلغ إجمالى مقداره ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي " المملوك لصندوق الموائى الاستثمارى ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة CLARK GATEWAY INVESTMENT GROUP المملوكة للمتهم / سعيد إسماعيل دشتي الاستيلاء على مبلغ إجمالى مقداره / ٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكى " تسعة وسبعون مليون ومائة وتسعة وستون ألف وستمئة واثنان وستون دولار أمريكى " المملوكة لشركة GATEWAY Development Corporation ، بأن نقلت ملكية الشركة الأخيرة إلى الشركة الأولى التى يملكها المتهم الثانى سالف الذكر ، حيث أن الشركة الأخيرة تمتلك مشروعى مدينة صباح الأحمد اللوجستية والمدينة الطبية فى الفلبين ، وأن تدقيق البيانات المالية للصندوق يخضع لمعايير المحاسبة الدولية الموحدة وأن تقارير التدقيق للصندوق التى تم إعدادها من مدققى الحسابات مكتب بى دى أو ، وقيس النصف ، ورستيفى خاطئة وتوجد بها مخالفات متعددة منها مخالفة عدم قيام شركة كى جى إل للاستثمار بسداد حصتها فى الصندوق ، وأنه أطلع على نشرة الإكتتاب للصندوق المحررة باللغة الإنجليزية وهو وفريق العمل ولم يكن لها ترجمة رسمية باللغة العربية وأنه يجيد قراءة العقود باللغة الإنجليزية ، وأنه أطلع حال فحصه وإعداد



التقرير على أصول المستندات أو صورة طبق الأصل منها ، ويأن صندوق الموائى حسب
 نشرة الاكتتاب والعقود المبرمة هو الذى يتحمل المصروفات العمومية والإدارية ، وبمواجهته
 بما شهد به بتحقيقات النيابة العامة بأن صندوق الموائى لم يقم بتوزيع أرباح سنوية على
 المساهمين قرر بأنه قصد فى تحقيقات النيابة العامة أنه لم يتم توزيع أى أرباح بعد انتهاء
 عمر الصندوق وقبل التمديد له ولم يقصد توزيع أرباح سنوية ، وبمواجهته بما شهد به أيضاً
 بتحقيقات النيابة العامة بشأن الاتهام الثالث المنسوب للمتهم الأولى من أن مبلغ مليون
 وتسعة وخمسين ألف دينار كويتى قامت المتهم الأولى بتحويلها من حساب الصندوق
 لحساب شركة كى جى إل للاستثمار وما هو ثابت بالكشف المقدم منه للنيابة العامة والمرفق
 بتقريره والمتضمن بأن المبلغ المحول من الصندوق لشركة كى جى إل قدره مليون دينار وما
 هو ثابت بكشف الحساب لدى البنك الأهلى بأن المبلغ الذى تم تحويله قدره ألف دينار كويتى
 وليس مليون دينار كويتى قرر بأنه يحتاج للإطلاع على المستندات ، وبمواجهته بأن شركة
 بتروليناك القابضة حلت محل الشركة الأهلية القابضة فى الصندوق قرر بأنه لا علم له بذلك
 وعلى حد علمه بأن شركة بتروليناك القابضة لم تقم بسداد كامل حصتها وأن مصدر معلوماته
 البيانات المالية للصندوق ، وأن شركة كى جى إل أم إن القابضة وشركة كى جى إل
 انفسمنت بى لا يعلم ملاكها ، وأن شركة كلارك جيت واى مملوكة للمتهم الثانى بناء على
 المخاطبات بين المتهم الأولى والثانى ، وبمواجهته بما جاء بالصفحة رقم ٩٧ من نشرة
 الاكتتاب بأن من ضمن أدوات الاستثمار للصندوق أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم قرر
 بأن الذى يقصده بأن منح القرض لإحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار وليس
 الغرض للبحث عن الفرص الاستثمارية وهو ما يثير الشبهة فى منح القرض ، وأنه تبين له
 من كشوف الحسابات الصندوق أنه تم منح مبلغ مائتى ألف دينار كويتى للشركة الموحدة
 والمملوكة للمتهم الثانى وآخر وأنه اعتمد فى ذلك على حسابات الصندوق ومخاطبات بين
 الشركة المذكورة والصندوق مرفقة بتقريره وأنه ذكر بالتحقيقات بأنه لم يتم إنجاز المشروع
 فعلياً معتمداً فى ذلك على البيانات المالية ولم ينتقل للمعاينة ، وبمواجهته بما شهد به
 بتحقيقات النيابة العامة بأنه تم تحويل مبلغ بنكى بمبلغ مائة ألف من الصندوق لشركة كى
 جى إل للاستثمار على خلاف الثابت بكشف حساب الصندوق لدى بنك إتش أس بى سى بأنه
 لم يتم تحويل المبلغ وأن المبلغ مجرد تحويل من حساب الدينار إلى حساب الدولار فى ذات
 حساب الصندوق وبذات التاريخ قرر بعدم تذكره وأحال لأقواله بتحقيقات النيابة العامة وأن



سنده في هذا التحويل كشف الحساب ويعرض كشف الحساب عليه لبيان عما إذا كان ذات الكشف الذي يستند له من عدمه قرر بعدم تذكره ، وأضاف بأنه لم يطلع على العقد المبرم بين شركة إم بي سى وصندوق الموائى ، وبأن المتهم الثانى هو المؤسس الرئيسى لشركة كى جى إل للاستثمار والمفوض بالتوقيع لكافة المساهمين بالتأسيس وهو من خاطب مجلس الوزراء لبحث الجهات الحكومية ومنها مؤسسة الموائى للمساهمة فى الصندوق ، وبأنه لا يعلم ما إذا كان المتهم الثالث ما زال مساهماً بشركة كى جى إل حتى الآن من عدمه وأن شرط أتعاب الإدارة للصندوق بأثر رجعى موجود بنشرة الاكتتاب المعروضة على مؤسسة الموائى الكويتية وهو شرط محجف تم الموافقة عليه من قبل من وقع على العقد ، ويجلسة ٢٠١٨/٥/٦ أحضر المتهمين الأولى والثانى من محبسهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه ، وحضر وكيل المدعية بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب ، واستمعت المحكمة بتلك الجلسة إلى شهادة شاهد النفى / قيس محمد النصف -

بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه محاسب قانونى وأنه لديه شراكة مع مكتب تدقيق عالمى هو بى دى أو يصنف فى المرتبة الخامسة على مستوى العالم وأنه لديه خبرة فى التدقيق حيث يقوم بالتدقيق على ما يقارب عشرين صندوق استثمارى منها صناديق تابعة للشركة الكويتية للاستثمار مملوكة بنسبة ٨٠% للدولة وأضاف بأنه هو مدقق الحسابات المستقل لصندوق الموائى الاستثمارى منذ تأسيسه فى عام ٢٠٠٧ وتم تعيينه من قبل المساهمين فى الصندوق وبأن جميع المساهمين سددوا حصصهم فى الصندوق وتم إثبات ذلك فى البيانات المالية للصندوق وأنه تم تأسيس الصندوق فى جزر كايمان وأن شركة كى جى إل هى المسوق للصندوق حسب الرخصة الممنوحة لها بدولة الكويت وأنه يوجد جهات رقابية بجزر كايمان حسب قوانينها تراقب عمل الصندوق حيث توجد جهة تتولى الالتزام القانونى للأعمال التى يقوم بها الصندوق وأن صندوق الموائى الاستثمارى قام بتعيين مكتب محاسبة عالمى اسمه ووكز للقيام بهذه المهمة كما يوجد جهة تتولى الالتزام الإدارى لهذا الصندوق وقام الصندوق بتعيين TMF موريشز ، وكذلك توجد جهات رقابية مسئولة عن الصناديق بجزر كايمان تقوم بمراقبة الصندوق وأنه أطلع على نشرة الاكتتاب فى الصندوق ، وأن التدقيق يتطلب الإطلاع على كل الأصول والخصوم فى البيانات المالية وأنه لا يجوز الاعتماد على صور ضوئية فى التدقيق وأنه تم الإطلاع على كل المستندات الشبوتية لهذه الأصول والخصوم ولم يعترض أحد من المساهمين فى الصندوق على التقارير المحاسبية



السنواتية الصادرة منه ، وبمواجهته بما قرره عضو ديوان المحاسبة / حمد أحمد العليان قرر بعدم صحة ما قرره / حمد أحمد العليان وبأن شركة بتروليناك قامت بشراء حصة الشركة الأهلية القابضة في الصندوق وحلت محلها كمساهمة ، وبأن شركة كي جي إل للاستثمار قامت بسداد حصتها في الصندوق وأن الصندوق الموائى الاستثمارى مغلق وهو غير ملزم بتوزيع الأرباح خلال عمر الصندوق ، وأن نشرة الاكتتاب جاء بها بأن معدل العائد المستهدف ٣٠% للصندوق وهذا العائد غير ملزم وبعد ذلك حدثت الأزمة العالمية وتم الاتفاق مع مؤسسة الموائى الكويتية حال اكتتابها بأن العائد المستهدف ٢٠% ، وأن ما ورد بالاتهام الأول المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن مبلغ ٢٢٤٢٢ دينار كويتي تقاضته المتهمة من عملها ومكافأتها المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ، وأن أعضاء مجلس إدارة الصندوق تقاضوا ذات المبالغ والمكافآت ، وأن مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي هي مصاريف فنادق وتأجير سيارات قامت المتهمة بدفعها عن الصندوق بموجب مستندات ، وأن ما ورد بالاتهام الثانى المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وهذا المبلغ هو ما يعادل مليونين وخمسمائة ألف دولار وقد تحصلت الشركة على هذا المبلغ لكونها المسوق للصندوق وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، وأن ما ورد بالاتهام الثالث المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وهذه الشركات المذكورة بالاتهام تحصلت على المبالغ بموجب اتفاقيات بينها وبين الصندوق ، وأن المبلغ المذكور من أن شركة كي جي إل للاستثمار استولت على مليون دينار كويتي في تاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ فهذا المبلغ غير صحيح وأن صحته المبلغ ألف دينار كويتي، وأن ما ورد بالاتهام الرابع المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أن الصندوق له استثمار لشركة MBC بمبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي والتي تضم مساهمين عالميين وبعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ تعرض هذا الاستثمار لخسائر مما ترتب عليه خسائر لجميع المساهمين في الشركة المذكورة وأن التزام الصندوق هو سداد مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي إلا أنه تم سداد جزء منه وهو مبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي وأن سبب قيام الصندوق بتحويل المبلغ محل الاتهام بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٣ أن التزام الصندوق مع الشركة بالسداد على دفعات وكذلك بسبب الأزمة العالمية التي عجلت من مطالبة الشركة بسداد المبالغ ، وأن ما ورد بالاتهام الخامس المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أن شركة كي جي إل للاستثمار تملك نسبة ٢٠% في مشروع دمياط وتم الاتفاق بين الصندوق وشركة كي جي إل للموائى بمنح شركة كي جي إل قرضاً قابل لتحويل للمساهمة في مشروع ميناء دمياط وأن نشرة الاكتتاب



والتي أطلع عليها جميع المساهمين تجيز للصندوق منح قروض قابلة للتحويل ، وأن ما ورد بالاتهام السادس المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أنه تم الاتفاق بين صندوق الموائى الاستثمارى والشركة الموحدة للنقل على الاستثمار فى ميناء العقبة بالأردن بأن تم منح كفالة مصرفية بمبلغ تسعمائة ألف دولار على أن يتم فى حالة استكمال المشروع وفى حالة عدم استكمال المشروع إرجاع الكفالة وأنه تم إرجاع الكفالة البنكية واستردادها وقوائدها بمبلغ مليون دولار أمريكى ، وبالنسبة لمبلغ مائتى ألف دينار كويتى فلا يوجد أى بيان لهذا المبلغ فى سجلات الصندوق ، وأن ما ورد بالاتهام السابع المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ولا يوجد فى سجلات الصندوق أن هناك أى تحويل للمتهم الثانى ، وأن ما ورد بالاتهام الثامن المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن المتهم لا يملك فى شركة CLARK INVESTMENT GROUP GATEWAY سواء فى شكل مباشر أو غير مباشر وأن تلك الشركة مملوكة لصندوق الموائى الاستثمارى ، وأن ما ورد بالاتهام التاسع المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ، وأن ما ورد بالاتهام العاشر المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ، وأن الاتهامات المنسوبة للمتهم الثانى غير صحيحة ، وأضاف بأنه تم توزيع أرباح فعلية على المساهمين فى شهر نوفمبر عام ٢٠١٦ دفعة أولى بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى ومن ضمنهم مؤسسة الموائى الكويتية استلمت ١١ مليون دولار أمريكى فى شهر ١١/٢٠١٦ ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استلمت مبلغ ٧٨ مليون دولار أمريكى وهذه الدفعة الأولى من التخرج من الصندوق حيث أن الصندوق تقرر تصفيته فى نهاية عام ٢٠١٤ ، وأنه يوجد مشروع فى مدينة صباح الأحمد اللوجستية تم بيعه بمبلغ ٤٩٦ مليون دولار أمريكى وتم تحويلها فى حساب الصندوق فى دى ، وأن ما ورد بالاتهام المنسوب للمتهم الثالث غير صحيح لكون نشرة الاكتتاب تنص على ذلك وأنه تم سداد أتعاب إدارة للصندوق مقابل كل مبلغ مساهمة يقدمها المساهمين وتم معاملة جميع المساهمين على نفس المعاملة ، ويجلسه ٢٠١٩/٦/٣ حضر المتهم الثانى من محبسه ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل منهم محامياً مدافعاً عنه، وحضر وكيل المدعية بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب والمحامى الحاضر عن المتهمة الأولى بتوكيل خاص تقدم بطلب رد لهيئة المحكمة بقررت الدائرة الثانية جنائيات بإجماع أعضائها التحدى عن نظر الدعوى الماثلة لسابقة الفصل فى دعوى أطرافها ذات المتهمين (الأولى والثانى) وتتعلق بذات المرفق العام موضوع الدعوى الماثلة وأحال أوراق الدعوى للسيد المستشار رئيس المحكمة للفضل بالنظر والتصرف بشأن



إحالة الدعوى لدائرة أخرى لنظرها ، وحيث أحييت الدعوى من دائرة جنابات/٢ إلى الدائرة الماثلة، وحيث تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها أمام هذه المحكمة أحضر المتهمين الأولى والثاني من محبسهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه ، وحضر وكيل المدعية بالحق المدني / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب ، وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموائى الكويتية وحضر مترجم مع المتهمه الأولى بجميع جلسات المحاكمة والمحكمة قامت بتحليفه اليمين القانونية فى كل جلسة لكي يقوم بترجمة كل ما يقال بالجلسة للمتهمه الأولى ، وحيث استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النفى /أيمن عبد الرحيم أحمد- بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه مستشار قانوني مستقل تم تعييني من قبل الصندوق للقيام بتوجيه الاستشارات القانونية للصندوق في دبي وله دور استشاري في توزيع حصيلة الأرباح على المستثمرين وذلك عن مشروع مدينة الشيخ صباح الأحمد اللوجستية وتم تحويل حصيلتها أربعمئة وستة وتسعون مليون وأربعمئة ألف دولار أمريكي والمودعة حالياً في بنك نور في إمارة دبي في حساب الصندوق وأنه تم التخرج من المشروع سالف الذكر كما وتم التخرج من مشروع سابق قبل تعيينه مستشار ولا يعلم اسمه ولكن قيمته ثلاثون مليون وتم إعطاء كل مستثمر نصيبه عن طريق مصرف في دبي ، وأن صندوق الموائى يتبع جزر الكايمن وهو صندوق مغلق ويتم توزيع حصيلة الأرباح بعد التخرج وقد تمت عملية التخرج من مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية وعملية تحويل مبلغ التخرج وفق عمليات محاسبية دقيقة تتضمن تدقيق ومراجعة لبيان مدى سلامة التحويل وأن مراحل التدقيق عبارة عن التحقق من صحة المبالغ من الفلبين من خلال بنوك دولة المشتري لذلك المشروع وكذلك من البنك الذي حول المبلغ إلى بنك في أمريكا ومر هذا المبلغ على رقابة الحكومة الأمريكية بالدولار ثم تم تحويله بعد تلك الرقابة إلى بنك نور بدبي وتم تزويد بنك نور بشهادتين بناء على طلب بنك نور بإثبات صحة المبالغ المحولة ((وقدم الشاهد صورتين ورقيتين باللغة الإنجليزية مؤرختين ٢٠١٧/١١/٢١ ومرفق معهما ترجمة إلى اللغة العربية اطلعت عليهما المحكمة ، وقرر بأن هاتين الشهادتين تتضمن سلامة المبلغ من أي شبهة وأنها صادرتين من سيتى بنك في نيويورك ، وأضاف بأن أموال التخرج تم تحويلها إلى دبي لسهولة التعامل في دبي وللاطمئنان للتعامل في دبي ، وأن سبب عدم تحويل حصيلة التخرج الأخيرة الخاصة بمشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية إلى المستثمرين هو أن القضية تم إثارها إعلامياً كون أن المتهمين الأولى والثانية متهمين في قضية أخرى لذلك قام



بنك نور بالتحفظ على المبلغ وقام بإخطار البنك المركزي في الإمارات الذي أخطر النائب العام وأصدر قرار بالتحفظ على المبلغ لحين انتهاء التحقيقات ولا يزال إلى الآن المبلغ متحفظ عليه وقام النائب العام بإحالة الموضوع إلى لجنة يرأسها الخبير المالي الأعلى في شرطة دبي الذي أجرى تحقيقات في أربعة شهور وأبلغه بعدها بأن الأموال سليمة وأن التعاملات التي نتج عنها المبلغ سليمة ولم يعطه كتاب رسمي بذلك وأحال الأمر إلى النائب العام الذي قرر له بأنه ينتظر رد من الكويت على طلب المساعدة القضائية الذي تقدم به للكويت ، وأضاف بأن حصة المساهمين من مبلغ التخارج تقريبا ثلاثمائة وخمسون مليون وأن الأرباح أكثر من ضعف الاستثمار أما باقي المبلغ فهو يمثل مصروفات الإدارة وقيمة قروض ، وأن إدارة الصندوق قامت بإرسال كتاب إلى بنك نور لتوزيع حصيلة المستثمرين من ذلك المبلغ مباشرة إلى المستثمرين وتم ذلك على عدة مرات يكتب رسمية والبنك رفض وقدم مستندات باللغة الإنجليزية غير مفرزة مقررًا بأن هذه الكتب صادرة من الصندوق إلى بنك نور مضمونها طلب توزيع حصيلة التخارج على المستثمرين ، كما وقدم مستندات أخرى اللغة الإنجليزية غير مفرزة وقرر بأنها عبارة عن كتب صادرة من الصندوق بعد التخارج مباشرة موجهة إلى المساهمين تبين حصة كل منهم في مبلغ التخارج وأنه تم إعلان ذلك بوسائل الإعلام وبالصحف الكويتية وإبلاغ المساهمين بأنه سيتم توزيع حصيلة التخارج ، وأضاف بأن المتهمة الأولى لم تهدر مائة وستة وستون مليون ولم تضر بأموال الصندوق وإنما ساعدت في نماء أموال الصندوق وتحقيق أرباح كثيرة تتعدى الضعف وأن علاقة شركة كي جي إل بالصندوق هي أنها شركة تسويق للصندوق عن طريق جذب مستثمرين للصندوق للمساهمة فيه ، وأنه يحق للقائمين على إدارة الصندوق تقاضي مكافآت من أموال الصندوق نظير أعمالهم وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، كما استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النفي / دانييل برين - بناء على طلب دفاع المتهمين - واستعانت المحكمة بمترجم بعد تحليفه اليمين القانونية حيث شهد بأنه محامي في جزر الكايمان ومتخصص في الصناديق الاستثمارية وأن له علاقة بالمتهمين الأولى والثاني منذ عشر سنوات وهو يعمل مستشار قانوني لصندوق الموائ منذ تأسيسه وأنهم في شركة وكر يقومون بتقديم أعمال قانونية واستشارات قانونية للاستثمار في صندوق الموائ منذ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٧ وإلى الآن وقد قدموا الاستشارات القانونية في كل العقود التي أبرمها الصندوق ، وأن الصندوق تم تأسيسه في جزر الكايمان كونها جهة عالمية لتأسيس الصناديق الاستثمارية في العالم



والصندوق يخضع لقانون جزر الكايمن واسمه صندوق الموائى وليس صندوق الموائى الكويتية وهو يعمل في مجال الملاحة والنقل ومنصوص على ذلك في نشرة الاكتتاب ويعمل في الكويت ودول أخرى ويستثمر في عدة دول والصندوق عبارة عن كيان مستقل يملكه المساهمين فيه وهم أفراد من عدة دول ومنهم من الكويت كما وتستثمر فيه الحكومة الكويتية بنسبة ٦٠ % عن طريق مؤسسة الموائى الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وقدم الشاهد ورقة مدون عليها الهيكل التنظيمي والقانوني والإداري لصندوق الموائى - أطلعت عليها المحكمة ، وأضاف بأن مجلس إدارة الصندوق موجود في الكويت ومنهم كويتيون وغير كويتيون وأن من يتولى إدارة الصندوق هي شركة بورت لك جي بي بالإضافة إلى مجلس الإدارة وأن مدير الاستثمار هي شركة كي جي إل للاستثمار كايمن ودورها تقديم النصح والمشورة في الاستثمارات ، وأن مدير الصندوق والشريك العام ومدير الاستثمار يخضعون لقانون جزر الكايمن ، وأن تعيين المستشارين القانونيين في الصناديق وجوبي في جزر الكايمن ، وأن شركة بورت لك جي بي تتبع جزر الكايمن ، وأن القواعد القانونية التي تنظم عمل الصندوق هي الوثيقة الأولى وهي نشرة الاكتتاب وتنظم شروط مساهمة المساهمين في الصندوق وأحكامها ملزمة لجميع المساهمين ، والوثيقة الثانية هي اتفاقية الاكتتاب وهي الاتفاقية التي يبرمها المساهم مع الصندوق للاستثمار فيه ، والاتفاقية الثالثة هي اتفاقية الشراكة وهي التي تنظم التعاهدات ، كما يخضع الصندوق لقانون الشركة في كايمن وقانون الشركات المشتركة وتتم معاملة جميع المساهمين بطريقة متساوية ، وأن الأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب هي تنظيم استراتيجية الاستثمار في الصندوق وتبين تفاصيل مديري الاستثمار في الصندوق وتحدد هوية مزودي الخدمات التي سوف يتعامل معهم الصندوق وتحدد أتعاب الإدارة وأتعاب مزودي الخدمات وتشرح عوامل المخاطرة الرئيسية ، وأن نشرة الاكتتاب لا تضمن تحقيق عائد على سبيل الالتزام ، وأنه يحق للشريك العام تقاضي أتعاب أو مكافآت نظير أعمالهم حيث تنص نشرة الاكتتاب على أحقيتهم في الأتعاب بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة العامة وذلك منصوص عليه في الشراكة المحدودة في البندين ٣/٦ ، ٣/٧ والبندين المعنون بأتعاب الإدارة في الصفحة الثامنة في نشرة الاكتتاب ، وأنه لا يجوز للمستثمرين في الصندوق تقاضي توزيعات مالية سنوية كأرباح لأن الصندوق غير سائل ، وأن الصندوق مغلق بما يفيد أنه لا توزع أي أرباح سنوية على المستثمرين ، وأنه يتم التوزيع على المستثمرين عند انتهاء مدة الصندوق التي تقريبا عشر سنوات توزع مبالغ نقدية على



المستثمرين بعد أن يتم بيع استثمارات الصندوق ، وأن المجلس الاستشاري يتكون من متخصصين في صناعة الاستثمار معينين يقدموا استشارات للصندوق ويتقاضوا أتعاب ، وأن المتهمة الأولى عضو في مجلس إدارة الشريك العام من عام ٢٠٠٧ إلى بداية ٢٠١٨ ودورها هو أنها تشرف على استثمارات الصندوق كعضو في مجلس الإدارة وأنه يحق لها تقاضي أتعاب حيث تأخذ راتب شهري ولا تأخذ مكافآت عند إبرام صفقات كما أنها لا تأخذ مكافآت أو أرباح أثناء سريان الصندوق ولكن عند إنشاء الصندوق تأخذ أرباح والصندوق أنشأ منذ ما يقارب سنة وهي إلى الآن لم تأخذ أرباح ، وأن المتهم الثاني دوره في الصندوق هو ذات دور المتهمة الأولى بالنسبة للراتب والأرباح ، وبعدم علمه بدور المتهم الثالث في الصندوق ، وأنه بحسب معرفته فإن أي من المتهمين لم يتقاضى أي مبالغ من الصندوق بخلاف رواتبهم ، وأضاف بأن علاقة شركة كي جي إل للاستثمار بالصندوق هي أنها مسوق للصندوق وتساعد في حشد وتجميع المساهمات المالية للصندوق وانتهى دورها بتأسيس الصندوق وأن دورها الثاني هي أنها مساهمة وشريك بالصندوق وهذا الدور مستمر إلى الآن ويستمر إلى أن يتم أخذ العوائد وأنه يحق لشركة كي جي إل للاستثمار أن تتقاضى أتعاب نظير التسويق للصندوق وذلك استناداً إلى اتفاقية التسويق وقدم أوراقاً باللغة الإنجليزية قرر بأنها اتفاقية التسويق - اطلعت عليها المحكمة وبأن من وقع على هذه الاتفاقية هي شركة كي جي إل ووقع عنها يعقوب الوزان وأن مهدي الجراف وقع عن صندوق الموالي ، وأن هناك أعضاء آخرين غير المتهمين تحصلوا على رواتب كأعضاء بمجلس الإدارة للشريك العام ، وأن جميع استثمارات الصندوق التي تمت جاءت متفقة مع نشرة الاكتتاب وقوانين جزر الكايمان ، وأنه بحسب قوانين جزر الكايمان فإنه لم تبدر من المتهمين الأولى والثاني أي مخالفات بحسب قوانين جزر الكايمان ، أما بحسب القوانين الأخرى فإنه ليس لديه علم بذلك أما بالنسبة للمتهم الثالث فلا يعرف عنه شيء ، وأنه طبقاً لنشرة الاكتتاب البند رقم ٤ ، ٥ في الصفحة ٤٩ وبحسب اتفاقية الشراكة المحدودة في البند ١١ : ١ ، ٣ فإنه يجوز للصندوق أن يقتصر من مدير الاستثمار شركة بورت لنك أو من شركة كي جي إل للاستثمار ، وأنه يجوز للشريك العام أن يسدّد بعض مصاريف الصندوق ثم يقوم باسترجاعها من الصندوق ، وأنه يجوز للصندوق الدخول في الاستثمارات عن طريق قرض قابل للتمويل وذلك بحسب البند ٣ ، ٣ ، ٥ من نشرة الاكتتاب صفحة ٣٩ ، وأن الصندوق قام بالاستثمار في مشروع ميناء دمياط في مصر وأنه لا يعلم إن كانت حصلت خسائر في هذا المشروع من عدمه ، وأن دخول الصندوق في



الاستثمار في ميناء دمياط تم عن طريق قرض قابل للتحويل ، وأضاف بأن رأس مال الصندوق عند بداية إنشائه هو مائة وثمانية وثمانون مليون دولار أمريكي ، وأن الصندوق قام ببيع كافة استثماراته والتخارج منها ، وأن الصندوق دفع في عام ٢٠١٦ ثلاثون مليون دولار أمريكي ، وأن الصندوق قام بالتخارج في مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية في الفلبين وأنه لم يتم بيع أي عوائد من ذلك الاستثمار لأن الأموال محجوزة في بنك نور بدبي وقيمتها أربعمائة وستة وتسعون مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي ، وأن سبب الحجز على الأموال هو بتعليمات من النائب العام الكويتي ، وأن نسبة العائد للمستثمرين جميعاً تقدر تقريباً بضعف المبلغ الذي استثمره المساهمين ، وأضاف بأن للصندوق شركات تدقيق عالمية شركة بي دي أو وشركة مور ولها تمثيل في الكويت وأنهم يقومون بتزويد الصندوق بتقارير سنوية وربيع سنوية للمساهمين وللصندوق ، وبأن المتهمين الأولى والثانية لم يرتكبوا أي مخالفات لنشرة الاكتتاب أو لاتفاقية الشراكة أو أي من القوانين التي يخضع لها الصندوق ، وأضاف بأنه يجوز لصندوق الموائئ تقديم كفالات بنكية ، وبأن للصندوق الحق في تقديم الكفالة البنكية بقيمة تسعمائة ألف دولار لصالح شركة الموحدة للخدمات اللوجستية للدخول في مشروع ميناء العقبة وبأن هذا المشروع لم يتم وتم رد الأموال إلى الصندوق مع فوائدها ولم تحصل خسارة للصندوق ، وأضاف بأن صندوق الموائئ يملك مشروع مدينة صباح الأحمد في الفلبين ولكن بشكل غير مباشر وقد حقق الصندوق أرباح هائلة في هذا المشروع ، وأن المتهمين الأولى والثاني لا يملكون في هذا المشروع ، وبأن الحساب الذي محجوز به المبلغ سالف الذكر في بنك دبي هو حساب يعود للشريك العام بالنيابة عن الصندوق كمثل لصندوق الموائئ وحسب قوانين جزر الكايمان فإن الشريك العام وصندوق الموائئ هما كيان واحد ، كما استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النفي /هشام سرور عبد الرحيم - بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه يعمل في شركة بيكر تلي لأعمال المحاسبة والتدقيق المالي وهو مكتب مستقل وأن شركة بتروليناك طلبت منهم أن يقوموا بدراسة مساهمتها في صندوق الموائئ ، وأنه أطلع على أعمال صندوق الموائئ وحساباته ولم يجد خسائر ووجد جميع البيانات مطابقة للمعايير الدولية وسليمة وخالية من الأخطاء ، وبعدم وجود أي مخالفات مالية أو إدارية ارتكبتها المتهمين الثلاثة ، وأضاف بأنه توجد مكاتب إشراف قانونية وحسابية في جزر الكايمان تشرف على أعمال الصندوق ، وأن الصندوق لا يقدم عوائد مصمونة بالنسبة للاستثمار حيث أنه صندوق مغلق ويقدم عوائده عند التخارج . وأن



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩١ حصر أموال عامة المقتدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٢/

الصندوق قام بتعيين مدققين حسابات مستقلين وهم مكاتب عالمية ولهم ممثلين في الكويت ومسجلين لدى هيئة أسواق المال في الكويت ، وأن المعايير المتبعة في تدقيق بيانات وحسابات الصندوق هي معايير حسابية عالمية يجب إتباعها وقد تم اتباع تلك المعايير وتم إصدار تقرير سليم وفق تلك المعايير ، وأنه لا توجد مدة محددة للتخارج بالنسبة للصندوق ، وأن علاقة شركة بتروليناك في شركة الموائى هي أنها شركة مستثمرة في الصندوق عن طريق شراء حصة الشركة الأهلية القابضة المشتركة في الاستثمار بالتأسيس ، وأن صندوق الموائى لم يخالف نشرة الاكتتاب أو قوانين جزر الكايمان ، وكما وأن الشريك العام ومدير الاستثمار لم يرتكبا أي مخالفة لنشرة الاكتتاب أو لقوانين جزر الكايمان أو أي قوانين منظمة للصندوق ، وأن حصل تخارج من الصندوق الصندوق بقيمة ثلاثون مليون دولار عام ٢٠١٦ وتم توزيعها ومتبقي الآن المبلغ المحجوز عليه في بنك نور ولم يتم توزيع عوائد هذا المبلغ إلى الآن ، وأضاف بأنه أطلع على تقرير ديوان المحاسبة المقدم إلى النيابة العامة وأنه وجد به أخطاء جوهرية مثل ذكر مبلغ على أنه مليون دينار في حين أنه ألف دينار كما وأن التقرير أشار إلى أن أحد المبالغ دخل في الحساب الجاري على أنه مجهول المصدر في حين أنه مبلغ محول من وديعة ، وأنه جارى فى إعداد تقرير سوف يتم الانتهاء منه في بداية شهر ٢٠١٨/١٢ ويتم كتابته بتكليف من شركة بتروليناك القابضة بصفتها مساهم في صندوق الموائى ، وأضاف بأن قيمة الاستثمار في صندوق الموائى هو مائة وثمانية وثمانون مليون دولار وكان ذلك عند تأسيس الصندوق ، وأن أحرف TFD الواردة في كشوف الحساب أجاب تعني تحويل من وديعة ، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٠١٨/١١/٥ للمرافعة وبتلك الجلسة حضر المتهم الثالث بشخصه ومعه محام ، ولم يتم إحضار المتهمين الأول والثاني من محبسهما وحضر عن كل منهما محام ، وحضر محام عن المدعي بالحق المدني، وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٠١٨/١٢/١٧ للمرافعة وإحضار المتهمين الأول والثاني من محبسهما ، ويجلسة ٢٠١٨/١٢/١٧ حضر المتهمين الأول والثاني من محبسهما وحضر مع كل منهما محام ، وحضر المتهم الثالث بشخصه ومعه محام ، وحضر محام عن المدعي بالحق المدني ، وحضر المترجم أسامة زهير البيطار وحلف اليمين القانونية بأن يقوم بترجمة كل ما يقال بالجلسة المتهم الأولى ، وقدم أحد المحامين الحاضرين مع المتهم الأولى سند توكيل خاص صادر له من المتهم الأولى بطلب رد رئيس وأعضاء الدائرة ، فتم وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الرد ، وحيث تم الفصل في طلب الرد بالرفض فتم تحديد جلسة ٢٠١٩/٨/٥



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المفيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المبلّغ والمتمضم لها الجنابيتين رقى ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١/١١ جنابات ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٢٠١٩/١١/١١

لنظر الدعوى ، ويجلسه ٢٠١٩/٨/٥ حضرت المتهمه الأولى بشخصها وأحضر المتهم الثاني من محبسه وحضر مع كل منهما محام ، وغاب المتهم الثالث وحضر عنه محام ، وحضر المترجم أسامة زهير البيطار وحلف اليمين القانونية بأن يقوم بترجمة كل ما يقال بالجلسة للمتهمه الأولى بالصدق والأمانة ، وقرر المتهم الثاني أن المبلغ المحجوز عليه في بنك نور بدبي ومقداره أربعمائة وستة وتسعون مليون وأربعمائة وتسعة وعشرون ألف وسبعمائة وسبعة وستون دولار أمريكي تم الإفراج عنه من قبل البنك المذكور وتم دخول هذا المبلغ في حساب صندوق الموائى بالكامل وتوزيعه على جميع المستحقين ، وطلب التصريح باستخراج كشف حساب من البنك التجارى والبنك الأهلى المتحد لإثبات أن المبلغ دخل في حساب مؤسسة الموائى الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وقررت المتهمه الأولى بأن المبلغ سالف الذكر كان محجوز عليه في بنك نور بسبب الاتهامات في الدعوى الماثلة وأنها تؤيد جميع ما جاء على لسان المتهم الثاني وأنه ثبت لدى النيابة العامة في دولة الإمارات من خلال التحقيقات التي أجرتها أن المبلغ سالف الذكر سليم ولا توجد عليه أي جريمة وتم إبلاغ جميع المساهمين الدوليين بجميع الإجراءات التي تمت وأضافت أن الصندوق أنشئ في عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وأنه بسبب تلك الأزمة تعرضت ٧٥% من الصناديق المشابه للخسارة وأن الصندوق محل الاتهامات لم يتعرض لخسارة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأن الاتهامات تم توجيهها رغم تحقيق أرباح وأنه بسبب وجود عملاء ومساهمين عالميين تم التدقيق والفحص على أعمال الصندوق وتبين عدم وجود أية مخالفات ، وقرر المحامي الحاضر مع المتهمين الأولى والثاني أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية حققت أرباح بنسبة ١٠٠% وأن مؤسسة الموائى الكويتية كذلك حققت أرباح ، وأن الشاهد الرئيسي في الدعوى صدر ضده حكم نهائي بإدائته بتهمة التزوير في مستندات خاصة بالقضية الماثلة ، وقدم مذكرة بالطلبات وحافطة مستندات اطلعت عليهما المحكمة وألتمت بهما وطلب التصريح له بما هو مسطر من طلبات في المذكرة مع رفع منع السفر عن المتهمه الأولى ، والحاضر الثاني مع المتهمه الأولى والمتهم الثاني قدم حافطة مستندات طالعتها المحكمة وألتمت بها من ضمن ما طويت عليه صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك المشرق مؤرخ ٢٠١٦/١٠/١٣ ثابت به تحويل مبلغ وقدره ٥٥/٤٥٠ و٦٨٤ و٧ دولار أمريكي لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى البنك الأهلى المتحد رقم GB30UBKL30190101522701 - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيمة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المبلعث والمضتم لها الجنائيات رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٢٠١٩/١١/٣

الإنجليزية إلى اللغة العربية صادر عن بنك المشرق بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦ ثابت منه تحويل مبلغ وقدره ١٥٣ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكي لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية لدى البنك التجاري الكويتي رقم KW85COMB0000010302690100414013 - صورة ضوئية من إشعارات رسائل سويفت بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ ، ٢٠١٧/١١/٢١ ، ٢٠١٧/١١/٢٢ ، مترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية تضمنت أن صندوق الموانئ الاستثماري تخارج من مشروع مدينة كلارك جلويل سيتي وذلك من خلال بيع كامل أسهمه في المشروع وتحويل مبلغ التخارج وقدره ٧٦٧ و ٢٩ و ٤٩٦ دولار أمريكي لحساب الشريك العام لصندوق الموانئ شركة بورت لينك جي بي لدى بنك نور في دبي - صورة ضوئية من كشف حساب صادر من بنك نور بدبي مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية يفيد أن مبلغ ٧٦٧ و ٢٩ و ٤٩٦ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ٢٩٧ و ٣٧ دولار أمريكي كانت موجودة أصلاً في الحساب قبل التحفظ عليه وقام البنك بإيداع تلك المبالغ بإجمالي مبلغ ٦٤ و ١٦٣ و ٤٩٧ دولار أمريكي في حساب الشريك العام لصندوق الموانئ شركة بورت لينك جي بي بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٥ - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك نور بدبي تضمن قيام شركة بورت لينك جي بي الشريك العام لصندوق الموانئ بتحويل مبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية لدى البنك التجاري الكويتي رقم KW85COMB0000010302690100414013 - وذلك في ذات يوم ٢٠١٩/٢/٥ رفع التحفظ عن الأموال - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك نور بدبي تضمن قيام شركة بورت لينك جي بي الشريك العام لصندوق الموانئ بتحويل مبلغ ٧٩٢ و ٧٩ مليون دولار أمريكي لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى البنك الأهلي المتحد رقم GB30UBKL30190101522701 - وذلك في ذات يوم ٢٠١٩/٢/٥ رفع التحفظ عن الأموال - صورة ضوئية من الحكم الصادر في الجنحة رقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنح مستأنفة ٧/ ٢٠١٧/٢٩٢ جنح الصالحية ضد حمد أحمد العليان - صورة ضوئية من صحيفة الاتهام في الجنحة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ الصالحية - صورة ضوئية من تحقيقات الجنحة رقم ٢٠١٧/٢٧٢ الصالحية - صورة ضوئية من تحريات المباحث في الجنحة سائلة البيان ، وبذلك الجلسة أجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٠١٩/٩/٩ للمرافعة الختامية وصرحت باستخراج شهادتين من البنك التجاري والبنك الأهلي المتحد يفيدان بأن المبلغ سالف الذكر تم



تحويله لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ويجلسة ختام
المرافعة ٢٠١٩/٩/٩ حضرت المتهمة الأولى بشخصها وحضر معها مترجماً وقامت المحكمة
بتحليفه اليمين القانونية ليترجم للمتهمة الأولى ما يتم بالجلسة بالصدق والأمانة ، وأحضر
المتهم الثاني من محبسه وحضر المتهم الثالث بشخصه ، وحضر مع المتهمين الأولى والثاني
ثلاثة محامين للدفاع عنهم ، وحضر مع المتهم الثالث محامياً للدفاع عنه ، وحضر محامي
الحكومة عن مؤسسة الموانئ الكويتية (المدعى بالحق المدني) وقدم حافظة مستندات
طالعتها المحكمة وألمت بها من ضمن ما طويت عليه صورة كتاب موجه من مدير عام
مؤسسة الموانئ الكويتية للنائب العام بتاريخ ٢٠١٩/٩/٨ تضمن طلب المؤسسة من النائب
العام للإيعاز لمن يرى من السادة اعضاء النيابة العامة للتمسك أمام محكمة الجبايات
المنظورة أمامها الجناية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة بأن العوائد المقررة للمؤسسة
الناجمة عن مشاركتها في صندوق الموانئ وفقاً لما هو متوفر لديها من معلومات حتى
تاريخه هي مبلغ ٥٠ و ٩٧ و ١٨ و ٥٣ و ٥٥ دولار أمريكي (خمسمائة وثلاثة وخمسون مليون
وأربعمئة وثمانية عشر ألف وتسعمائة وسبعون دولار أمريكي وخمسون سنتاً) فضلاً عن أي
مبالغ تكون مستحقة للمؤسسة عن أي عمليات تخارج من باقى أصول الصندوق - كتاب
موجه من مؤسسة الموانئ الكويتية لشركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ تضمن
طلب المؤسسة الإفادة عن الإجراءات القانونية المتخذة من قبل إدارة الصندوق حيال استرداد
أصل القرض الممنوح من صندوق الموانئ الاستثمارى إلى شركة كى جى إل الدولية للموانئ
والتخزين متضمناً الفوائد المقررة عليه ونسبة ٢٨% سنوياً كما هو مثبت فى البيانات المالية
للتصندوق - كتاب موجه من مؤسسة الموانئ الكويتية إلى شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ
٢٠١٩/٣/١٤ تضمن طلب المؤسسة الإفادة عن الإجراءات القانونية المتخذة من قبل إدارة
الصندوق حيال استرداد أصل القرض الممنوح من صندوق الموانئ الاستثمارى إلى شركة كى
جى إل الدولية للموانئ والتخزين متضمناً الفوائد المقررة عليه ونسبة ٢٨% سنوياً كما هو
مثبت فى البيانات المالية للصندوق - صورة كتاب صادر من النيابة العامة مرسل لمدير عام
مؤسسة الموانئ الكويتية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ - صورة ضوئية من بلاغ مقدم من مدير عام
مؤسسة الموانئ الكويتية للنياية العامة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ بشأن شبهة استيلاء شركة كى
جى إل للاستثمار على مبلغ ٥٠/١٨ و ٩٦ و ١٧ و ٤١ دولار أمريكي من الأموال العامة العائدة
لمؤسسة الموانئ الكويتية، وعدل محامى الحكومة طلباته فى الدعوى المدنية إلى طلب إلزام



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المباحث والمنضم لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جبايات ٣

المتهمين بالعوائد المقررة للمؤسسة بمبلغ ٥٠/٩٧٠ و ١٨٠ و ٥٣٥ دولار أمريكي (خمسمائة وثلاثة وخمسون مليون وأربعمائة وثمانية عشر ألف وتسعمائة وسبعون دولار أمريكي وخمسون سنتاً ، والمحامي الأول الحاضر مع المتهمين الأولى والثاني ترفع شفاهة وشرح ظروف الدعوى وقدم حافظتي مستندات طالعتهما المحكمة وألمت بهما من ضمن ما طويتا عليه صورة ضوئية من قرار النائب العام فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من حكم محكمة استئناف منشور بإحدى الصحف - صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجارى كلى / ٢١ المرفوعة من مؤسسة الموائى الكويتية ضد شركة كى جى إل للاستثمار بطلب الحكم بالزام الشركة بان تؤدي لها ما يزيد عن ٢٧٥ مليون دولار أمريكى وقيمة أصل الدين والأرباح بالإضافة إلى فوائد التأخير والتعويض عن الأذى - صورة ضوئية من الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجارى كلى / ٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبير المودع فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجارى كلى / ٢١ - صورة ضوئية من بيان صادر من ديوان المحاسبة منشور بجريدة الراى بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٥ بشأن حكم محكمة أول درجة فى الجناية رقم ٢٠١٥/١٩٤٢ ضد المتهمين - صورة ضوئية من الشكوى المقدمة من المتهم الثانى قبل وكيل ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ جنج عادية والمستأنفة برقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنج مستأنفة / ٧ والقاضى بجلسة ٢٧/٥/٢٠١٩ بحبس المتهم / حمد أحمد العليان لمدة ستة أشهر عن واقعة التزوير فى محرر عرقى وهى اصطناعه ثلاث محررات وأمرها بتوقيع نسبه زوراً إلى المتهمة الأولى وهى الأوراق التى قدمها فى الجناية رقم ٢٠١٥ / ١٩٤٢ - صورة بيان صادر من جهاز المحاسبة عن الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ جنج عادية والمستأنفة برقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنج مستأنفة - صورة ضوئية من صفحة رقم ٤ من تقرير عضو ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من صفحة ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة ثابت منها أنه ذكر تحت عنوان " أموال الصندوق لدى بنك HSBC وتحديد أسفل الجدول أن هناك مبلغ مودع فى حساب الصندوق قدره سبعة مليون دينار وثمانمائة وخمسة وثلاثون ألف وثمانمائة وسبعة وأربعون دولار أمريكى مجهول المصدر مرفق معها صورة ضوئية أخرى لكشف الحساب البنكى ثابت منها أن المبلغ سالف الذكر مودع بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦ من قبل شركة كى جى إل للاستثمار - صورة ضوئية من الملحق المرفق بتقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ جدول ص ٣ بعنوان المبالغ المسحوبة من حساب صندوق



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١ جلسة ٢٠١٩/١١ جنابات ٣/

الموائى لدى البنك الأهلى الكويتى ثابت بها أنه ذكر تحويل مبلغ مليون دينار كويتى إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ والثابت فى كشف الحساب المرفق أن المبلغ المحول قدره ألف دينار كويتى وليس مليون دينار كويتى - صورة ضوئية من ص ٢٩٢ تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ ثابت بها أن حمد العليان قرر بأن الصندوق لا يحق له منح قروض كما أفاد بتقريره بأن القرض مخالف لقانون هيئة أسواق المال مرفق معها صورة ضوئية أخرى لصفحة ٩٧ من نشرة الاكتتاب التى تنص على أنه وسيتم استكشاف أدوات الاستثمار الإبداعية مثل أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم - صورة ضوئية من أحد مرفقات تقرير عضو ديوان المحاسبة وارد فى ص ١ أن هناك مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكى تم تحويله لحساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى المتحد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ مرفق معها صورة ضوئية أخرى لكشف حساب بنكى تبين أن المبلغ حول من حساب الصندوق بالدولار لدى بنك HSBC إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتى فى ذات البنك - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٣/٥/٩ الذى أعده بناء على تكليف مجلس الأمة ثابت منها ذكره أن مخصصات أعضاء المجلس الاستشارى مبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى عن الاجتماع الواحد ويحد أقصى مرتين فى السنة إضافة إلى المصاريف وذلك طبقاً لميثاق المجلس الاستشارى للصندوق وتسدد المبالغ من الصندوق ثم قرر لاحقاً أمام النيابة العامة بأن التحويلات للمتهمة الأولى جريمة وركن إلى ذلك بتقرير الاتهام الأول - صورة ضوئية من ص ٧ لنشرة الاكتتاب مرفق بها ترجمتها للغة العربية ثابت منه أن الهدف من الصندوق إنشاء محفظة استثمارية تهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلى ٣٠% على إجمالى الاستثمارات - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة والذى تضمن أن هناك تضخم فى حركة الحساب فى حين أن الثابت بذات كشوفات الحساب التى أرفقها عضو ديوان المحاسبة أن حركة المبلغ فى حدود ٢٥ مليون دولار هو ناشئ عن وديعة - صورة ضوئية من الكتاب المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ والموجه من هيئة أسواق المال لمدير نيابة الأموال العامة - صورة ضوئية من تحقيقات النيابة العامة من ص ٢٥٣ حتى ص ٢٥٦ - صورة ضوئية من الصفحة رقم ٤٤ من مذكرة الاكتتاب الخاص لصندوق الموائى مع ترجمة لها ثابت بها تعريف الشريك العام وأنه يتولى المسؤولية الأساسية لأعمال وشئون وإدارة الصندوق من جميع النواحي - صورة ضوئية من الصفحة رقم ٤٥ من مذكرة الاكتتاب الخاص لصندوق الموائى مع ترجمة لها تضمنت تعريف المجلس



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عملة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رضى ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١/١١ جلسة ٢٠١٩/١١ جنابات ٣/

الاستشارى واجتماعاته- صورة ضوئية من الصفحات رقم ٥٢، ٥٣ من مذكرة الاكتاب الخاص لصندوق الموائى مع ترجمة لها تضمنت تحديد المصروفات التشغيلية والتنظيمية وتحمل الصندوق لهذه المصروفات والأتعاب بالكامل وتحمل الصندوق مصروفات التسويق - صورة ضوئية من قرار أعضاء مجلس إدارة الشريك العام المؤرخ ٢٧/١١/٢٠٠٧ والذي تضمن تحديد رواتب أعضاء مجلس إدارة الشريك العام بمبلغ ١٥٠٠ دينار كويتى لكل عضو - صورة من الشروط المرجعية للمجلس الاستشارى والموقع عليها من جميع أعضاء المجلس الاستشارى بما فيهم ممثلى مؤسستى الموائى والتأمينات الاجتماعية والتي تضمنت تحديد أتعاب أعضاء المجلس الاستشارى بقيمة خمسة آلاف دينار كويتى عن حضور كل اجتماع - صورة من اتفاقية التسويق لرأس مال صندوق الموائى المبرم بين شركة كى جى إل للاستثمار وصندوق الموائى بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٩- صورة من ترجمة اتفاقية الالتزام المبرمة بين صندوق الموائى وشركة أم بى سى ثابت بها سداد صندوق الموائى مبلغ ٢٥ مليون دولار لصالح شركة أم بى سى والاتفاق على تقسيط مبلغ الاستثمار - صورة اتفاقية قرض قابل للتحويل إلى أسهم محررة بين صندوق الموائى وشركة كى جى إل الدولية للاستثمار للموائى - نسخة من كتاب البنك التجارى المؤرخ ١٩/٨/٢٠١٩ رداً على تصريح المحكمة للمتهمين فى القضية الرهانة ثابت به إيداع مبلغ ٣٢٥/٧٨ و ٨٤٧ و ٣٧ دينار كويتى حساب مؤسسة الموائى لدى البنك التجارى رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٦/٢/٢٠١٩ عن طريق حوالة سويفت بقيمة ١٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى بأمر من شركة بورت لينك جى بى ، وكذلك إيداع مبلغ ٨٨٢/٦٩٠ و ١٧٤ و ٣ دينار كويتى بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٦ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حوالة سويفت بقيمة ١٠٧/٦٤ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكى بأمر من شركة كلارك جيتواى انقسمت جروب إلى بى - صورة ضوئية من تصريح المحكمة للمتهمين الأولى والثانى فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تم تقديمه للبنك الأهلى المتحد فرع لندن إلا أنه لم يتم الرد حتى تاريخه وسيستغرق الرد وقتاً- صورة ضوئية من تصريح المحكمة موجه للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استخراج شهادة بالمبالغ المحولة إليها فى حسابها لدى البنك الأهلى المتحد لندن من صندوق الموائى - صورة ضوئية من صفحتى رقمى ١١، ١٢ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المقدم فى القضية الرهانة ٢٠١٣/٥٤٧ أموال عامة ثابت منهما إقراره بتحويل مبلغ ٥٦/٥٤ و ٦٨٤ و ٧ دولار أمريكى من صندوق الموائى بتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٦ حساب المؤسسة العامة للتأمينات



الاجتماعية - صورة ضوئية من الصفحة الإلكترونية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعض فقرات من استجواب وزير المالية أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٩/٦/١١ تضمنت إقراره بأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استردت مبلغ ٨ و ٨٦ مليون دينار كويتي (٢٦٦ مليون دولار أمريكي) من صندوق الموائى - صور ضوئية من كتب صادرة عن مجموعة من السادة المساهمين فى صندوق الموائى (شركة بهبائى للاستثمار ، محمد على النقى ، شركة بتروليناك ، ورثة يعقوب بهبهانى) تضمنت شكرهم إدارة الصندوق على ما حققوه من نجاح ، كما قدم مستندات غير مفرزة طالعتها المحكمة وألمت بها من ضمنها نسخة من كتاب البنك التجارى المؤرخ ٢٠١٩/٨/١٩ لمدير إدارة كتاب المحكمة الكلية تنفيذاً لقرار المحكمة ثابت به إيداع مبلغ ٣٢٥/٧٨ و ٤٧ و ٣٧ و ٨٤ دينار كويتي حساب مؤسسة الموائى لدى البنك التجارى رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ عن طريق حوالة سويقت بقيمة ١٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بأمر من شركة بورت لينك جى بى ، وكذلك إيداع مبلغ ٨٨٢/٦٩٠ و ١٧ و ٣ دينار كويتي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٠ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حوالة سويقت بقيمة ١٠٧/٦٤ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكي بأمر من شركة كلارك جيتو أى أنف سميت جروب إل بى ، وأنه بالنسبة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٠١٦٠٤٤٢٠٢٤ لا يوجد تحويلات واردة من شركة بورت لينك جى بى ليميتد أو شركة كلارك جيتو أى أنف سميت جروب إل بى - إقرار موثق بشهادة القاضى لويس جيه فريه باللغة الأجنبية وترجمة لهذا الإقرار باللغة العربية ، كما قدم مذكرة بدفاعه طالعتها المحكمة وألمت بها تمسك فيها بالطلبات الآتية أ- إلزام النيابة العامة والمدعين بالحق المدنى تقديم أصول كافة الصور الضوئية التى تضمنتها حوافز المستندات المقدمة بتحقيقات النيابة العامة من مؤسسة الموائى الكويتية ومنى عبدالمنعم محمود وديوان المحاسبة وجدد المتهمين لكافة الصور الضوئية المقدمة فى التحقيقات ، ب- التصريح للمتهمين الأولى والثانى باستخراج صورة طبق الأصل من محضر شهادة حمد أحمد العليان أمام لجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة ، ج - تكليف النيابة العامة بتقديم أصول المستندات التى ركنت إليها فى توجيه الاتهام للمتهمين وترجمة معتمدة للمستندات المحررة باللغة الإنجليزية ، د- سماع شهود النفى كل من مشعل العثمان رئيس اللجنة الكشلة من قبل وزارة المواصلات لدراسة مساهمة مؤسسة الموائى فى صندوق الموائى الاستثمارى كما أنه ممثل مدير الاستثمار فى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وصفى قسام " من مكتب المطابقة لصندوق الموائى " ، وروبرت بورغيسى " عضو فى المجلس



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٣/

الاستشارى لصندوق الموائى " ، وكيت بالزر " متخصص فنى ومالى فى أعمال الصناديق " ، وروبرت برنجر " متخصص صناديق استثمارية دولية " ، وتيم أونيل لورا " متخصص فى تدقيق عمليات غسيل الأموال " ، ومحمد النقى " مستثمر فى الصندوق " ، ودفع أولاً:- بعدم قبول الدعوى الجزائية فى الجناية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧ ، ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً فى الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ وانتهاء قرار الحفظ إلى انتفاء جرائم العدوان على المال العام من الأوراق وقيدها وحفظها بدفتر الشكاوى الإدارية وفقاً للقرار المؤرخ فى ٢٠١٤/١٢/٣٠ إذ أن هذا القرار بالحفظ قد فصل فى ذات مضمون الشكوى الراهنة لتعلق الشكويين بذات عقد صندوق الموائى وكليهما متعلق بالاستثمار فى الصندوق وقد تحصن هذا القرار وحاز الحجية بعدم الطعن عليه ، ثانياً:- بعدم قبول الدعوى الجزائية فى الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة والتي تتعلق بمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى صندوق الموائى وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً لعدم الجريمة وفقاً للقرار المؤرخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ ، ثالثاً:- بطلان قرار النيابة العامة الصادر فى ٢٠١٤/٣/٢٧ بإسناد مهمة أداء المأمورية إلى عضو ديوان المحاسبة بدلاً عن إدارة الخبراء بوزارة العدل لصدوره بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١٩٨٠/٤٠ فى شأن إصدار قانون الخبرة وتعديلاته وذلك باعتبار أن الشكوى حركت بناء على تقرير الديوان ولا يجوز أن يكون الديوان خصماً وحكماً فى آن واحد وقد كشف الديوان عن أنه طرف فى الشكوى بإصداره بيان يعرب فيه عن نجاح الديوان بصدور حكم ضد المتهمين بناء على جهوده فى قضية أخرى ولخو قرار تكليف النيابة العامة للسيد / حمد أحمد العيان بإعداد تلك التقارير من بيان أسباب الاستعانة به بدلاً من إدارة الخبراء بوزارة العدل بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١٩٨٠/٤٠ فى شأن إصدار الخبراء وتعديلاته ذلك أن الاستعانة بأى جهة أخرى لإجراء أعمال خبرة أمام النيابة العامة يعد طريقاً استثنائياً يجب أن يكون مسبباً ، رابعاً:- بطلان تقارير عضو ديوان المحاسبة وما ترتب عليها من اتهامات لعدم حلفه اليمين القانونية قبل أداء المأمورية المكلف بها بمحضر جلسة ٢٠١٥/٧/٢٦ ص ٢٥٣ حتى ٢٥٦ التى أوكلت إليه بالمخالفة للمادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، خامساً:- عدم توافر أركان الاتهام والجرائم الواردة فى تقرير الاتهام وعدم جدية الاتهام برمته إذ بنيت هذه الشكوى والاتهامات الواردة فيها على افتراض تبين عدم صحته إذ أن هذه الاتهامات برمته قد أقيمت



على افتراض تبديد كافة المساهمة المالية التي أسهمت بها الدولة متمثلة في مؤسسة الموانئ ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وأن هذه المساهمة قد تبذرت بالكامل ولما كانت مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٤٠ مليون دولار أمريكي ومؤسسة الموانئ الكويتية ٨٥ مليون دولار أمريكي وقد ثبت لاحقاً عدم صحة الاتهامات برمتها إذ ثبت في مرحلة لاحقة من التقاضي أن أموال الصندوق هي أصول حقيقية وليست وهمية كما ورد في تحقيقات النيابة العامة كما ثبت لاحقاً وبتاريخ شهر نوفمبر ٢٠١٦ وشهر فبراير ٢٠١٩ نجاح صندوق الموانئ في الخارج والتوزيع على المستثمرين بما تحقق معه عودة أصل الاستثمار إلى الجهات العامة فضلاً عن أرباح مجزية حيث حصلت مؤسسة الموانئ الكويتية على مبلغ ١٥٣ و ٢٢٢ و ١٣٦ دولار أمريكي وحصلت المؤسسة العامة للتأمينات على مبلغ قدره ٦٤٧ و ٨٨٥ و ٨٦ دولار أمريكي وأتت كاتنا مجتمعيتين قد استثمرتا أموالاً بلغ إجماليها ١٢٥ مليون دولار أمريكي وقد حصلنا على مبالغ فاقت ٢٢٣ مليون دولار أمريكي أي بربح هائل فاق مبلغه ٩٨ مليون دولار أمريكي مما تنهار معه الاتهامات الواردة في تقرير الاتهام بعد ثبوت إثراء المال العام ، سادساً: - انتفاء صلة المتهمين الأولى والثاني بالواقعة وأن كل ما يتعلق بعمليات الصندوق والقرارات المتعلقة بإدارة الصندوق تصدر عن شركة بورت لينك ككيان مستقل له مجلس إدارة يتولى إدارة الصندوق ويخضع الصندوق لعدد ثلاث جهات تدقيق واعتماد أية قرارات تكون من الشريك العام شركة بورت لينك جي بي وفقاً لنشرة الاكتتاب المعتمدة من كل المساهمين فضلاً عن قانون الكايمان الذي يخضع له الصندوق وأن القرارات المالية للصندوق تخضع للرقابة من مدقق الحسابات الخارجي المستقل وهو مكتب قيس النصف BDO والقرارات الإدارية تخضع لرقابة شركة تي أم أف موريشس والتدقيق القانوني على أعمال الصندوق من قبل مكتب وولكرز ، سابعاً: - مدنية النزاع ذلك أن ما سطر في تقرير الاتهام وما قدم في الدعوى من أوراق ومستندات سواء من المؤسسة الشاكية أو المدعوة / منى عبدالمنعم محمود أو السيد / حمد أحمد العليان وأيضاً ما قدم من المتهمين الأولى والثاني من مستندات ودفاع يؤكد على أن حقيقة الواقعة لا تخرج عن كونها نزاع مدني بحت يحكمه نشرة الاكتتاب العام في الصندوق واتفاقية الشراكة المحدودة وعقد الاكتتاب المبرم بين المؤسسة الشاكية وشركة كي جي إل للاستثمار باعتبار أن الأولى مساهم في صندوق الموانئ الاستثماري والثانية مسوق لهذا الصندوق داخل الكويت بدلالة أن المؤسسة الشاكية أقامت الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري دلي / ٢١ وموضوعها مطالبة شركة كي جي إل للاستثمار



بمبلغ وقدره / ٢٧٥ مليون دولار أمريكي حسبما تزعم به في صحيفة دعواها ، ثامناً:- عدم صحة جميع الاتهامات التي نسبت للمتهمين الأولى والثاني في تقرير الاتهام لانتفاء أركان جريمة الاستيلاء ذلك أن تلك الجريمة تتطلب انتزاع وتبديد المال العام بحيث يخرج من ملك الجهة العامة ويدخل في ملك الغير دون سند صحيح ولما كان الثابت أن مساهمة الجهات العامة شأنها شأن مساهمة باقي المستثمرين في الصندوق قد دخلت في عمليات تشغيلية واستثمارية وانتهت بانتفاء عملية التخارج من استثمارات الصندوق وترتب عليها عودة أصل الاستثمار مضافاً إليه أرباحاً كبيرة ومن ثم فقد أثرى المال العام ولم يلحقه أى ضرر ولثبوت صحة إجراءات الصرف للمبالغ محل الاتهام وأن الاتهامات الواردة مقامة على افتراض خاطئ وأصبحت بمجملها واردة على غير محل ، تاسعاً:- انتفاء جريمة الإضرار بالمال العام أو الاشتراك فيه بحق المتهمين الأولى والثاني وذلك لانتفاء الركن المادى للجريمة وهو عنصر الضرر بالمال العام إذ أن المال العام فى الواقعة محل الاتهام قد أثرى وزادت قيمته ولم يفتقر بإزاد قيمة رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى بعد إتمام تخارج الصندوق من استثمارات ونجاح هذا الاستثمار فى تحقيق أرباح للمستثمرين ومن ثم فلم يلحق المال العام أى ضرر سواء كان فى حصة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، عاشراً:- انتفاء جريمة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه للغير أو الاشتراك فى تلك الجريمة بركنيها المادى والمعنوى ، حادى عشر:- ثبوت انتفاء واقعة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير أو الإضرار بالمال العام أو غسل الأموال أو الاشتراك فى تلك الوقائع بحق المتهمين من واقع أقوال الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة وذلك من عدة وجوه الوجه الأول:- تأكيد مدقق الحسابات الخارجى المستقل لصندوق الموائى والمعين من قبل المساهمين بالصندوق - شاهد النفى الذى استمعت إليه المحكمة الموقرة بهيئة سابقة وهو السيد / قيس محمد النصف - على القطع بنفى كافة الاتهامات المزعومة إسنادها للمتهمين الأولى والثاني وأكد على صحة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التى زعمت سلطة الاتهام بقيام المتهمة الأولى بها والواردة بتقرير الاتهام، الوجه الثانى:- تأكيد أقوال الشاهد دانييل برين من شركة وكز المستشار القانونى لصندوق الموائى الاستثمارى منذ تأسيس الصندوق فى عام ٢٠٠٧ على القطع بنفى كافة الاتهامات المزعومة إسنادها للمتهمين الأولى والثاني وأكد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التى قامت بها المتهمة الأولى ، الوجه الثالث / شاهد النفى هشام



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنديات المباحث والمنظم لها الجنيتين رقى ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنديات ٣/

سرور عبدالله من شركة بيرتكللى وهى شركة مكلفة من قبل أحد المساهمين فى صندوق الموائى لفحص حسابات الصندوق وما جاء فى تقرير ديوان المحاسبة والوقائع موضوع الاتهام والذى أكدت أقواله على القطع بنفى كافة الاتهامات المزعومة إسنادها للمتهمين الأولى والثانى وأكد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق المزعوم إسنادها للمتهمة الأولى ، الوجه الرابع :- الشاهد أيمن عبدالرحيم أحمد مرداس وهو مستشار قانونى مستقل معين من قبل صندوق الموائى الاستثمارى ودوره توجيه الاستشارات القانونية للصندوق فى دى وأن له دور استشارى فى توزيع حصة التخارج من الصندوق حيث أكدت أقواله على القطع بنفى كافة الاتهامات المزعوم إسنادها للمتهمين الأولى والثانى وأكد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التى قامت بها المتهمة الأولى ، الثانى عشر :- عدم معقولية واستحالة قيام الواقعة المسندة للمتهمين الأولى والثانى من استيلاء أو تسهيل استيلاء أى من المتهمين أو غيرهم على أى أموال بدون وجه حق تعود لصندوق الموائى الاستثمارى ذلك أن الصندوق يخضع وفقاً لقانون جزر الكايمان لعدة جهات رقابية على أعماله حماية للمستثمرين فى الصندوق إضافة إلى وجود مكتبى تدقيق محاسبى مستقلين من داخل الكويت ولم تكتشف أى من هذه الجهات الرقابية أى ملاحظات مالية أو غيرها على عمل الصندوق رغم إطلاعها على جميع المستندات ، الثالث عشر :- كيدية وتلفيق الاتهام من منى عبدالمنعم محمود مقدمة الشكوى بحق المتهمين وعدم جواز الاعتداد بشهادتها بحق المتهمين الأولى والثانى حيث ان البلمغة سالفة الذكر على خلاف مع المتهمة الأولى وقامت بالاستيلاء على مبلغ مائة وستة وسبعون ألف وثمانمائة وثمانية وسبعون دينار و ٨٠٣ فلس من أموال المتهمة الأولى لدى بنك برقان وتم إدانتها بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاد بحكم جزائى نهائى مما يقطع بعدم أهليتها للشهادة وتعتمدها الكيد للمتهمة الأولى والثانى وذلك من عدة أوجه الوجه الأول تعمد المدعوة / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب الكيد للمتهمة الأولى والثانى وعدم أهليتها للشهادة ضدهما بالواقعة لصدور حكم جنائى نهائى ويات بحقها ، الوجه الثانى :- إقرار المدعوة / منى عبدالمنعم محمود بالتحقيقات بتعدد الخلافات السابقة بينها وبين المتهمين الأولى والثانى مما يقطع بكيدية شكواها وأقوالها ضد المتهمين فى الوقائع المسندة إليهما وأن أقوالها لا تصلح دليلاً بحق المتهمين نظراً لعدم انتفاء مظنة الكيد والتلفيق والانتقام ، الوجه الثالث :- تناقض المدعوة / منى عبدالمنعم محمود فى أقوالها بالتحقيقات يقطع بكيدية شكواها وتلفيق الاتهام للمتهمين



الأولى والثاني بغرض الكيد لهما وتشويه سمعة المتهمين ، الوجه الرابع :- التأكيد على كذب وكيدية الاتهامات الواردة بالشكاوى المقدمة من المدعوة / منى عبدالمنعم محمود بدلالة التراخي في البلاغات وعدم صحتها ، الرابع عشر :- عدم التعويل على أقوال المدعو / حمد أحمد العليان وكذا عدم صحة الاستناد إليها كدليل للإثبات بحق المتهمين وذلك من عدة أوجه :- الوجه الأول :- عدم جواز الاعتماد على تقرير وأقوال السيد / حمد أحمد العليان بالتحقيقات وذلك لعدم فهمه الأمورية موضوع التداعي والقانون الذي يخضع له صندوق الموائى الاستثمارى وعدم فهم الهيكل الإدارى للصندوق حيث أن السيد / حمد العليان أورد في تقريره بأن شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها صاحبة الترخيص ومدير الصندوق وشركة كى جى إل كايما بصفتها مدير الاستثمار قد خالفت مواد القانون رقم ٢٠١٠/٧ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال والمرسوم بقانون رقم ١٩٦٠/٣١ فى شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار والقرار الوزارى رقم ١٩٩٢/١١٣ بإصدار اللائحة التنفيذية والقرارات اللاحقة له وكرر ذلك فى أكثر من موضع فى تقاريره عن الصندوق وأخرها تقريره المؤرخ فى ٢٠١٧/٢/١٥ فى الصفحات ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ وذلك رغم أن الصندوق وعلى ما قرره سالف الذكر فى تقريره أيضاً مؤسس وفقاً لقانون جزر الكايما ومن ثم فهو يخضع لقانون جزر الكايما التابعة للتاج البريطانى ولا يخضع للقانون الكويتى وهو ما أكدت عليه هيئة أسواق المال وفقاً للثابت بكتاب الهيئة المرسل للنياية العامة ، الوجه الثانى :- طرح تقرير ديوان المحاسبة وأقوال شاهد الديوان كدليل للاستدلال به بحق المتهمين الأولى والثاني لثبوت عدم صحة ما جاء بالتقرير وأقوال شاهده وإصدار ديوان المحاسبة بيان عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإشادة بالحكم ونسب فى البيان بأن صدور الحكم نجاح للديوان ومن ثم فقد الديوان صفته كجهة محايدة أو صفة موظفيه كشهود فى الواقعة ، إضافة لوجود خلافات بينه وبين شركة كى جى إل للاستثمار والمتهمين الأولى والثاني ووجود شكوى مقدمة من المتهم الثانى ضد ديوان المحاسبة إضافة لصدور حكم نهائى ضد عضو ديوان المحاسبة الذى أعد التقرير بالحبس لمدة ستة أشهر عن واقعة تزوير أوراق وأمهرها بتوقيع منسوب للمتهمة الأولى ، الوجه الثالث :- طرح أقوال / حمد أحمد العليان كدليل للاستدلال بحق المتهمين لمخالفتها للمنطق والقانون وثبوت عدم صحة ما جاء فى تقريره جملته وتفصيلاً ، خامس عشر :- عدم صلاحية السيد / حمد العليان للشهادة وإعداد تقارير فى القضية وتناقض أقواله مع بعضها البعض ومخالفتها للثابت بالأوراق ، السادس عشر :-



طرح النيابة العامة أقوال الشهود الذين جزموا بعدم بيان تحقق ضرر بالمال العام إلا عند التخارج من صندوق الموائى وكذا طرح ما ثبت بتقارير ديوان المحاسبة من إقرار مؤسسة الموائى الكويتية بأن سداد قيمة الاستثمارات يكون عند إتمام كل عملية تخارج ، السابع عشر :- عدم قبول الإدعاء المدنى المقام من منى عبدالمنعم محمود لانتفاء صفتها فى الإدعاء المدنى وعدم تضررها من الوقائع محل الاتهام بأى صورة حيث أنها ليست من المشاركين فى صندوق الموائى ، وطلب فى ختامها الحكم أولاً:- بعدم قبول الدعوى الجزائية لسبق صدور قرار فيها من النيابة العامة بحفظ التحقيق فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة ، ثانياً:- ببراءة المتهمين الأولى والثانية مما هو منسوب إليهما من اتهامات وبرفض كافة الدعاوى المدنية ضدهم وإلزام رافعها بالمصروفات ومقابل الأتعاب الفعلية للمحاماة ، ثالثاً:- عدم قبول الإدعاء المدنى المقدم من المدعية بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود لانتفاء صفتها فى الإدعاء المدنى وعدم تضررها من الوقائع محل الاتهام، والمحامى الثانى الحاضر مع المتهمين الأولى والثانية ترافع شفاهة وشرح ظروف الدعوى وقدم العديد من حوافظ المستندات طالعتهم المحكمة جميعاً وألتم بهم من ضمن ما طويت عليه صورة ضوئية من تحقيقات النيابة العامة ص ٢٢٣، ٢٢٤ فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من ص ٤٩ من تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من الصفحات أرقام ٤١٣، ٤٢٥، ٤٢٦ من تحقيقات النيابة العامة مع المتهم الثانى فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من الصفحتين رقمي ٥٥٥، ٥٦٠ من تحقيقات النيابة العامة مع المتهم الأولى فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من كتاب محامى المتهم الأولى للنائب العام والمتضمن بأن تمسكها بأن السيد / حمد العليان لا يصلح لإعداد تقرير محايد - صورة ضوئية من الكتاب رقم ١٥٤ المؤرخ ٢٠١٤/٣/٢٤ الموجه من مدير نيابتي الأموال العامة والشئون التجارية لوكيل ديوان المحاسبة فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من كتاب وكيل ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٤/٤/١٠ الموجه للسيد مدير نيابة الأموال العامة رداً على الكتاب سالف الذكر - صورة ضوئية من كتاب النائب العام المؤرخ ٢٠١٤/٥/١ الموجه لرئيس ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من كتاب النائب العام المؤرخ ٢٠١٥/١/٢٩ الموجه لرئيس ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من قرار النائب العام فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من قرار لجنة التحقيق



الخاصة بمحاكمة الوزراء في البلاغ المقيد برقم ٢٠١٤/٧ حصر بلاغات وزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ - صورة ضوئية من كتاب هيئة أسواق المال المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ الموجه لمدير نيابة الأموال العامة - صورة ضوئية من صفحات من تقرير ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من الملحق المرفق بتقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ جدول ص ٣ بعنوان " المبالغ المسخوية من حساب صندوق الموائى لدى البنك الأهلى الكويتى ثابت منها أنه ذكر تحويل مبلغ مليون دينار كويتى إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ فى حين أن الثابت بالكشف أن المبلغ المحول بذات التاريخ ألف دينار كويتى - صورة ضوئية من ص ٢٩٩ من تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من أحد مرفقات تقرير عضو ديوان المحاسبة رقم فى ص ١ أن هناك مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكى تم تحويله لحساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى المتحد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ مرفق معها صورة أخرى لكشف حساب بنكى ثابت به أن المبلغ حول من حساب الصندوق بالدولار لدى بنك HSBC إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتى فى ذات البنك - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٣/٥/٩ الذى أعده بناء على تكليف مجلس الأمة ثابت منها ذكره أن مخصصات أعضاء المجلس الاستشارى مبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى عن الاجتماع الواحد ويحد أقصى مرتين فى السنة إضافة إلى المصاريف وذلك طبقاً لميثاق المجلس الاستشارى للصندوق وتسدد المبالغ من الصندوق ثم قرر لاحقاً أمام النيابة العامة بأن التحويلات للمتهم الأولى جريمة وركن إلى ذلك بتقرير الاتهام الأول - صورة ضوئية من ص ٧ لنشرة الاكتتاب مرفق بها ترجمتها للغة العربية ثابت منه أن الهدف من الصندوق إنشاء محفظة استثمارية تهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلى ٣٠% على إجمالى الاستثمارات وذلك خلافاً لما زعم به عضو ديوان المحاسبة بأن غاية الصندوق تحقيق هذا العائد - صورة ضوئية لبعض من المستندات المقدمة من المبلّغة منى عبدالمنعم محمود - صورة ضوئية من قرار الحفظ فى القضية رقم ٢٠١٢/١٢٤٤ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من البلاغ المقدم من الشاكية / منى عبدالمنعم محمود بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ للنائب العام ضد المتهمين بتهمة تسهيل الاستيلاء على مبلغ أربعين مليون دولار أمريكى من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - صورة ضوئية من قرار النائب العام فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة بحفظها - صورة ضوئية من البلاغ المقدم من الشاكية /



منى عبدالمنعم محمود بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٦ للنائب العام ضد المتهمين بتهمة تسهيل الاستيلاء على مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي من أموال مؤسسة الموانئ الكويتية - صورة ضوئية من تقرير اتهام صادر عن النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٠/١٥٧٥ حصر أموال عامة - صور ضوئية من الأحكام ابتدائي واستئناف وتمييز في القضية رقم ٢٠١٠/١٥٧٥ حصر أموال عامة ضد المبلغة - صورة ضوئية من الكتاب المقدم من المبلغة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢ للنائب العام لاستصدار منع سفر قبل المتهمين - صور ضوئية من الكتابين المقدمين من المبلغة للنائب العام بتاريخ مختلفة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة بطلب ندب إدارة الخبراء لتشكيل لجنة فنية من المتخصصين للإطلاع على ملف القضية وإعداد تقرير عن كافة المخالفات - صورة ضوئية من البلاغ رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة المقدم من المبلغة / منى عبدالمنعم محمود ضد المتهمين بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ - نسخة من كتاب البنك التجاري المؤرخ ٢٠١٩/٨/١٩ لمدير إدارة كتاب المحكمة الكلية تنفيذاً لقرار المحكمة ثابت به إيداع مبلغ ٣٢٥/٤٧٨ و ٨٤٧ و ٣٧ دينار كويتي حساب مؤسسة الموانئ لدى البنك التجاري رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ عن طريق حوالة سويقت بقيمة ١٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بأمر من شركة بورت لينك جى بى ، وكذلك إيداع مبلغ ٨٨٢/٦٩٠ و ١٧٤ و ٣ دينار كويتي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٠ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حوالة سويقت بقيمة ١٠٧/٦٤ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكي بأمر من شركة كلارك جيتو أى أنف سمنت جروب إل بى ، وأنه بالنسبة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٠١٦٠٤٤٢٠٢٤ لا يوجد تحويلات واردة من شركة بورت لينك جى بى ليميتد أو شركة كلارك جيتو أى أنف سمنت جروب إل بى - صورة ضوئية من تصريح المحكمة فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تم تقديمه إلى البنك الأهلي المتحد فرع لندن إلا أنه لم يتم الرد حتى تاريخه - صورة ضوئية من تصريح المحكمة موجه للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استخراج شهادة بالمبالغ المحولة إليها في حسابها لدى البنك الأهلي المتحد لندن من صندوق الموانئ - صورة ضوئية من صفحتي رقمي ١١، ١٢ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المقدم في القضية الراهنة ٢٠١٣/٥٤٧ أموال عامة ثابت منهما إقراره بتحويل مبلغ ٥٤/٥٤ و ٦٨٤ و ٧ دولار أمريكي من صندوق الموانئ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - صورة ضوئية من الصفحة الإلكترونية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعض فقرات من



الحكم رقم ٢٠١٧/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنابات ٣/

استجواب وزير المالية أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٩/٦/١١ تضمنت إقراره بأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استردت مبلغ ٨ و ٨٦ مليون دينار كويتي (٢٦٦ مليون دولار أمريكي) من صندوق الموائ - صور ضوئية من كتب صادرة عن مجموعة من السادة المساهمين في صندوق الموائ (شركة بهباني للاستثمار ، محمد علي النقي ، شركة بتروليناك ، ورثة يعقوب بهباني) تضمنت شكرهم إدارة الصندوق على ما حققوه من نجاح - صورة من تقرير الشال - إحدى الشركات الكبرى الكويتية في مجال الاستثمار حول صندوق الموائ - مؤرخ في أكتوبر لعام ٢٠٠٩ - نسخة عن تقرير الشال لمتابعة التقرير الأصلي مؤرخ في أكتوبر عام ٢٠١١ - صورة من الصفحات من ٢٥٣ حتى ٢٥٧ من تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٢٠١٦/١١٥٥٣ تجارى كلى حكومة /٧ - صورة ضوئية من حكم الإحالة للخبراء فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجارى كلى /٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبير فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجارى كلى /٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبير فى الدعوى رقم ٢٠١٦/٦٥٨٢ تجارى كلى /٣ والمقامة من صندوق الموائ ضد شركة كى جى إل الدولية للموائ والتخزين - صورة ضوئية من شهادة صادرة من جدول المحكمة الكلية فى الدعوى رقم ٢٠١٦/٦٥٨٢ تجارى كلى /٣٨ ثابت بها أنها مؤجلة لجلسة ٢٠١٩/١١/٤ - صورة ضوئية من تقرير ديوان المحاسبة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - تقرير بالشهادة صادر عن الخبير الأجنبى / لويس فريه مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية - تقرير مالى بشأن المعاملات المالية محل الاتهامات فى القضية الرأنة ومرفقاته صادر عن شركة بيكر تلى للاستشارات ذ م م عينت من قبل أحد المساهمين فى الصندوق شركة بتروليناك القابضة لإعداد التقرير وموقع عليه من الشريك التنفيذى / هشام سرور " خبير " ثابت به أنه بالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الأول فإن المبلغ المذكور فى تقرير الاتهام يتكون من أربع مجموعات من المبالغ المستحقة للمتهم الأولى من حسابات الصندوق وهى المجموعة الأولى مبلغ ٩٩٠٠٠ دينار كويتي وهى رواتب مستحقة بصفتها عضو مجلس إدارة فى شركة Port LINK GP LTD - الشريك العام عن الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠١٤ باستثناء ١٢ شهر خلال السنة المالية ٢٠١٠ بإجمالى ٦٦ شهر ويوقع ١٥٠٠ دينار كويتي لكل شهر ، والثانية مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي وهى مخصصات حضور مستحقة عن حضور عدد ٥ اجتماعات المجلس الاستشارى للصندوق

رقم ٢٠٣ (٤)
للإستثمار بصفته
حسين مكيين

بتاریخ ٢٠١٠/٧/١٩، وعليه استحققت شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقفلة " - مسوق الصندوق فى الكويت مستحققاتها مقابل تسويق زيادة رأس مال الصندوق ونسبة ٥% من المبلغ المكتتب فيه أى ما يعادل ٢٠٠٥٠٠ و ٢٠٠٥٠٠ دولار أمريكى يعادل ١٠٠ و ٧١٩ دينار كويتى (المرفق ٢ - ٤) ، وأن نتيجة الفحص ١ - أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام الثانى قد تمت بما يتوافق مع نشرة الاكتتاب فى الصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام مع الرخصة الصادرة من وزارة التجارة والصناعة فى الكويت والتي منحت شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقفلة " حق تسويق الصندوق داخل دولة الكويت وكذلك الاتفاقية التجارية المبرمة بين الصندوق وشركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقفلة " بغرض تسويق زيادة رأس مال الصندوق ولم يكن بها شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - أن كافة التحويلات التى تمت من شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقفلة " إلى شركة المرابطون الدولية ليس لها علاقة بأنشطة الصندوق ، ٣ - تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣ - تطابق قيم المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ التى تم صرفها قانونياً ووفق الأصول إلى شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك (مقفلة) وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الثالث فإن المبلغ المذكور فى تقرير الاتهام يتكون من سبعة عشر مجموعة من المبالغ المحولة للشركات المذكورة فى تقرير الاتهام من حسابات الصندوق حيث إنه ١ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقفلة " - رسوم الاكتتاب الأولى وقدرها ١٠٣٧ و ٧٨٠٠ دولار أمريكى فإنه بموجب نشرة الاكتتاب والصادرة فى أبريل ٢٠٠٧ فقد نصت أن رسوم الاكتتاب بواقع ٣% من قيمة المبالغ المكتتب فيها وتستحق ل شركة كى جى إل للاستثمار من المكتتب فى نفس تاريخ الاكتتاب وتدفع كمبلغ إضافى عن قيمة الالتزام أو يتم خصمها من مبلغ الالتزام (المرفق ٣ - ١) وفى أبريل ٢٠٠٧ تم إبرام اتفاقية الاكتتاب بين الشريك العام وشركة كى جى إل للاستثمار والتي بموجبها تم تعيين شركة كى جى إل للاستثمار وكيلاً للاكتتاب (المرفق ٣ - ٢) وبموجب الاكتتاب الأول فقد استحققت شركة كى جى إل للاستثمار مبلغ ١٠٣٧ و ٧٨٠٠ دولار أمريكى عن طريق تحويلين من حساب الصندوق رقم ١٦٠٠٠٤٠٠٠ لدى بنك HSBC إلى حسابها رقم ١٠٩٤٩٩٥٧ بنك الخليج الأول بتاريخ أغسطس ٢٠٠٧ بمبلغ ٩٤٧ و ٧٨٠٩ دولار أمريكى ، والثانى بتاريخ ٢٢ أغسطس



٢٠٠٧ بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ٢- بالنسبة للمبالغ المحولة لشركة كي جي إل للاستثمار ش م ك مقابل التسويق لزيادة رأس المال من خلال الاكتتاب التكميلي الأول بالتزامن مع إصدار نشرة الاكتتاب في أغسطس ٢٠٠٩ وذلك لحشد رؤوس أموال لصالح الصندوق بقيمة تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال الاكتتاب التكميلي الأول والإكتتاب التكميلي الثاني تم إبرام اتفاقية بين الصندوق وشركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٠٩ لتسويق زيادة رأس مال الصندوق وقد نص البند ١٣ والصفحة ٢ من الاتفاقية سألقة الذكر على استحقاق شركة كي جي إل للاستثمار نسبة ٥% من الأموال المكتتب فيها يدفعها الصندوق وتستحق هذه النسبة خلال ٥ أيام من استلام الأموال المكتتب فيها في حسابات الصندوق ، وعليه فقد استحققت شركة كي جي إل للاستثمار مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بواقع ٥% من المبلغ المكتتب فيه بقيمة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي وتم تحويل مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة كي جي إل للاستثمار ش م ك عن طريق تحويل بنكي من حساب الصندوق رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC إلى حسابها رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ بالبنك الأهلي الكويتي بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٠ ، ٣- بالنسبة للمبالغ المحولة لشركة كي جي إل للاستثمار مقابل التسويق لزيادة رأس المال من خلال الاكتتاب التكميلي الثاني فإنه بالتزامن مع نشرة الاكتتاب في أغسطس ٢٠٠٩ وذلك لحشد رؤوس أموال لصالح الصندوق بقيمة تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال الاكتتاب التكميلي الأول والإكتتاب التكميلي الثاني تم إبرام اتفاقية بين الصندوق وشركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٩ لتسويق وحدات الصندوق لزيادة رأس ماله وقد نص البند ١٣ من الاتفاقية على استحقاق شركة كي جي إل للاستثمار نسبة ٥% من الأموال المكتتب فيها وتستحق هذه النسبة في خلال ٥ أيام من استلام الأموال المكتتب فيها في حسابات الصندوق وعليه فقد استحققت شركة كي جي إل للاستثمار مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بواقع ٥٥ من المبلغ المكتتب في زيادة رأس المال خلال الإكتتاب التكميلي الثاني وهو ٤٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، وعليه تم تحويل مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC إلى حساب شركة كي جي إل رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ بالبنك الأهلي الكويتي بتاريخ ١/٧/٢٠١٣ ، ٤- بالنسبة للمبالغ المحولة لشركة كي جي إل كأتعاب إدارة فإنه بموجب نشرة الإكتتاب الصادرة في أبريل ٢٠٠٧ ص ٨ فقد نصت أن أتعاب الإدارة نسبة سنوية تقدر ٢% من إجمالي



التزامات رأس المال وتنخفض النسبة إلى ١٥٠ % في حال تمديد أجل الصندوق لفترتين متتاليتين مدة كل منهما سنة واحدة ، وأن شركة كي جي إل للاستثمار كايمن هي مدير الاستثمار وطبقاً لما ورد في البند ١ ، ٥ بالصفحة ٦ من نشرة الاكتتاب فإن مدير الاستثمار يستحق أتعاب الإدارة بنسبة ٢% من إجمالي التزامات رأس المال عن الفترة من تاريخ إغلاق الاكتتاب الأول وحتى ٣١ ديسمبر من السنة الخامسة بعد تاريخ الإغلاق الأول ومن ثم ١٥% من إجمالي الالتزام للفترة اللاحقة وحتى إنتهاء أجل الصندوق لأي لمدة سنتين إضافيتين وان هناك حوالة حق بين شركة كي جي إل للاستثمار كايمن وشركة كي جي إل للاستثمار تفوض فيها شركة كي جي إل للاستثمار باستلام أتعاب الإدارة مباشرة في حسابها وعليه فإن شركة كي جي إل للاستثمار استحققت أتعاب إدارة قدرها ٣٤٠ و ٢٢٥ و ٢٢ دولار أمريكي ، وتم تحويل مبلغ ٠٧٨ و ٨٣٢ و ١٦ دولار أمريكي أتعاب إدارة لشركة كي جي إل للاستثمار ، ٥ - بالنسبة للمبالغ المحولة لشركة كي جي إل للاستثمار مصاريف تم استعاضتها وذلك بموجب نشرة الاكتتاب والصادرة في أبريل ٢٠٠٧ ص ١١٣ فقد نصت أن الصندوق يتحمل كافة المصاريف والرسوم المتعلقة بتشغيله (المرفق ٣ - ٨) وقامت شركة كي جي إل للاستثمار بدفع مصاريف نيابة عن الصندوق ولصالح الصندوق وتم استعاضتها من حساب الصندوق بإجمالي مبلغ ٤٠٠٠٠ دينار كويتي وأن المبلغ تم إدراجة في تقرير الاتهام بقيمة خاطئة حيث أن قيمة المبلغ المحول هو ١٠٠٠ دينار كويتي وليس مليون دينار كويتي (المرفق ٣ - ٩) ، ٦ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كي جي إل للاستثمار استثمار إم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية فإنه بموجب اتفاقية الاستثمار المبرمة بين صندوق الموائى وإم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية والمؤرخة ١٢ / ١١ / ٢٠٠٧ فقد التزم صندوق الموائى بالدخول في الاستثمار بقيمة التزام ٢٥ مليون دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٠) وبموجب الكتاب الوارد من إم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية والذي ألزم الصندوق بسداد الدفعة الأولى بقيمة ٢٥٢٥٠٠ دولار أمريكي لذا فقد قام الصندوق بسداد المبلغ بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٧ (المرفق رقم ٣ - ١١) ، وبتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧ قام الصندوق بتحويل مبلغ ٩٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق رقم ١٠٠١ و ٤٠٠٠ و ١٦ لدى بنك HSBC إلى حساب شركة كي جي إل رقم ١٠٩٤٩٩٥٧ ببنك الخليج ومن ثم إلى الحساب رقم ٤٨٠٧٣٦٤ ببنك الخليج وذلك للأغراض التالية مبلغ ٤٧٥٠٠٠٠ دولار أمريكي حيث تم استخدام حساب شركة كي جي إل للاستثمار كحساب وسيط لسداد الدفعة الثانية المستحقة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنایات المباحث والمنظم لها الجنائين رقمی ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١ / ١١ جلسة ٢٠١٩/١١ جنایات ٣/

إلى إم بي سى جلويل للفرص الاستثمارية بمبلغ ٤٧٥٠٠٠٠ دولار أمريكي ، ودفعة على حساب النفقات والمصاريف المسدد من شركة كى جى إل للاستثمار عن الصندوق بمبلغ ١٥٠ ألف دولار أمريكي ، وبتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ قامت شركة كى جى إل بتحويل مبلغ ٤٧٥٠٠٠٠ دولار امريكي من حسابها رقم ١١٥٧٨٨٥٣ ببنك الكويت والشرق الأوسط إلى حساب شركة إم بي سى جلويل للفرص الاستثمارية ببنك نيويورك وذكر في هذا التحويل أنها نيابة عن الصندوق (المرفق ٣ - ١٣)، وسددت شركة كى جى إل للاستثمار عدة مصاريف عن صندوق الموائى خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٨ حيث تم تحويل مبالغ إجمالية ٢١٣ و ٤٢٧ دولار أمريكي مقابل الأعمال والخدمات المتعلقة بمشروعى جلويل جيتواى ونيجروز بالفلبين حيث كانت شركة بريجرين هى المقاول الرئيسى لمشروعين ويمثل المبلغ الوارد فى الاتهام دفعة من أصل مجموع النفقات والمصاريف التى فدعتها شركة كى جى إل للاستثمار نيابة عن الصندوق (المرفق رقم ٣ - ١٤) ، ٧ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار مقابل رد مبالغ تم إقراضها للصندوق نظراً لوجود نقص فى السيولة لدى الصندوق خلال الفترة من ٣١ أكتوبر ٢٠١٢ وحتى ١٦ يناير ٢٠١٣ فقد قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتوفير السيولة اللازمة للصندوق وذلك من خلال عدد خمس تحويلات بنكية بإجمالى مبلغ ٧٧٧ و ٣٠٠ دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٥) ، وقد تم استرجاع نفس المبلغ لشركة كى جى إل للاستثمار (المرفق ٣ - ١٦) ، ٨ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار رسوم خدمات تتعلق باتفاقية القرض القابل للتحويل إلى أسهم فى شركة دمياط الدولية للموائى المبرم مع شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل فإنه بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ تم إبرام اتفاقية القرض القابل للتحويل والمبرمة بين صندوق الموائى الاستثمارى وشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل بشأن منح قرض بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٧) وبدأت شركة دمياط الدولية للموائى (ديبكو) فى بناء الميناء بحيث تم استخدام الجزء الأكبر من رؤوس الأموال مما دفع الشركة للحصول على قرض بنحو ٤٨٠ مليون دولار أمريكي ولكن المشروع عانى من الأزمة المالية العالمية والربيع العربى وتم تعليق العمل بالمشروع ودخول شركة ديبكو فى مفاوضات مع الحكومة المصرية وقامت الحكومة المصرية بإلغاء لاتفاقية الامتياز من طرف واحد مع شركة ديبكو ، وتسبب التأخير فى زيادة المصروفات وأعاق عملية سحب دفعات القرض مما نفذ أموال المشروع بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ حيث تم تعيين إدارة وافر



تشغيل جديدة والتزمت الشركة بزيادة إضافية لرأس المال بمبلغ ١١٥ مليون دولار أمريكي في صورة نقد وخطابات واعتمادات وسندات وتوصلت شركة دمياط للموائى إلى اتفاق مع وزارة المواصلات والمقاولين والموردين للمضى قدماً بالمشروع وذلك لضمان حجز ٢٥٥ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدم (TEU) عندما يبدأ العمل بالميناء خلال عام ٢٠١٠ ، وأنه لغاية البحث وإيجاد سبل التخرج وإعادة هيكلة استثمار الصندوق في ديبكو على ضوء التطورات تم تعيين شركة كاندلوود في أوائل عام ٢٠٠٩ لوضع خيارات الصندوق وسواها من الخدمات المتعلقة باستثمار الصندوق في شركة ديبكو قرض قابل للتحويل لأسهم في شركة ديبكو وتم تسديد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة كاندلوود بارتنز آل آل سى مقابل خدماتها بواسطة شركة كاييتال لينك القابضة التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار ، وبتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٠ تم استعاضة هذه المدفوعات من الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC إلى حساب شركة كى جى إل رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ بالبنك الأهلي الكويتي (مرفق ٣-١٩) ، ٩ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار بمجموع ٢٩٠ و ١٠٥ و ٢١٠ دولار أمريكي على حساب المصاريف - استعاضة مصاريف تم دفعها نيابة عن الصندوق حيث سدد شركة كى جى إل مجموعة من المصاريف تتجاوز مبلغ ٨٠٧ و ٤٦٥ و ٣٠٠ دولار امريكي (المرفق رقم ٣-٢٠) ، وبتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٣ أخطأ البنك بتنفيذ تحويل إلى شركة كى جى إل للاستثمار بقيمة ٢٠٦٥٠ و ٢٠٠ دولار أمريكي وبعدها تم التحقق بأن هذا المبلغ تم صرفه خطأ وبالتالي تم رده إلى حسابات الصندوق من حساب كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٣٠/٦/٢٠١٣ ، وبتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٠ قام الصندوق بتنفيذ تحويل بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي لدى بنك HSBC رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي فى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ بينما أدرج فى تقرير الاتهام هذا المبلغ بالخطأ على أنه تم تحويله لشركة كى جى إل للاستثمار (المرفق رقم ٣-٢٣) ، ١٠ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى رابطة الكويت والخليج للنقل - تكلفة خدمات استشارية فقد قامت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بتقديم خدمات استشارية لصندوق الموائى فيما يتعلق بالتقييم المبدئى لعملية الاندماج المقترح ما بين قطاع الشحن لشركة ابوتيز لنظم الشحن وشركة نيجروز نافيجيشن والذين تم اندماجهما لاحقاً تحت كيان 2GO والذي تخرج منه صندوق الموائى لاحقاً بأرباح متميزة ، وبتاريخ ٧/٩/٢٠١١ تم



استلام فاتورة من شركة رابطة الكويت والخليج مقابل الخدمات المذكورة أعلاه (المرفق ٣ - ٢٣) ، وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ تم تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي لدى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج ، ١١ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كي جي إل للموانئ الدولية والتخزين والنقل - استثمار ميناء دمياط الدولية للموانئ - بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ تم إبرام اتفاقية القرض القابل للتحويل إلى أسهم في شركة دمياط الدولية للموانئ والمبرمة بين الصندوق وشركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل بقيمة ٢٠ كلليون دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٧) ، ويموجب استثمار الصندوق في مشروع ميناء دمياط عن طريق اتفاقية القرض القابل للتحويل إلى أسهم فإن المقرض صندوق الموانئ يتوجي عليه سداد رسوم ائتمان بنسبة ٣% من قيمة القرض أي بما يعادل ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ تم تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي لدى بنك HSBC رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ إلى حساب شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٣١٠٢٦٥٩٠٢٤ ، ١٢ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كي جي إل أن أم هولدنغ - استثمار نيجروس للملاحة - فإنه خلال عام ٢٠٠٨ بدأ الصندوق في دراسة الدخول في مشروع نيجروس للملاحة بالفلبين بإجمالي استثمارات بلغت ٢٨ مليون دولار أمريكي ، وقد عين الصندوق مجموعة من المستشارين لإعداد هيكل ملكية ما يتناسب مع احتياجات المشروع المالية والقانونية والضريبية وخلال عام ٢٠٠٨ قامت شركة كي جي إل إم أن القابضة بتملك شركة نيجروس للملاحة عن طريق ملكية ٨٠% منها وكانت ٢٠% الأخرى مملوكة لشركة الإدارة وجاءت ملكية الصندوق للمشروع كالتالي تملك الصندوق بالكامل شركة كي جي إل للاستثمار كوبيير اتف - هولندا والتي بدورها تملك شركة KGL Investment BV - هولندا والتي تملك ٨٠% من شركة كي جي إل إم إن القابضة حيث أن الأخيرة تملك شركة نيجروس للملاحة ، وفي نهاية عام ٢٠١٠ قام الصندوق الصيني آسيان بضخ ١٠٠ مليون دولار في شركة كي جي إل إم إن القابضة مقابل ٦٠% فيها فأصبحت ملكية الصندوق بنسبة ٣٢% في هذه الشركة وملكية الإدارة بنسبة ٨٠% فحصلت بذلك شركة نيجروس للملاحة على أموال تمكنها من التوسع في السوق الفلبيني وبالفعل تم استثمار رؤوس الأموال الجديدة في الاستحواذ على ٩٨% من أسهم شركة Aboitiz Transport System إيه



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٣/

تى إس ATS بالفلبين ليتكون بذلك أكبر عملاق لوجستى فى الفلبين (انماج نيجروس و Aboitiz Transport System) والذي سمي لاحقاً 2GO GROUP (المرفق ٣- ٢٥) وقبل دخول الصندوق الصينى آسيان كمستثمر قام الصندوق بتحويل مبالغ إجماليها ٣٤ و ٧٣٣ و ٧١١ و ١٧ دولار امريكى لشركة كى جى إل أم إن القابضة الفلبين كونها الشركة المالكة لشركة نيجروس للملاحة - الفلبين (المرفق ٣- ٢٦) ، وفى أغسطس ٢٠١٦ قام الصندوق بالتخارج من الاستثمار فى نيجروس للملاحة طبقاً لتقرير التخارج الصادر فى نوفمبر ٢٠١٦ وبلغت صافى قيمة التخارج ٦٢٨ و ٩٤٠ و ٩١ دولار أمريكى أى بما يعادل نسبة ٢٢٢% عائد بالإضافة لمبلغ الاستثمار (المرفق ٣- ٢٧) ، وفى ٢٠١٦/١٠/٣ قامت شركة تى أم أف القائم على الإدارة للصندوق بإبلاغ الشريك العام عن نتيجة التخارج والتوزيعات المقترحة للشركاء المحدودين بالصندوق والتي بلغت ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى على الشركاء المحدودين بالصندوق بعد استخدام المبلغ المتبقى لسداد الالتزامات على الصندوق وأن المبلغ الخاص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بلغ مبلغ ٥٥ و ٤٦٨ و ٧ دولار امريكى ، والمبلغ الخاص بمؤسسة الموائى الكويتية قدره ١٥٣ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكى وحصل الشركاء المحدودين الآخرين بالصندوق على نصيبهم من هذا التخارج (المرفق رقم ٣- ٢٨) ، ١٣- بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة بتروليناك القابضة - رد مبلغ للاستثمار - فإنه بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٧ قامت شركة بتروليناك القابضة بدفع مبلغ مليون دولار امريكى بغرض الاستثمار وذلك أثناء الاكتتاب فى مرحلة الاكتتاب التكميلى الثانى وذلك بموجب تحويل بنكى إلى حساب الصندوق بالدولار الأمريكى لدى بنك HSBC رقم ١٦٠٠٠٤٠٠١٠٠١ ، ولم يستعرض تقرير الاتهام المبلغ سالف الذكر والمحول من شركة بتروليناك القابضة إلى الصندوق ، وبعد دفع المبلغ أبدت شركة بتروليناك تراجعها عن الاستثمار ورغبتها فى استرداد المبلغ المدفوع فقام الصندوق برد مبلغ الاستثمار مليون دولار أمريكى إلى شركة بتروليناك القابضة بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ بتحويل من حساب الصندوق لدى بنك الأهللى الكويتى رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة بتروليناك رقم ١١٠١٠١٤١٥١١ بينك الكويت الدولى (المرفق ٣- ٢٩) ، ١٤- بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل آسيا للاستعاضة مصروفات فإن شركة كى جى إل آسيا هى أحد الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار وقد تم استخدام حساباتها البنكية لسداد بعض المصروفات نيابة عن الصندوق ، وبموجب الفاتورة الصادرة من إدارة الضريبة بدولة الفلبين والمؤرخة ٢٠١٣/٩/٤ وذلك لسداد



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المبلط والمنضم لها الجنابيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

الضريبة المستحقة وإستصدار شهادة براءة ذمة ضريبية لصالح شركة KGL Investment BV- والمملوكة بالكامل للصندوق فقد قام الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كي جي إل آسيا بموجب تحويل بنكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كي جي إل آسيا ببنك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١ (المرفق ٣-٣٠)، كما قام الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كي جي إل آسيا بمثابة سلفة على المصاريف بموجب تحويل بنكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كي جي إل آسيا ببنك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١ (المرفق ٣-٣١)، وأثناء النزاع بين شركة GGDC - أحد الشركات المملوكة للصندوق بالكامل - والمقاول الرئيسي للمشروع فقد تطلب الأمر إستصدار كفالة بنكية بقيمة ٦٥٠٠٠٠٠ و٦٥٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح المحكمة المختصة فقام الصندوق بتحويل مبلغ ٦٥٠٠٠٠ و٦٥٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كي جي إل آسيا ببنك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١، وقد تمكنت شركة GGDC بحل الأمر دون الكفالة البنكية فقامت شركة كي جي إل آسيا برد إجمالي المبلغ بقيمة ٦٥٠٠٠ و٩٨٩٩ و٦٤٩٩ دولار أمريكي بتحويل هذا المبلغ إلى حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ (المرفق ٣-٣٢)، ١٥- بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كابيتال لينك - استثمار أم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية - فإنه في ضوء التزام الصندوق تجاه الاستثمار في أم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي فقد حاول الصندوق تحويل إحدى الدفعات بقيمة ١٦٠ و٨٤١ و١٣٢ دولار أمريكي من حسابات الصندوق إلا أن البنك المستفيد (BANK OF NEW YORK) لم يقبل تنفيذ أمر التحويل نظراً لأسباب فنية ولدواعي التزام لم يتم التحقق منها وعليه فقد استخدم الصندوق حساب شركة كابيتال لينك كحساب وسيط لتحويل المبلغ إلى MPC GLOBAL فقام بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ بتحويل مبلغ ١٦٠ و٨٤١ و١٣٢ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٢ ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ (المرفق ٣-٣٣)، وبعد تحويل المبلغ من شركة كابيتال لينك إلى إم بي سي جلويل للفرص الاستثمارية إلا أن الشركة الأخيرة رفضت استلام المبلغ لعدم معرفتها على المرسل فقامت شركة كابيتال لينك بإرجاع المبلغ ١٦٠ و٨٤١ و١٣٢



دولار أمريكي لحساب الصندوق بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ بتحويل من حسابها بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ إلى حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ (المرفق ٣-٣٣) ، ولنفس السبب الفني المتعلق بصعوبة التحويل عن طريق (BANK OF NEW YORK) ونظراً لاستحقاق مجموعة من الفواتير مقابل خدمات استشارية لصالح الصندوق فقد تم استخدام حساب شركة كابيتال لينك كحساب وسيط لصرف المبالغ المستحقة حيث تم صرف مبلغ ١٠٥١٧٠٨ و ١٠٥١٧٠٨ دولار أمريكي مستحقة لشركة إنترترست بموجب فواتير (المرفق ٣-٣٤) ، وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٦ قام الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٥١٧٠٨ و ١٠٥١٧٠٨ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ ، ومن ثم قامت شركة كابيتال لينك بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢ بتحويل نفس المبلغ من حسابها بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ إلى حساب شركة إنترترست ببنك نيويورك رقم ٠١٢١٠٠٣٩٠٩٨ (المرفق ٣-٣٥) ، ١٦ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى Clark Gateway Investment Group - استثمار في مشروع جلويال جيتواي للخدمات اللوجستية فإن شركة Clark Gateway Investment Group - هي شركة ذات مسئولية محدودة ومملوكة من الصندوق بالكامل تم تأسيسها في جزر كايمان بواسطة صندوق الموائى لتكون بمثابة وسيلة للتخارج من Global Gatway Development (GGDC) والذي يملك مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية (المرفق ٣-٣٦) ، ونظراً لأن المشروع كان في ذلك الوقت قيد الإنشاء ويتطلب أموال لذا قام الصندوق بتحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة Clark Gateway Investment Group للاستثمار في المشروع وهما (أى كلاً من Global Gatway Development و GGDC) مملوكتين بالكامل إلى صندوق الموائى (مرفق ٣-٣٧) ، ١٧ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل البترولوية - استثمار في مشروع جلويال جيتواي للخدمات اللوجستية - فقد تم استخدام حسابات شركة كى جى إل البترولوية لسداد التزام الصندوق تجاه Global Gatway Development " مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية " مشروع مملوك للصندوق بالكامل ، وقام الصندوق بتحويل مبالغ بلغ إجماليها ٧٠٩٠٠ و ٧٠٩٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل البترولوية بالبنك الأهلي



الكويتي رقم ٠٦٠٣٤٧٩٦٦٣٠٠١ (المرفق رقم ٣-٣٨) وعليه قامت شركة كى جى إل البترولية بتحويل نفس المبلغ إلى حساب شركة Global Gateway Development بنك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٠٧٣٩ (المرفق رقم ٣-٣٩) ، وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام الثالث أن :- ١- كافة المعاملات الواردة في الاتهام الثالث قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢- تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣- تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم صرفها قانوناً ووفق الأصول إلى الشركات المذكورة في الاتهام باستثناء المبالغ التالية :- أ- مبلغ يخص استعاضة مصروفات تم دفعها عن طريق شركة كى جى إل للاستثمار نيابة عن الصندوق ولصالح الصندوق حيث ورد في نص الاتهام أن المبلغ بقيمة ١٠٥٩٠٠٠ و١٠ دينار كويتي بينما القيمة الفعلية هي ٦٠٠٠٠ دينار كويتي وذلك من واقع كشوف الحسابات البنكية التي جاءت مطابقة أيضاً للسجلات المحاسبية للصندوق ، ب- مبلغ يخص استعاضة مصاريف تم دفعها نيابة عن الصندوق حيث ورد في تقرير الاتهام بأن المبلغ بقيمة ٢٠٧٥٥٥ و٢٠٧ دولار أمريكي بينما القيمة الفعلية هي ٢٩٠ و١٠٥٠ دولار أمريكي من واقع كشوف الحسابات البنكية ومن الواقع السجلات المحاسبية للصندوق كما تم تنفيذ تحويل إلى شركة كى جى إل للاستثمار بقيمة ٢٠٢٦٥ و٢٠ دولار أمريكي وبعدها تم التحقق بأن هذا المبلغ تم صرفه خطأ وبالتالي تم رده إلى حسابات الصندوق من حساب شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وكذلك ورد خطأ في تقرير الاتهام بأن هناك تحويل من الصندوق بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة كى جى إل للاستثمار والصحيح هو تحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي وبالتالي يصبح مجموع المبالغ المحولة بالدولار الأمريكي بقيمة ٢٤٠٠ و٢٦٢٢ و٨٩ دولار أمريكي بدلاً من ٨٨ و٣٣ و٥٧٦٤ و٨٩ دولار أمريكي وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الرابع فإن المبلغ المذكور في تقرير الاتهام يتكون من مجموعتين من المبالغ المسحقة لشركة إم بى سى جلوبال للفرص الاستثمارية من حسابات الصندوق فقد تم تحويل مبلغ ٣٠٧ و٩٥ دينار كويتي من الصندوق إلى شركة إم بى سى جلوبال ، كما تم تحويل



157



فإن المبالغ المذكورة في الاتهام تم تحويلها إلى شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل وذلك لاستثمار صندوق الموانئ في مشروع شركة دمياط الدولية للموانئ وهو يعتبر من أكبر المشروعات التنموية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية والشرق الأوسط بالكامل حيث تم تأسيس شركة دمياط الدولية لموانئ برأس مال ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وتضم قائمة مساهميها كبرى الشركات العالمية ، والمشروع يقوم على الحصول على حق امتياز على أساس البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT) مع هيئة موانئ دمياط ولكون الصندوق تم تأسيسه في جزر كايمان وأن قوانينها لا تمنع من تقديم قروض للغير وطبقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب صفحة ٩٧ (المرفق ٥-١) ، ويتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٧ تم إبرام اتفاقية القرض القابل للتحويل والمبرمة بين الصندوق وشركة كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل بشأن الاستثمار بالمشروع عن طريق منح قرض قابل للتحويل بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي مضافاً إليها رسوم إكتتاب (كونه أداة استثمارية) بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (أى بواقع ٣% من مبلغ الاستثمار البالغ ٢٠ مليون دولار أمريكي) (المرفق ٣-١٧) ، ويتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٧ تم تحويل مبلغ ٢٠ و ٦٠٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٠ ٢٤٢٦٥٩٠٣١ (المرفق رقم ٣-٢٤) ونظراً لما ورد في نشرة الاكتتاب صفحة ١٢٠ والتي أوضحت للمكتتبين بأن كافة استثمارات الصندوق تصنف بدرجة مرتفع المخاطر (المرفق رقم ٥-٢) وقد بدأت شركة دمياط الدولية للموانئ في بناء الميناء بحيث تم استخدام الجزء الأكبر من رؤوس الأموال مما دفع الشركة للحصول على قرض بنحو ٤٨٠ مليون دولار ولكن عانى المشروع من الأزمة العالمية والربيع العربي وتم تعليق العمل بالمشروع ودخول شركة ديبكو في مفاوضات مع الحكومة المصرية وتسبب التأخير في زيادة المصروفات وأعاق عملية سحب دفعات القرض مما أدى إلى نفاذ أموال المشروع بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ حيث تم تعيين إدارة و فرق تشغيل جديدة والتزمت الشركة بزيادة إضافية لرأس المال بمبلغ ١١٥ مليون دولار أمريكي وتوصلت شركة دمياط للموانئ إلى اتفاق مع وزارة المواصلات والمقاولين والموردين للمضى قدماً بالمشروع وذلك لضمان حجز ٢٥ مليون وحدة مكافئة لـ ٢٠١٠ TEU عندما يبدأ العمل بالميناء خلال عام ٢٠١٠ إلا أنه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ تم تعليق العمل بالمشروع نظراً لتعرض شركة دمياط الدولية للموانئ لظروف



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنایات المباحث والمنظم لها الجنایتین رقمی ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٩/١١/١١ جنایات ٣/

قهرية بسبب الأحداث التي أثرت بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية بمصر وحاولت شركة دمياط الدولية للتوصل لتسويات والحصول على امتيازات وتسهيلات تعوض معها المعوقات والتأخير الحاصل وتعيد ثقة البنوك بتمويل المشروع إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل ولم يتمكن الطرفين من الاتفاق فقامت الحكومة المصرية بسحب الامتياز من شركة دمياط الدولية لموائئ وبالمقابل تم اللجوء للتحكيم الدولي للحصول على تعويض عن المشروع ولا زالت القضية منظورة ، وقد اقام الصندوق دعوى قضائية ضد شركة كى جى إل للموائئ الدولية والتخزين والنقل لاسترداد قيمة الالتزام وفوائده وما زالت منظورة وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام الخامس أن : - ١ - كافة المعاملات الواردة في الاتهام الخامس قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتاب الخاص واتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣ - تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم تحويلها بشكل قانوني إلى شركة كى جى إل للموائئ والتخزين والنقل وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام السادس فإن المبالغ المذكورة في هذا الاتهام تتكون من مجموعتين مدفوعة من حساب الصندوق للشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية وأنه بالنسبة لخطاب الضمان - الكفالة البنكية على البنك الكويتي الأردني - لصالح الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية بقيمة ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي فهي بشأن استثمار الصندوق في مشروع ميناء العقبة فالشركة الموحدة للنقل هي شركة زميلة لشركة كى جى إل للاستثمار تملك فيها شركة كى جى إل أسهم بنسبة ٤٢% وتم الاعتراف بالشركة الموحدة للنقل ضمن الاستثمارات في شركات زميلة ضمن البيانات المالية لشركة كى جى إل للاستثمار ، وأن المتهم الثاني لا يملك أى أسهم في الشركة الموحدة للنقل وإنما شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية ممثلاً عن شركة كى جى إل للاستثمار في الفترة من منتصف شهر يوليو ٢٠٠٧ وحتى نهاية أبريل ٢٠١١ (المرفق رقم ٦-١) ، وأنه لرغبة الصندوق في الدخول في استثمار بشأن تطوير ميناء العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل لمدة ٣٠ عام (BOT) المشار إليه باسم ميناء العقبة فقد تم تكوين تحالف استثماري تشغلي بقيادة شركة كى جى إل للاستثمار وفي ٢٠٠٨/٧/٧ قامت شركة



كى جى إل للاستثمار بمخاطبة شركة تطوير العقبة الحكومية حيث أبدت رغبتها فى المشاركة فى تقديم العروض (مرفق ٦-٢) ، وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ قامت شركة تطوير العقبة بدعوة شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها قائد التحالف لتقديم مستندات التأهيل وقد أرفقت ضمن دعوتها قائمة بعدد ٥٠ شركة من أكبر الشركات العالمية فى مجال تصميم وبناء وتشغيل الموانئ والأنشطة الأخرى والتي أبدت رغبتها بالمشاركة فى المشروع (مرفق ٦-٣) ، وتم التفاوض بين الصندوق والشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية لتكون مشاركة الصندوق فى مشروع تطوير العقبة من خلال تملك أسهم فى الشركة الموحدة للنقل وعليه فقد أصدر الصندوق كفالة مالية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٣ بقيمة ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى كفالة بنكية صحيحة حتى ٢٠٠٩/٥/٢٧ ومشروطة بإعطاء الخيار للصندوق فى الاكتتاب بزيادة رأس مال الشركة الموحدة وبالقيمة الاسمية للأسهم وذلك فى حالة إبداء الصندوق الرغبة فى ذلك وبالمقابل وخلال فترة الكفالة تم الاتفاق على تحميل مبلغ الكفالة فوائد لصالح الصندوق وتم إبرام اتفاقية بين الصندوق والشركة الموحدة للنقل لتمديد صلاحية الكفالة مع تمتع الصندوق بفائدة سنوية قدرها ٦% من قيمة الكفالة وفى حال تسييل الكفالة ترتفع الفائدة إلى ٩% عن كل مبلغ تم تسييله لحين السداد بالكامل (المرفق ٦-٤) ، وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ قامت شركة تطوير العقبة بدعوة شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها قائد تحالف استثمارى مؤهل لتقديم العرض الفنى والمالى الخاص بالمشروع وتحدد موعد تسليم العطاءات النهائى بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ وبالفعل تم تقديم العروض الفنية والمالية موضحاً فى كتاب التقديم بحيث يشمل مشاركة الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية لحصة من رأس مال شركة المشروع فضلاً عن امتيازات أخرى كانت ستحصل عليها الشركة الموحدة خلال فترة بناء المشروع من خلال إعطائها حقوق النقل لجميع مواد بناء المشروع وإمكانيات أخرى بالميناء خلال فترة الامتياز كونها الناقل الأول والوحيد فى الأردن الذى يملك حصة فى مشروع العقبة (المرفق ٦-٥) ، وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/١ أخطرت شركة تطوير العقبة التحالف الذى تقوده شركة كى جى إل للاستثمار بأن تحالفهم قد حاز على أعلى نسبة تقييم للعروض المقدمة بشأن المشروع وتم اعتماد التحالف بالمناقص المفضل وأن الطرفين (أى شركة تطوير العقبة وتحالف مجموعة بوابة العقبة بقيادة شركة كى جى إل للاستثمار) سيبدأن مرحلة التفاوض على الشروط التعاقدية والقانونية (المرفق ٦-٦) ، وبتاريخ ٢٠٠٩/١١/١١ قامت شركة تطوير العقبة بإخطار شركة كى جى إل للاستثمار برغبتها بإعادة طرح المشروع مرة أخرى



وبالتالي إنهاء التفاوض مع قائد التحالف شركة كى جى إل للاستثمار (المرفق رقم ٦-٧) وخلال عام ٢٠١٠ ولعدم رغبة الصندوق بالاستثمار فى الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية وخصوصاً بعد عدم تمكن الشركة الموحدة من تملك حصة بمشروع ميناء العقبة والذي قامت الحكومة الأردنية بإلغائه قام الصندوق باسترداد مبلغ قيمة الكفالة بالكامل بالإضافة إلى رسوم والفوائد البنكية والمصاريف بمبلغ إجمالي ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (المرفق ٦-٨) ، وتم إثبات الكفالة الممنوحة ضمن بند النقد والنقد المعادل فى السجلات المحاسبية والبيانات المالية المدققة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المرفق ٦-٩) ، وأنه بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي فإنه بفحص كشوف وحسابات الصندوق البنكية لم يتم الاستدلال على هذا المبلغ على الإطلاق حيث لم يتم التوصل لوجود تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي من أى من حسابات الصندوق إلى الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية ، وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام السادس أن :- ١- لم تتطابق قيم المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ الخاصة بالمعاملات الإستثمارية بين الصندوق بالشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية حيث تم إصدار كفالة بنكية بقيمة ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي فى حين لم يتم تحويل أى مبالغ من الصندوق للشركة الموحدة ، كما ان مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي لم يتم الاستدلال عليه على الإطلاق حيث لم يتم تحويل هذات المبلغ من الصندوق إلى الشركة الموحدة ، ٢- أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام السادس قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن هناك تسهيل استيلاء بدون وجه وقد استرد الصندوق كامل المبلغ مع فوائده وكافة رسومه إلى حساب الصندوق وبمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي كما هو متفق عليه ، ٣- تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام السابع فإن المبلغ المذكور فى هذا الاتهام ليس له أى أساس من الصحة حيث إنه لم يتم تحويل مبلغ بقيمة ٣٥٠ ألف دينار كويتي من أى حساب من حسابات الصندوق إلى المتهم الثانى كما لم يتضمن تقرير الاتهام على هذا التحويل ضمن قوائم التحويلات البنكية من حساب الصندوق إلى المتهم الثانى (المرفق ٧-١) وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام السابع أن :- ١- المبلغ الوارد فى تقرير الاتهام لا يتطابق مع كشوف حسابات



الصندوق ٢- أن المبلغ المذكور لم يكن له أساس من الصحة ضمن معاملات الصندوق البنكية لذا لم يكن تسهيل استيلاء بدون وجه حق ، ٣- تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على هذا المبلغ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام الثامن فإن شركة Clark Gateway Investment Group - هي شركة مملوكة بنسبة ١٠٠% للصندوق وليس للمتهم الثاني أو المتهمة الأولى أية ملكية مباشرة أو غير مباشرة بهذا الاستثمار وقد أكد على هذه الحقيقة مكتب المحاماة (WALKERS) المعين من طرف صندوق الموائى الاستثمارى بان هذا الاستثمار مملوك بنسبة ١٠٠% للصندوق (المرفق ٨-١) وإن المبلغ المذكور فى تقرير الاتهام هو جزء من إجمالى استثمارات الصندوق فى مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية بدولة الفلبين وذلك من إجمالى استثمارات بقيمة ١٠٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ دولار أمريكى تم تحويلها من حسابات الصندوق إلى شركة جلويال جيتواى للتطوير وأن إجمالى الاستثمارات فى مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية قد تم تحويلها إلى شركة جلويال جيتواى للتطوير من خلال ٥١ عملية تحويل بقيمة إجمالية ١٠٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ دولار أمريكى (المرفق ٨-٢) وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام الثامن أن :- ١- المبلغ الوارد فى تقرير الاتهام هو يخص أحد استثمارات الصندوق وتم التخرج من هذا الاستثمار حيث أنه بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ وردت قيمة متحصلات تخارج المشروع إلى بنك نور بدبى بمبلغ ٤٩٦ مليون دولار أمريكى إلا أنه نتيجة لما أثير فى مواقع التواصل الاجتماعى عن الصندوق ولوجود قضية ضد القائمين على إدارة الصندوق قامت النيابة العامة فى دبى ويطلب من الكويت بالحجز على المبلغ ويعد أن يقوم الصندوق بسداد جميع قروضه ومصاريف التخارج وسداد كافة التزاماته التعاقدية يتوقع أن يسجل صافى قيمة تخارج للشركاء المحدودين من هذه الصفقة لوحدتها بمبلغ يفوق ٣٠٠ مليون دولار أمريكى أى بريح يفوق ٢٠٠ مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى مبلغ الاستثمار ١٠٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ مليون دولار أمريكى ، ٢- أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام الثامن قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء بدون وجه حق ، ٣- تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على أى مبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام التاسع



فإن مبلغ الإتهام البالغ قدره ١٦٦ و ٠٩ و ٧٤٦ دولار أمريكي يشمل جميع المبالغ والمعاملات المالية الواردة بالاتهامات السابقة على اعتبار أن الصندوق قد خسر رأس ماله وأن نتيجة فحص المعاملة والمطابقة مع أحكام ومستندات الصندوق قد خلصت إلى الآتي ١- أن أموال الصندوق تم استخدامها في الاستثمارات والمعاملات التي تتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص بالصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها إضرار بالمال العام ولا تسهيل استيلاء بدون وجه حق ولا استيلاء بدون وجه حق ، ٢- إن صندوق الموائى قد قام بالتخارج بنجاح من مشروع نيجروز نافيجيشن بالفلبين وتم توزيع مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي إلى جميع المستثمرين بالصندوق ومنهم مؤسسة الموائى الكويتية التي حصلت على مبلغ ٤٤ و ٥٢ و ١١ و ٢٢٢ و ١١ دولار أمريكي - أى ما يعادل ١٣ و ٢ % من إجمالي التزامها والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي حصلت على مبلغ ٦ و ٥٤ و ٤٠ و ٥٤ و ٦ و ٧ دولار أمريكي أى ما يعادل ١٩ و ٢ % من إجمالي التزامها كما وإن جميع المبالغ المذكورة سابقاً بما فيها مبلغ التخارج من نيجروز محددة في البيانات المالية المدققة للصندوق ، ٣- أن جميع المعلومات والبيانات المالية لصندوق الموائى الاستثمارى تثبت ملكية مشروع مدينة صباح الحمد اللوجستية وفي شهر نوفمبر تم التخارج منه بنجاح حيث أبلغ الصندوق شركائه المحدودين عن توزيعات بقيمة تفوق الـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، ٤- فى حال تمت التوزيعات من هذا التخارج فإنه سيكون قد حصل الشركاء المحدودين على مبلغ يفوق ٣٣٠ مليون دولار أمريكي (إجمالي التخارج الأول والثانى) من أصل رأس ما الصندوق الأبلغ ٠٠ و ٥٢ و ١٨٨ دولار أمريكي وبالتالي لم يكن هناك إضرار بالمال العام ولا تسهيل استيلاء بدون وجه حق ولا استيلاء بدون وجه حق ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام العاشر فإن المبلغ المذكور فى الاتهام يتكون من أربعة مبالغ الأول المدفوع لشركة المرباطون الدولية بقيمة ٧١٩٠٠٠ دينار كويتي فقد تم دفع هذا المبلغ من حساب الصندوق لشركة كى جى إل للاستثمار ثم التحويل من شركة كى جى إل للاستثمار لشركة المرباطون الدولية وفقاً لأحكام اتفاقية تجارية منفصلة ما بين شركة كى جى إل للاستثمار وشركة المرباطون والمبرمة فى ٢٥/٨/٢٠٠٨ وهى اتفاقية سابقة على التحويل بعامين وذلك من أجل تقديم الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية لمشروع ميناء العقبة الجديد التابع لهيئة ميناء العقبة فى الأردن وخلال عام ٢٠١٠ تم الوفاء بالتزامات شركة كى جى إل للاستثمار لشركة



المرابطون عن طريق ٣ تحويلات بنكية تحويل لسداد ٤٠٠ ألف دينار كويتي في ٢٠١٠/٦/٣٠ ، وتحويلين لسداد مبلغ ٤١٠ ألف دينار كويتي ومبلغ ٣٠٩ ألف دينار كويتي (المرفق ١٠-١) ، لا يوجد ارتباط بين ما دفعه الصندوق لشركة كي جي إل مقابل تسويق وحدات الصندوق بنسبة ٥% من المبلغ المكتتب فيه خلال الإكتتاب التكميلي الأول (ما يعادل ٢٠٠٥٠٠٠ دولار أمريكي) (يعادل ٧١٩١٠٠ دينار كويتي) والمبلغ الذي دفعته شركة كي جي إل للاستثمار لشركة المرابطون ، ونظراً لأن المبلغ المذكور قد تم صرفه إلى شركة كي جي إل للاستثمار بشكل قانوني ويستند على أحقيتها في هذا المبلغ فإنه لم يكن به أية أوجه الاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن تصرف شركة كي جي إل للاستثمار في تلك الأموال لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والثاني المبلغ المدفوع لشركة كابيتال لينك القابضة بقيمة ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي فإنه لم يتم صرف المبلغ المذكور من حسابات الصندوق والصحيح أن هذا التحويل هو تحويل داخلي من شركة كي جي إل للاستثمار لصالح شركة كابيتال لينك القابضة والمملوكة بنسبة ٩٦% لشركة كي جي إل للاستثمار ولا يوجد ما يمنع التحويل بين الشركات التابعة ولا توجد أي علاقة بهذا التحويل بالصندوق حيث قامت شركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بتحويل مبلغ مليون دينار كويتي من حسابها بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لحساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ (المرفق ١٠-٢) ونظراً لأن المبلغ المذكور لم يتم تحويله من الصندوق بل تم تحويله بشكل رسمي وقانوني بين الشركة الأم إلى شركة تابعة ومملوكة لها فلا يوجد به أية أوجه استيلاء بدون وجه حق على مال عام لذا فإن تصرف شركة كي جي إل للاستثمار في تلك الأموال لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والثالث المبلغ المدفوع إلى شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بقيمة ٢٠٠٠٠ دينار كويتي فإنه لم يتم صرف المبلغ المذكور من حساب الصندوق بل صرف المبلغ المذكور من حساب شركة كي جي إل للاستثمار إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل مقابل حصة شركة كي جي إل للاستثمار بتزويد وتجهيز وتركيب معدات أمن وسلامه وكاميرات مشتره للمبنى حيث كان يقع مقر شركة كي جي إل للاستثمار في مبنى شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، ولا يوجد أيضاً أي ارتباط بين هذه المعاملة وصندوق الموانئ (المرفق ١٠-٣) ، ونظراً لأن المبلغ المذكور لم يتم صرفه من حساب الصندوق كما أن صرفه من حساب شركة كي جي إل للاستثمار إلى شركة رابطة الكويت



والخليج للنقل كان بشكل رسمي وقانوني ويستند على أحقيتها في هذا المبلغ فلم يكن أية أوجه للاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن هذا التحويل لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والرابع المبلغ المدفوع للمتهم الثاني بقيمة ٣٥٠ ألف دينار كويتي فإنه تم تحويل هذه المبالغ من شركة كي جي إل للاستثمار ولم تحول من حسابات الصندوق على الإطلاق فلا يخالف القانون وليس له علاقة بأموال الصندوق بل هو تنفيذاً لأحكام عقد استشارات مبرم بين شركة كي جي إل للاستثمار والمتهم الثاني / سعيد دشتي بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ فيما يتعلق بالاستحواذ على شركة مقاولات الخليج للشحن والتفريغ في المملكة العربية السعودية ولا يوجد أي ارتباط بين هذه المعاملة وصندوق الموانئ وفقاً لما هو ثابت بالمرفقات ، ونظراً لأن المبلغ المذكور قد تم صرفه بشكل رسمي وقانوني فلم يكن به أية أوجه للاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن هذا التحويل لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال، وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام العاشر الأتي - ١ - تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم صرفها ، ، ٢ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام العاشر قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص واتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ٣ - في ضوء قانونية وصحة المبالغ المحولة إلى شركة كي جي إل للاستثمار فإن تصرف شركة كي جي إل للاستثمار في أموالها بغض النظر عن المستفيد سواء أفراد أو شركات فهو أمر قانوني لا يشويه جريمة غسل أموال على الإطلاق ، ٤ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال وصف التحويلات أو تصنيفها بجريمة غسل أموال كما أنه لا يوجد هناك جريمة غسل أموال وأيضاً لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أي مبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام الأول المنسوب للمتهم الثاني فإن الردود التي تم تناولها في هذا التقرير قد تناولت مرجعية المبالغ وكافة المستندات الداعمة لقانونية وصحة أوجه الصرف وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام الأول المسند للمتهم الثاني أن ١ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام الأول قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص واتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - تطابق القيم



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنائيات ٣/

الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أى مبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام الثانى المنسوب للمتهم الثانى فإن نتيجة فحص المعاملة المالية - ١ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام الثانى قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها استيلاء أو شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - في ضوء قانونية وصحة المبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار فإن تصرف شركة كى جى إل للاستثمار في أموالها بغض النظر عن المستفيد سواء أفراد أو شركات فهو أمر قانونى لا يشوبه جريمة غسل أموال على الإطلاق ، ولا يمكن بأى حال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ٣ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف التحويلات أو تصنيفها بجريمة غسل أموال كما انه لا يوجد هناك جريمة غسل أموال وأيضاً لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أى مبلغ ، كما قدم مذكرة بدفاعه طالعتها المحكمة وألتمت بها دفع فيها أولاً:- بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور قرار بحفظ التحقيق في القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة ، ثانياً:- بطلان تقرير عضو ديوان المحاسبة وبطلان كل دليل مستمد من أعماله ونتائجه وذلك من عدة وجوه الوجه الأول عدم حلف عضو ديوان المحاسبة اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية بالمخالفة لنص المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، الوجه الثانى :- افتقار عضو ديوان المحاسبة المنتدب من جانب النيابة العامة للمهنية والدراية اللازمة لإبداء الرأى فى الواقعة وأن الثابت من تحقيقات القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة أن المتهمين قد سبق لهم التمسك أمام النيابة العامة بندب جهة مجايدة لبحث أوراق القضية وما بها من مستندات لانطوائها على العديد من الأمور تتطلب خبرات فنية مؤهلة ومتخصصة فى الجوانب المالية والمحاسبية للصناديق الاستثمارية وهو ما لا يتوافر فى عضو ديوان المحاسبة والذي تقتصر خبرته على التفتيش والرقابة على المؤسسات المالية الحكومية والتي تختلف قواعدها المحاسبية بالكلية عن القواعد والمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية والاستثمارية ومن ثم فإنه من غير المستساغ أن يكلف عضو ديوان المحاسبة بإعداد تقرير فنى عن أحد أهم وأضخم الصناديق الاستثمارية على مستوى العالم وأن تأخذ النيابة العامة بنتائجه هو فقط وتهدر كل ما ورد فى التقارير



الاستشارية الأخرى لا سيما وأنه قد ثبت أمام النيابة العامة مراراً وتكراراً عدم دراية عضو ديوان المحاسبة بالعديد من الأمور الجوهرية في المسألة موضوع البحث، الوجه الثالث :-

سابقة إبداء عضو ديوان المحاسبة لرايه في الواقعة من خلال تكليف سياسى وليس قضائى ،

الوجه الرابع :- تمسك النيابة العامة بندب عضو ديوان المحاسبة يدل على ان جهة التحقيق سعت إلى إدانة المتهمين واختلاق أدلة الثبوت فتكليف حمد العليان لمباشرة المأمورية له دلالة واضحة على أن النيابة العامة عمدت فى مسلك غير مبرر إلى اختلاق أدلة الثبوت فى القضية ودليل ذلك أن رئيس النيابة العامة بعد ان استمع لأقوال حمد العليان بالتحقيقات وشهادته طلب صراحة من الرئاسة إحالة الأوراق إلى إدارة الخبراء بوزارة العدل لفحصها وإعداد تقرير عن المخالفات المنسوبة للمتهمين إلا أن الرئاسة رفضت وطلبت استكمال التحقيقات بتكليف عضو ديوان المحاسبة بإعداد تقرير تكميلى حول المخالفات ولما كانت النيابة العامة قد خالفت المادة الولى من قانون الخبرة ولم تبين الأسباب التى دعته إلى انتداب عضو ديوان المحاسبة بدلاً من ندب إدارة الخبراء وهو ما يمثل إهدار من النيابة العامة لضمانة من الضمانات التى كفلها القانون مما يترتب عليه بطلان الدليل المستمد من هذا الإجراء الباطل وبطلان شهادة من أجراه ، الوجه الخامس :- الخطأ المهنى الجسيم فى عمل عضو ديوان المحاسبة لتطبيقه قواعد واشتراطات هيئة أسواق المال على معاملات الصندوق على الرغم من عدم خضوع الصندوق لتلك القواعد ، ثالثاً:- كيدية الاتهامات وتلفيقها من جانب الشاهدة الأولى وذلك من عدة وجوه الوجه الأول سابقة وجود خلافات بين المتهمه الأولى وشاهدو الإثبات كانت الدافع على تقديم البلاغ موضوع الاتهام الراهن ، الوجه الثانى :- التناقض والتهاثر فى أقوال شاهدة الإثبات مما مؤداه عدم جواز التعويل على أقوالها كدليل إثبات ضد المتهمين ، رابعاً:- بطلان الدليل الجنائى المستمد من الصور الضوئية والأوراق غير المترجمة ، خامساً:- مدنية وتجارية النزاع وإنفاق أموال الصندوق فى أصول تعود ملكيتها له ، سادساً:- انتفاء أركان الجرائم المسندة للمتهمين الأولى والثانى ،سابعاً :- بطلان تقرير الاتهام فى جرائم تسهيل الاستيلاء موضوع التهمة السابعة لخلوه من البيانات الجوهرية عملاً بالمادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، ثامناً :- عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٣١ من القانون رقم ١٩٩٣ فى شأن حماية الأموال العامة ، تاسعاً:- عدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وطلب فى ختامها الحكم أولاً:- أصلياً:- ١- براءتهما مما هو منسوب إليهما من



اتهامات ورفض كافة الدعاوى المدنية ضدهما وإلزام رافعها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، ٢- عدم جواز نظر الدعوى فى الجنائية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة وعدم قبول الدعوى الجنائية بشأنها لسبق صدور قرار فيها من النيابة العامة بحفظ التحقيق ، ٣- عدم قبول الدعوى الجزائية فى الجنائية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة لارتباطها بالجنائية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة والصادر فيها قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق حيث أنها تتعلق بذات موضوع صندوق الموائى ، ٤- عدم قبول الإدعاء المدنى المقدم من المدعية بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب لانتفاء صفتها فى الإدعاء المدنى وإلزام رافعه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، ثانياً:- احتياطياً:- وقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٩٣ فى شأن حماية الأموال العامة للمحكمة الدستورية للفصل فى دستورية النص ، ٢- وقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحكمة الدستورية للفصل فى دستورية النص ، ثالثاً:- وعلى سبيل الاحتياط الكلى :- تحقيق كافة طلبات المتهمين الأولى والثانى السابق تقديمها ملف الدعوى وهى ١- تكليف النيابة العامة بتقديم أصول المستندات التى قدمت فى ملف القضية ، وتكليف النيابة العامة بتقديم ترجمة رسمية للمستندات المحررة باللغة الإنجليزية ، ٢- إلزام مؤسسة الموائى الكويتية بتقديم صورة رسمية من التقرير النهائى للجنة المشكلة بموجب القرار الوزارى رقم م م ك و/٧-٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ الخاص باكتتاب المؤسسة فى صندوق الموائى الاستثمارى أو التصريح بتصوير هذا التقرير من مؤسسة الموائى الكويتية / ٣- استدعاء السيد / مشعل عبدالعزيز عبدالوهاب العثمان رئيس اللجنة المشكلة بموجب القرار الوزارى رقم م م ك و/٧-٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ الخاص بتكليف اللجنة المذكورة مراجعة إجراءات إنهاء المؤسسة فى صندوق الموائى الاستثمارى لسماع شهادته فى القضية لما يترتب على سماع شهادته إثبات سلامة أداء عمل صندوق الموائى والقائمين عليه وعدم صحة ما نسب إليهم من اتهامات ، والمحامى الثالث الحاضر مع المتهمين الأولى والثانى انضم للمحامين المدافعين عن المتهمين الأولى والثانى فى دفاعهما ، والمحامى الحاضر مع المتهم الثالث ترفع شهادته وقترح ظروف الدعوى وقدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألتم بها من ضمن ما طوحت عليه صورة ضوئية من عقد اكتتاب ومشاركة مؤسسة الموائى الكويتية فى



صندوق الموائى الاستثمارى المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ والموقع من المتهم الثالث - صورة ضوئية من ملحق للعقد سالف البيان والمؤرخ ٢٠١٣/٤/٩ - صورة ضوئية من الحكم الصادر من لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء الصادر بجلسة ٢٠١٤/٩/١٧ - صورة ضوئية من مذكرة مقدمة من مدير الإدارة القانونية لمؤسسة الموائى الكويتية مؤرخة ٢٠١٤/١/١٥ للعرض على مدير عام المؤسسة ، كما قدم مذكرة بدفاعه طالعتها المحكمة وألتمت بها دفع فيها أولاً:- بعدم جواز وعدم قبول الدعوى العمومية الماثلة تجاه المتهم الثالث وذلك لسابقة صدور قرار ضمنى بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد وزير المواصلات / سالم مثير الأذينة باعتبار أن قرار الموافقة على اعتبار مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى المشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى من تاريخ نشأته فى ٢٠٠٧ وليس من تاريخ المساهمة فى ٢٠١٠ قد صدر من السيد / وزير المواصلات المذكور ويتوقعه بموجب ملحق للعقد وهو محل الاتهام المسند إلى المتهم الثالث وإذ صدر قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزارة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ فى البلاغ المقدم ضد الوزير بحفظ البلاغ نهائياً لانتفاء المسؤولية الجزائية وانتفاء الجريمة الأمر الذى يعد ذلك قراراً ضمنياً بالألا وجه لإقامة الدعوى وهى ما ينسحب بالتبعية على المتهم الثالث ، ثانياً:- بانتفاء المسؤولية الجزائية وانتفاء الجريمة وبالتالي بطلان قرار إحالة المتهم إلى المحاكمة من قبل النيابة العامة لانتفاء الدليل على ارتكاب المتهم للواقعة محل الاتهام وأن من أصدر قراره بالموافقة على اعتبار مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى للاستثمار من تاريخ إنشائه فى ٢٠٠٧ وليس من تاريخ المشاركة الفعلية (موضوع ومحل الاتهام) وهو السيد / سالم مثير الأذينة وزير المواصلات آنذاك وذلك استناداً إلى القاعدة العامة فى المسؤولية الجزائية بشخصية الجريمة وشخصية العقوبة ، ثالثاً:- خلو الأوراق من ثمة دليل على هذا الاتهام ولوجود دليل من بين الأوراق يثبت أنه لم يعتمد احتساب مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الاستثمار بأثر رجعى من تاريخ إنشاء الصندوق عام ٢٠٠٧ وليس من تاريخ مساهمة المؤسسة الفعلية فيه عام ٢٠١٠ ، رابعاً:- مخالفة سلطة الاتهام للثابت فى الأوراق وإتيانها اتهامه وكما جاء بأدلة الثبوت على تقرير ديوان المحاسبة والذى جاء مرسلاً لا يسانده دليل بل جاء متناقضاً مع نتيجة فحصه ، خامساً:- عدم وجود جريمة تجاه المتهم الثالث عند توقيعه على العقد الأصلى لقيام سبب من أسباب الإباحة وهو استعمال لسلطته كنائب لرئيس مجلس إدارة مؤسسة الموائى الكويتية وتنفيذه لأمر يجب إطاعته وهو التفويض الصادر له من رئيس



مجلس إدارة المؤسسة (وزير المواصلات) ، سادساً: - انتفاء أركان الجريمة المسندة للمتهم الثالث ، وطلب في ختامها الحكم أصلياً: - بعدم قبول الدعوى الماثلة وعدم جواز النظر فيها لسابقة صدور (قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى) ضد وزير المواصلات سالم مثير الأذينة والذي يمتد أثره للمتهم الثالث بالتبعية ، واحتياطياً: - عدم وجود جريمة تجاه المتهم الثالث لقيام سبب من أسباب الإباحة والمتمثلة في عدم مساءلة المروؤوس عن تنفيذه لأوامر صادرة من الرئيس طالما في حدود القانون عملاً بأحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون الجزاء ، وعلى سبيل الاحتياط الكلى :- براءة المتهم من الاتهام المسند إليه لانتفاء المسؤولية الجنائية وعدم توافر أركان الجريمة في حقه ، وحيث قررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها الحكم بجلسة اليوم .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية بعدم قبول الدعوى الجزائية في الجناية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧ ، ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة ، ويعدم جواز نظرها وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً في الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ وانتهاء قرار الحفظ إلى انتفاء جرائم العدوان على المال العام من الأوراق وقيدها وحفظها بدفتر الشكاوى الإدارية وفقاً للقرار المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣٠ ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " لا يجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ذلك أن الازدواج في المسؤولية الجزائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة، وأن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهرى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها. تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة التمييز ."

(الطعن رقم ١٨٤ / ٢٠٠٧ جزائي جلسة ٢٠٠٩/٥/١٩)

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠١٦ جزائي ٣ جلسة ٢٠١٧/٣/١٦)

ومن المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه " لما كانت المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد جرى نصها على أن قرار حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله وأن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير بحفظ التحقيق ."

(الطعن بالتمييز رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠١٤ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٦/١/١٨)

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٧ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٨/٧/٩)



ومن المقرر بقضاء التمييز أن " حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادته وإكماله. المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية. "

ومن المقرر أن " سلطة التحقيق هي المنوطة بحفظ التحقيق لأسباب موضوعية أو قانونية. " ومن المقرر أن " قرار حفظ التحقيق المؤقت أو النهائي بمثابة الحكم الصادر في موضوع الدعوى. العدول عنه. جائز شرط ذلك: ظهور أدلة جديدة تستوجب إعادة التحقيق وإكماله. " ومن المقرر أن " الدليل الجديد. ماهيته. تقديره من الجهة المنوط بها تحقيق الدعوى تحت إشراف محكمة الموضوع. حد ذلك. "

ومن المقرر أن " انتهاء الحكم المطعون فيه لعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار نهائي بحفظ التحقيق وعدم ظهور أدلة جنائية جديدة. الطعن بالتمييز عليه جائز. علة ذلك. أنه حكم منهي للخصومة ومانع من السير فيها. "

(الطعن رقم ٢٠٠٧/٦٤٨ جزائي جلسة ٢٠٠٨/٦/١٠)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " قرار الحفظ المؤقت أو النهائي. العدول لظهور أدلة جديدة. جائز. تقدير ما إذا كانت هذه الأدلة تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله للوصول للحقيقة. من سلطة جهة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. "

(الطعن ٥٧ / ١٩٨٩ جزائي جلسة ١٩٨٩/٤/١٢ القسم الثاني -المجلد الرابع ص ٢٠١)

ومن المقرر في قضاء محكمة التمييز أن " قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي المحقق الجديد به لأول مرة بعد صدور قرار حفظ التحقيق ، أو يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل، إما لخفاء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيفائه ، وتقدير ما إذا كانت تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله وإن من شأنها الوصول الى الحقيقة هو تستقل بتقديره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. "

(الطعن بالتمييز رقم ١٩٨٩/٥٧ جزائي جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)

ومن المقرر بقضاء النقض المصري أن " الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى- أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وقد حددت محكمة النقض الضابط في اعتبار الدلائل جديدة بأنه انقضاء المحقق بها لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها ، ويعد



من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على المحقق ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدي إلى ظهور الحقيقة ، وسلطة التحقيق هي التي تقدر أن للدلائل الجديدة هذا الشأن وأنها تجيز إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، تحت رقابة محكمة الموضوع التي عليها أن تتحقق من ظهور دلائل جديدة عقب الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

(الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٨٠ ق جلسة ٢٠١١/١٢/٤)

وحيث استقر ما تقدم وبإلبناء عليه ، وكان الثابت من الجنائية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة بشأن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية في صندوق الموائى الاستثمارى أن السيد المستشار النائب العام قد أمر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ بعد تحقيق قضائى بأشهرته النيابة العامة بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون أولاً:- باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام من الأوراق ، ثانياً:- قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً ، ثالثاً:- إعلان كل من مجلس الوزراء ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، والمشكو فى حقهم / ماريلا لازاريف ، وسعيد إسماعيل دشتي ، ومهدى إسماعيل على الجراف ، وطارق عدنان إسماعيل، بما مفاده أن السيد المستشار النائب العام أمر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ بحفظ التحقيق نهائياً ، ثم ورد كتاب رئيس ديوان المحاسبة بالإنيابة للسيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ والمتضمن بأن الديوان يفيد بوجود بعض المستجدات المتعلقة بالقضية ورغبته تضمينها لإفاداته السابقة فى القضية وبما يحقق الصالح العام وذلك بمناسبة إطلاع الديوان بأعمال الفحص على حسابات وسجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال قيام الديوان باختصاصاته المقررة فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، وكان الثابت أن كتاب ديوان المحاسبة أنف البيان قد ورد للنيابة العامة وذلك عقب إيداع ديوان المحاسبة تقريره بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفر عنها الفحص الدفترى لصندوق الموائى الاستثمارى تنفيذاً لقرار النيابة العامة فى الجنائية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة بشأن مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى ، وعقب انتهاء السيد / حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة - معد تقرير الفحص - من الإدلاء بشهادته بتحقيقات النيابة العامة بشأن المخالفات المالية والجرائم المرتكبة من قبل القائمين على صندوق الموائى الاستثمارى - المتهمين - فى الجنائية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة ، حيث كانت



آخر أقوال أدلى بها أمام النيابة العامة بجلسة تحقيق ٢٠١٥/١٠/٢٦ ، وبعد العرض من السيد المحامي العام الأول أمر السيد المستشار النائب العام بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٧ بإستخراج القضية موضوع الواقعة من الحفظ وإتخاذ اللازم قانوناً بشأن المعلومات الجديدة لدى ديوان المحاسبة حسبما هو ثابت من تأشيرته ، فتم استخراج القضية من الحفظ وإجراء التحقيقات في ضوء ما استجد ، ولما كانت هذه الأدلة سالفة البيان تعد من قبل الأدلة الجديدة التي لم تعرض على النيابة العامة وقت التحقيق وعند إصدارها قرار الحفظ النهائي ، وكان من شأن هذه الأدلة الجديدة إيضاح الأمر المؤدى إلى ظهور الحقيقة وقد ظهرت بعد صدور قرار الحفظ النهائي ، ومن ثم فإن هذه الأدلة الجديدة تجيز للنسبة العامة استخراج القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة من الحفظ والعودة إلى التحقيق فيها ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على المتهمين فيها بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي وجدت أمامها ، ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ترفضه المحكمة وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطوق .

وحيث إنه عن الدفع المبدي من دفاع المتهمين الأولى والثاني ببطلان قرار النيابة العامة الصادر في ٢٠١٤/٣/٢٧ بإسناد مهمة أداء المأمورية إلى عضو ديوان المحاسبة بدلاً عن إدارة الخبراء بوزارة العدل لصدوره بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١٩٨٠/٤٠ في شأن إصدار قانون الخبرة وتعديلاته ، ويطلان تقارير عضو ديوان المحاسبة وما ترتب عليها من اتهامات لعدم حلفه اليمين القانونية قبل أداء المأمورية المكلف بها التي أوكلت إليه بالمخالفة للمادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " لا تثريب على الحكم إن هو لم يرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بحسبانه دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ويضحي منعهما في غير محله".

(الظعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١٧ جزائي جلسة ٢٠١٨/٦/٢٥)

لما كان ما تقدم ، ولما كانت التحقيقات التي تجريها النيابة العامة استلزمت الفحص المالي والدفتري لصندوق الموائى الاستثمارى للوقوف على المخالفات المرتكبة والتجاوزات المالية ومرتكبيها والضرر المادى المترتب عليها فأمرت النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٤/٥/١ بنذب عضو ديوان المحاسبة /حمد أحمد حمد العليان لأداء المأمورية المبينة بقرار النيابة العامة حال كون عضو ديوان المحاسبة سالف الذكر سبق وأن قام بإعداد تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالملاحظات التى شابته مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى عقد اكتاب والمشاركة



في صندوق الموائى الاستثمارى ، وإعداد تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفر عنها فحص صندوق الموائى الاستثمارى الخاص بمساهمة مؤسسة الموائى الكويتية بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامى بمجلس الأمة ، ولكون ديوان المحاسبة هى الجهة المنوط بها فحص ومراجعة ميزانيات وأعمال الوزارات والمؤسسات والجهات العامة طبقاً لإختصاصاته المقررة للديوان فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، وبتاريخ ٢٠١٥/٣/١ قام السيد رئيس النيابة المحقق بتحليف السيد /حمد أحمد حمد العليان - عضو ديوان المحاسبة - اليمين القانونية لأداء المأمورية المكلف بها من النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة قبل أدائه المأمورية ، كما أنه وبتاريخ ٢٠١٧/١/٣ تم تحليف السيد /حمد أحمد حمد العليان - عضو ديوان المحاسبة - اليمين القانونية أمام النيابة العامة لأداء المأمورية المكلف بها من النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة قبل أدائه المأمورية ومن ثم فإن ما يثيره دفاع المتهمين فى هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها، الأمر الذى يكون معه ما ينعاه دفاع المتهمين فى هذا الخصوص دعواً ظاهر الفساد حرياً بالاطراح ، تلتفت عنه المحكمة ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطوق .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانى ببطلان تقرير الاتهام فى جرائم تسهيل الاستيلاء موضوع التهمة السابعة لخلوه من البيانات الجوهرية عملاً بالمادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، فلما كان من المقرر بنص المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية أنه ترفع الدعوى الجزائية إلى المحكمة المختصة بصحيفة اتهام تحتوي، إلى جانب البيانات الواجب ذكرها فى كل ورقة من أوراق المرافعات، على البيانات الآتية:

١. تعيين المدعى ببيان اسمه وصفته.
٢. تعيين المتهم، ويكون ذلك عادة بذكر الاسم والسن ومحل الإقامة وغير ذلك من البيانات التى تكون ضرورية لتعيين الشخص.

٣. بيان الجريمة موضوع الدعوى، بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم من حيث طبيعتها، وزمانها، ومكانها، وظروفها، وكيفية ارتكابها، ونتائجها، وغير ذلك مما يكون ضرورياً لتعيين الجريمة.



٤- الوصف القانوني للجريمة، وذلك بذكر المواد القانونية التي تنطبق عليها، والاسم الذي يطلقه القانون عليها إن وجد، مع ذكر ما يرتبط بها من ظروف مشددة أو وقائع مكونة لجرائم أخرى.

٥- بيان الأدلة على وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم، بذكر أسماء الشهود أو القرائن المادية أو الأشياء المضبوطة، مع الإشارة إلى إجراءات الشرطة أو المحققين بشأن هذه الدعوى وما انتهت إليه وقت رفع الدعوى.

ولا يعتبر إغفال أي من هذه البيانات أو الخطأ فيه جوهرياً، إلا إذا كان من شأنه تضليل المتهم تضليلاً تختل معه الأغراض التي توخاها القانون من ذكر هذه البيانات.

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية إذ نص في المادة ١٣٠ منه على البيانات الواجب ذكرها في صحيفة الاتهام التي ترفع بها الدعوى الجزائية و منها بيان الجريمة موضوع الدعوى بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم و كل ما هو ضروري لتعيين الجريمة و بيان الوصف القانوني لها ، لم يتطلب صياغة هذه البيانات في صحيفة الاتهام على وجه معين مما مؤداه أنه يكفي أن يتضح من صياغتها الأفعال المطلوب محاكمة المتهم عنها فإذا كان كل فعل منها يكون جريمة قائمة بذاتها طبقاً للقواعد المقررة في القانون فإن التهم المنسوبة للمتهم تتعدد بالتعدد الحقيقي المادي لهذه الجرائم و لا يقدح في ذلك جمعها في صحيفة الاتهام تحت وصف واحد لتمثيلها نوعاً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - و عدم أفراد كل منهما بوصف مستقل مادام أن الواضح من وقائع الاتهام أن كلا منها محل تهمة مستقلة " .

(الطعن رقم ٣٦ - لسنة ١٩٩٢ - جلسة ٩ / ١١ / ١٩٩٢ - مكتب فني ٢٠)

ولما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن الأصل في النصوص القانونية ألا تحمل علي غير مقاصدها وألا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها ويفصلها عن سياقها أو يخرجها عما اتجهت إرادته المشرع وأنه لا محل للإجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وأنه متى كانت عبارته القانون واضحة لا لبس فيها فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادته الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل أياً كان الباعث علي ذلك ولا الخروج علي النص متى كان واضحاً جلي المعني قاطعاً في دلالاته علي المراد منه ، ولما كان البين من استقراء نص المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في صريح عباراتها وواضح دلالتها يبين منه أن المشرع نص في المادة ١٣٠ علي البيانات الواجب



ذكرها في صحيفة الاتهام التي ترفع بها الدعوى الجزائية وهي تعيين المتهم وبيان الجريمة موضوع الدعوى بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم و كل ما هو ضروري لتعيين الجريمة و بيان الوصف القانوني لها ، ولم يتطلب صياغة هذه البيانات في صحيفة الاتهام على وجه معين مما مؤداه أنه يكفي أن يتضح من صياغتها الأفعال المطلوب محاكمة المتهم عنها ، وكان البين للمحكمة من مطالعة صحيفة اتهام الدعوى المطروحة أنها تضمنت بياناً باسم المتهمين الأولى والثاني وجنسيتهما ورقم بطاقتهم المدنية بما يكفي لتعيين شخصهما كما تضمنت بياناً بالجريمة موضوع التهمة السابعة بذكر الأفعال المنسوب صدورها للمتهمين الأولى والثانية من حيث طبيعتها وزمانها فضلاً عن الوصف القانوني للجرائم والمواد القانونية التي تنطبق عليها؛ بما يكفل تعيين الجريمة ويرسم حدود الدعوى التي تتقيد بها المحكمة ويضع الأسس التي تعتمد عليها في عملها، وإذ أرفق بصحيفة الاتهام قائمة بمؤدى أقوال الشهود وأدلة الإثبات، فإن الصحيفة بذلك تكون مستوفاة للشروط المطلوبة واللازمة قانوناً وبمناى عن أي تضليل تختل معه الأغراض التي توخاها المشرع من ذكر بياناتها مرة الذكر سيما وأن المتهمين الأولى والثاني اللذين أجريا معهما التحقيق فى النيابة العامة؛ هما من حضرا للمحاكمة ؛ مما يفضي بطريق اللزوم العقلي إلى صحة تعيينهما ذلك أنه إذا زالت العلة زال الحكم، فالأخير يدور مدار العلة ، الأمر الذي يكون معه ما ينعاه دفاع المتهمين الأولى والثاني في هذا الخصوص ظاهر الفساد حرياً بالاطراح تلتفت عنه المحكمة ،ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطوق .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثاني بوقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحكمة الدستورية للفصل فى دستورية النص، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجزائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا هو ما قننته المادة ١٤ من قانون الجزاء بنصها (يعاقب على الجرائم طبقاً للقانون المعمول به وقت ارتكابها ، ولا يجوز أن توقع عقوبة من أجل فعل ارتكب قبل نفاذ القانون الذي قرر عقوبة على هذا الفعل)، وإن ما أورده المادة ١٥ في فقرتها الأولى -من أنه ومع هذا : (إذا صدر بعد ارتكاب الفعل وقبل أن يحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم ، وجب تطبيق هذا القانون، دون غيره -) إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور



وجوداً وعدماً مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث تطبيقها هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرتة فيه ، وكان من المقرر أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون ، وإن النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخصص بدليل .

(الطعن رقم ٤٢٦ / ٤٢٦ / ٢٠١٤ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٥/٤/٢٠) .

ولما كان من المقرر قانوناً إنه طبقاً لنص المادة ٣٢ من الدستور والمادة ١٤ من قانون الجزاء أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها وذلك طبقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب من أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق، إذ أن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها.

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " التفات الحكم عن الرد على الدفع القانوني ظاهر البطلان لا يعيبه " ..

(الطعن/٦٨٣ / ٢٠٠٥ جزائي جلسة ٢٠٠٦/٤/٤ القسم الخامس المجلد الثالث عشر)

ولما كان ما تقدم ، ولما كانت النيابة العامة قدمت المتهمين الأولى والثاني بصحيفة الاتهام للمحاكمة الجزائية مبينا بها وصف التهم المنسوب صدورهما إليهما ومواد الاتهام التي تطالب النيابة العامة بمعاقبتهما بموجبها ، وكان من ضمن هذه التهم المسندة للمتهمين الأولى والثاني ارتكاب المتهمة الأولى لجريمة غسل أموال مبلغ إجمالي ٢٠٨٩٠٠٠ دينار كويتي " مليونين وتسعة آلاف وثمانون ألف دينار كويتي " ، واشترك المتهم الثاني بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمة الأولى في ارتكاب هذه الجريمة ، وكانت النيابة العامة تطلب عقاب المتهمين عن هذه التهمة المسندة إليهما بمقتضى نصوص المواد ١/٢ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة غسل الأموال والذي تم إلغاؤه ، ولم تطلب عقابهما بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يعد قانوناً أصلح للمتهمين إذ أن نصوصه تضمنت عقوبة أشد عن التهمة المنسوبة للمتهمين من القانون السابق الملغى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ ، ومن ثم فلا محل لإعماله وتطبيقه على التهمة المسندة للمتهمين سيما وأن واقعة غسل الأموال المنسوبة للمتهمين تمت في ظل القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة غسل الأموال الملغى ، ولم تكن لها صفة



الاستمرار، ومن ثم فإن ما ينعاه دفاع المتهمين الأولى والثاني بشأن الدفع بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دفعاً ظاهر الفساد حرياً بالاطراح تلتفت عنه المحكمة ومن ثم يكون هذا الدفع خليفاً بالرفض، وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك، بالأسباب دون المنطوق.

وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثاني بوقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة للمحكمة الدستورية للفصل في دستورية النص، ولما كان من المقرر قانوناً بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية على أن " تنشأ محكمة دستورية تختص - دون غيرها - بتفسير النصوص الدستورية وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح .." والنص في المادة الرابعة منه على كيفية تحريك الدعوى أمام تلك المحكمة بأن ترفع المنازعات أمامها بإحدى الطريقتين الآتيتين أ- بطلب من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء، ب- إذا رأت المحكمة أثناء نظر قضية من القضايا سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع جدى تقدم به أحد أطراف النزاع أن الفصل في الدعوى يتوقف على الفصل في دستورية قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة توقف نظر القضية وتحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه"، ومن ثم فإن الفقرة ب من المادة الرابعة سالفة البيان منحت محكمة الموضوع حال نظر الدعوى أمامها إذا دفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أن تقدر مدى جدية الدفع فإذا رأت أنه غير جدى التفتت عنه واستمرت في نظر الدعوى، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، وكان مبدأ المساواة أمام القانون الذى يكفله الدستور الكويتى للمواطنين كافة مؤداه ألا تقر السلطة التشريعية أو التنفيذية تشريعاً يخل بالحماية القانونية المتكافئة للحقوق جميعاً وبمراعاة أن الحماية المتكافئة أمام القانون التى اعتد الدستور بها لا تتناول القانون بمفهوم مجرد وإنما بالنظر إلى أن القانون تعبير عن سياسة محددة أنشأتها أوضاع لها مشكلاتها وأنه تغيا بالنصوص التى ضمنها تحقيق أغراض بذواتها من خلال الوسائل التى حددها كما أن مبدأ المساواة ليس مبدأ تلقينياً جامداً ولا هو بقاعدة صماء تنبذ صور التمييز جميعها ولا بكامل الدقة الحسابية التى تقتضيها موازين العدل المطلق بين الأشياء فيجوز للسلطة التشريعية أن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لتنظيم موضوع معين وأن تغاير من خلال هذا التنظيم وفقاً لمقاييس منطقية بين مراكز لا تتحد



معطياتها في الأسس التي يقوم عليها ، لما كان ذلك وكانت جرائم المال العام لها آثار مدمرة وعواقب وخيمة لذا فقد حرص المشرع على تغليظ العقوبات والضرب بقسوة على كل يد تمتد للعبث بالمال العام لا سيما وأن الواجب الوطني العام الذي نص به دستور البلاد في المادة ١٧ منه على أن " للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن " ورغبة من المشرع في الحفاظ على المال العام واسترداد الأموال محل جرائم المال العام بكل السبل فقد نص في المادة ١/٢٠ من قانون حماية الأموال العامة رقم السنة ١٩٩٣ على منع إعمال المادة ٨١ من قانون الجزاء الكويتي ما لم يبادر الجاني إلى رد الأموال المشار إليها قبل قفل باب المرافعة وعندئذ يجوز للمحكمة إعمال النص السابق إذ وجدت لذلك محلاً ، ومن ثم فإن نص المادة سالفة البيان جاء تماشياً مع نص المادة ١٧ من الدستور الكويتي ولم يتضمن ما يناقض مبدأ المساواة والمنصوص عليه في المادتين ٧، ٢٩ من الدستور ، ولم يغل يد القاضي عن تفريد العقوبة ومن ثم فإن ما يثيره دفاع المتهمين الأولى والثاني بشأن نص المادة ٢٠ من قانون حماية الأموال العامة من إخلاله بمبدأ المساواة وأنه يغل يد القاضي عن تفريد العقوبة غير سديد ويكون الدفع بعدم الدستورية غير جدي تلتفت عنه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض ، وتكتفي المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطوق .

وحيث إنه الدفع المبدى من دفاع المتهم الثالث بعدم جواز وعدم قبول الدعوى العمومية الماثلة تجاه المتهم الثالث وذلك لسابقة صدور قرار ضمني بألا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد وزير المواصلات / سالم مثير الأذينة حيث صدر قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ في البلاغ المقدم ضد الوزير بحفظ البلاغ نهائياً لانتفاء المسؤولية الجزائية وانتفاء الجريمة وهو ما ينسحب بالتبعية على المتهم الثالث ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " عدم صدور قرار حفظ من النيابة العامة بالنسبة إلى متهم في جنائية لا يفيد حفظها ولا مانع من رفعها عليه حال رفعها الدعوى على أحد المتهمين " .

(الطعن ٤١ / ١٩٩٨ جزائي جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٨ القسم الرابع - المجلد السابع)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجزائية تأسيساً على أسباب عينية - كعدم وقوع الجريمة أصلاً أو أنها غير معاقب عليها - يكتسب حجية كالحكام البراءة بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها . أما إذا كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين . لا يحوز حجيته إلا في حق من صدر لصالحه " .

(الطعن ٣٣٦ / ٢٠١٢ جزائي جلسة ٢١ / ٧ / ٢٠١٣)



ومن المقرر بقضاء التمييز أن " الاختصاص الولائي للجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء ومن بعدها محكمة الوزراء -شرطة: قيام اتهام ضد الوزير. توافره: بلاغ أو طلب مسبب من صاحب الصفة شاملاً كافة الوقائع المنسوبة إليه وتعيين اسم الوزير تعييناً نافياً للجهالة. طبيعة هذا الشرط: أنه قيد إجرائي".

ومن المقرر أن " لا يقوم الاتهام ضد الوزير حقيقة أو حكماً إلا إذا توافرت ضده أدلة كافية لمحاكمته أمام محكمة الوزراء مع الفاعلين الأصليين أو الشركاء".

ومن المقرر أن " قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء بحفظ التحقيق لأسباب تحول دون السير في الدعوى. أثره: فك الارتباط بين التهم المنسوبة للوزير والتهم المنسوبة للمتهمين الآخرين. مثال بشأن حفظ لجنة التحقيق بالنسبة للوزير وإحالة النيابة العامة للمتهمين الآخرين إلى محكمة الجنابات".

(الطعن ٢٠١٢/٣٣٦ جزائي جلسة ٢٠١٣/٧/٢١)

ومن المقرر بقضاء النقض المصري أن "الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية و إن جاز أن يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه ، إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن".

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ١١٣ ق ٢٤)

وحيث استقر ما تقدم وبالبناء عليه ، ولما كانت النيابة العامة قدمت المتهم الثالث بصحيفة الاتهام للمحاكمة الجزائية مبينا بها وصف التهمة المنسوبة إليه ومادة الاتهام الذي تطالب بعقابه بموجبها ، وأرفق بها قائمة بأدلة الإثبات وبالتالي تكون اتصلت بالمحكمة اتصالاً صحيحاً وبالطريق الذي رسمه القانون وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة ولائياً بنظرها، ولما كان الاختصاص الولائي للجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء ومن بعدها محكمة الوزراء بأي فاعلين أصليين أو شركاء مشروط بقيام الاتهام ضد الوزير ، ولا يقوم الاتهام ضد الوزير حقيقة أو حكماً إلا إذا توافرت ضده أدلة كافية تمهيداً لمحاكمته أمام المحكمة المختصة مع الفاعلين الأصليين أو الشركاء ، ولما كانت الثابت أن لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء أصدرت القرار رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بجلسته ١ / ٢٠١٤/٩ بحفظ التحقيق في شأن الواقعة التي أثرت ضد وزير المواصلات السابق / سالم ميثب الأذينة لانتفاء المسؤولية الجزائية ، ومن ثم يترتب على هذا القرار فك أي ارتباط بين التهمة المنسوبة للوزير - إن وجد وبين التهمة المنسوبة للمتهم الثالث ، ولما كان قرار حفظ لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة



الوزراء للواقعة التي أثبتت قبل الوزير / سالم مثير الأذينة لم يذكر فيه شيئاً عن دور المتهم الثالث في الواقعة المبلغ عنها كفاعل أصلي أو شريك فيها فلم يرد اسمه في قرار الحفظ ومن ثم فلا ينصرف أثر هذا القرار للمتهم الثالث إذ أن حفظ الواقعة قبل الوزير لا ينطوي على أمر ضمني بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم الثالث يحول دون تحريك الدعوى الجزائية قبله ومن ثم يحق للنسبة العامة التحقيق في الواقعة المنسوبة للمتهم الثالث ، ورفع الدعوى الجنائية ضده ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ترفضه المحكمة وتكتفي المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطوق .

وحيث إنه عن التهمة المسندة للمتهم الثالث ، فلما كان من المقرر في قضاء التمييز أن " لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدله وعناصر في الدعوى وأن تأخذ من أية قرينه أو بينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها إذ العبرة في المواد الجزائية هي باقتناع المحكمة بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته .

(الطعن رقم ١٩٩٦/١٠١ جزائي - جلسته ١٩٩٧/١/١٢)

ومن المقرر في قضاء التمييز أن " يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد الاتهام إلى المتهم لكي تقضي له بالبراءة ، إذ مرجح الأمر في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم ، أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكانت مدونات الحكم - علي نحو ما سلف - تكشف عن أن المحكمة لم تقض بالبراءة ألا بعد أن أملت بظروف الدعوى ومحضت الأدلة التي قام الاتهام عليها علي نحو ينبئ عن أنها فطنت أليها وقامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث ، ثم أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها " .

(الطعن رقم ٢٠٠٥/٥٢٨ جزائي - جلسة ٢٠٠٦/٤/١١)

وكما أن من المقرر بقضاء محكمة التمييز أن " العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، وأنه يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضي له بالبراءة إذ ملاك الأمر في ذلك إلى ما يظمن إليه وجدانه في تقدير الدليل مادام الحكم يشتمل على ما يفيد أن المحكمة محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي



فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ولا يصح النعي عليها أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات قد تصح لدى غيرها".

(الطعن رقم ٩٦/١٨٠ جزائي جلسة ١٩٩٦/١٢/١٦)

(الطعن رقم ٢٠٠٢/٣٤٧ جزائي جلسة ٢٠٠٣/٩/٩)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " جريمة إضرار الموظف بمصلحة الدولة أو إحدى الهيئات العامة المكلف بالمحافظة عليها في صفقة أو عملية أو قضية ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم السنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة تتحقق متى كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً كلف بالمحافظة على مصلحة الدولة أو إحدى الهيئات العامة في صفقة أو عملية أو قضية وأضر بهذه المصلحة في سبيل الحصول على ربح لنفسه أو لغيره، والقصد الجنائي في هذه الجريمة يتوافر بإتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمصلحة المعهودة إليه ليحصل من وراء ذلك على ربح لنفسه أو لغيره".

(الطعن رقم ٢٠٠٨/٨٨ جزائي جلسة ٢٠٠٩/١/٢٧)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناءً على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته، وأن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر الدعوى، وأن تأخذ من أي بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها، ولها أن تستخلص - من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث - الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وأن وزن أقوال الشهود والتعويل عليها - مهما وُجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات - مرجعه إلى محكمة الموضوع، تنزلها المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه بغير معقب، وأنها متى أخذت بأقوال شاهد، فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها".

(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٠٠٩ جزائي جلسة ٢٠١٠/١٢/١٤)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى".

(الطعن رقم ٢٠١٥/٢٥١ جزائي ١/ جلسة ٢٠١٧/١/١٥)



ومن المقرر أيضاً أن " الحكم بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين الذي يثبتته الدليل المعتبر ولا يؤسس على الظن والاحتمال وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من غير تعسف في الاستنتاج ولا يتنافر مع حكم العقل والمنطق ."

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٦ جزائي / ٢ جلسة ٢٠١٦/١١/٢٨)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " لما كانت المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادامت قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات " .

(الطعن ٢٠٠١/٥٨٩ جزائي جلسة ٢٠٠٣/١/٢٨)

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم وهدياً به ، وكانت المحكمة بإستقرائها لوقائع الدعوى وظروفها وملابساتها وإحاطتها بها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فإنها لا تسائر النيابة العامة فيما ذهبت إليه من إسناد الاتهام إلى المتهم الثالث ذلك أن الأدلة التي ساققتها وارتكنت إليها في إثبات الاتهام في حقه تحوطها ظلال كثيفة من الشك والريبة إذ خلت الأوراق من دليل يقيني تطمئن إليه المحكمة يقطع بارتكاب المتهم للواقعة ، وآية ذلك ودليله ما شهد به / شعلان عبيد حواس الشمري - مدير الإدارة القانونية بمؤسسة الموائى الكويتية بتحقيقات النيابة العامة - بأن مؤسسة الموائى الكويتية ساهمت بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ فى رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى " خمسون مليون دولار أمريكى" وهو ما يمثل ٣٥% من أموال الصندوق بعد أن حصلت المؤسسة على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة وإستوفت الإجراءات والأوضاع التى رسمها القانون فى هذا الشأن حيث عرض أمر مساهمة مؤسسة الموائى فى الصندوق على مجلس إدارة المؤسسة والذى أحاله للجنة التنفيذية المنبثقة والمفوضة من مجلس الإدارة والمشكلة من المتهم الثالث رئيساً للجنة ، وعضوية كلاً من / عصام محمد البحر ، وعصام أحمد البدر ، ومنصور محمود حياة ، واجتمعت هذه اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٧ الاجتماع رقم ٢٠٠٩/٦ وقررت تشكيل فريق لدراسة عملية المشاركة فى صندوق الموائى وقد تم تشكيل فريق العمل من / منصور محمود حياة ، وعصام أحمد البدر ، وعبدالله بدر الشمالى وقام فريق العمل بمباشرة مهمته بأن قام بإستدعاء ممثل شركة الشال للاستشارات الاقتصادية وممثل عن شركة كى جى إل للاستثمار لتوضيح بعض النقاط المتعلقة بالصندوق حيث أفاد ممثل شركة



النشال فى الاجتماع الذى عقد لهذا الغرض بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ بأنه تم الإطلاع على المستندات وتقارير مدقق الحسابات وتبين أن رأس مال الصندوق مدفوع بالكامل وأن هناك فرص جيدة للاستثمار بمراعاة أهمية التنوع للاستثمارات المحلية وأن الصندوق لديه دعم من المؤسسات الكبيرة مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهيئة الخليج للاستثمار وأن مدير الصندوق مستثمر بنسبة ٢٠% من رأس المال ويأن الصندوق ذو مخاطر محدودة بالنسبة للصناديق الاستثمارية الأخرى ، وأن الاستثمارات فى الصندوق جيدة وارتفاع العائد على الأموال المستثمرة فى الصندوق وأن إيجابيات الاستثمار فى الصندوق عديدة وأهمها أن الصندوق ليس لديه أية التزامات مالية خارجية ، كما استمع فريق العمل إلى ممثل الصندوق من شركة كى جى إل للاستثمار عن الفرص الاستثمارية المستهدفة فى الصندوق وبين أنه سوف يتم الاستثمار فى مشروع ميناء دمياط بجمهورية مصر العربية ، وشركة أم بى سى و شركة NEGROS بالفلبين و شركة جلوبال جيتواى بالفلبين ، كما استمع فريق العمل إلى ممثل مكتب التدقيق بى كى أف وشركاه وشرح تفصيلي منه حول الصندوق ومميزاته وبناء على ما سبق فقد رفع فريق العمل توصية بالموافقة على مشاركة مؤسسة الموانئ فى استثمار الصندوق بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكى ، وقد عرضت هذه التوصية على اللجنة التنفيذية سالفة الذكر فى اجتماعها ووافقت على هذه التوصية بدورها ثم قامت برفع الأمر لمجلس إدارة مؤسسة الموانئ والذى قرر مشاركة المؤسسة بهذا المبلغ فى الصندوق ثم رفع الأمر لمجلس الوزراء بوصفه الجهة المختصة وأطلع مجلس الوزراء فى اجتماعه رقم ٢٠١٠/٢٢ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ على توصية مجلس إدارة المؤسسة وأصدر قراره رقم ٩٠٣ التالى نصه " أحيط المجلس علماً بالإجراءات التى اتخذتها مؤسسة الموانئ فى شأن توجه المؤسسة نحو الاستثمار فى صندوق الموانئ الاستثمارى فى إدارة عمل الموانئ والأعمال المرتبطة بها على أن يتم الالتزام بإتباع كافة الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن واستيفاء كافة الموافقات المطلوبة لدى الجهات الرقابية وذلك حسبما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ثم عقب ذلك تم مخاطبة الفتوى والتشريع عدة مرات للحصول على موافقتها وتم إرسال مسودة العقد لإدارة الفتوى والتشريع وقامت بمراجعته وإبداء ملاحظاتها عليه والتى تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة وبعد استيفاء جميع الشروط والملاحظات أصدرت إدارة الفتوى والتشريع كتابها بالموافقة على تعاقد مؤسسة الموانئ الكويتية مع شركة كى جى إل للاستثمار بشرط الحصول على موافقة ديوان المحاسبة على التعاقد قبل إبرام العقد ،



وإمخاطبة ديوان المحاسبة مرتين أفاد بكتابين صادرين منه بعدم اختصاصه في ذلك الشأن وأنه سيقوم بدوره الرقابي اللاحق على ما تم إتخاذه من إجراء في هذا الشأن من قبل المؤسسة ومراجعة العقد بعد إبرامه ، وعلى أثر ذلك تم إبرام العقد المؤرخ في ٢٠١٠/٧/١٤ والمحرر بين مؤسسة الموانئ الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدراتها ، ونفاذاً لهذا العقد فقد أودعت مؤسسة الموانئ المبلغ أنف البيان في حسابات الصندوق ، ثم بعد ذلك وافقت اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة في اجتماعها رقم ٢٠١٢/٣/٢ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ على زيادة رأس مال المؤسسة بهذا الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي على أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر فيه والأمر بما يلزم وقد صدق مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه رقم ٢٠١٢/٣/٢ بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧ على محضر اللجنة التنفيذية سالف البيان ويعرض الأمر على مجلس الوزراء صدر قراره رقم ٢٦٥ في الاجتماع رقم ٢٠١٣/٩/٢ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ بالموافقة على زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكي في صندوق الموانئ الاستثماري ، فأصبحت مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في الصندوق بما يمثل ٨١ و ٤٢ % من أموال الصندوق ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على كتاب الأمين العام لمجلس الوزراء والذي تضمن بأن مجلس الوزراء أطلع في اجتماعه رقم ٢٠١٠/٢٢ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ على توصية مجلس إدارة المؤسسة وأصدر قراره رقم ٩٠٣ التالي نصه " أحيط المجلس علماً بالإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الموانئ في شأن توجه المؤسسة نحو الاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري في إدارة عمل الموانئ والأعمال المرتبطة بها على أن يتم الالتزام بإتباع كافة الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن واستيفاء كافة الموافقات المطلوبة لدى الجهات الرقابية " ، وكان الثابت للمحكمة أن مؤسسة الموانئ الكويتية طلبت رأي الفتوى والتشريع حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري وأرسلت صورة مشروع العقد لإدارة الفتوى والتشريع حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم لإتمام التعاقد حسبما هو ثابت من كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ لرئيس إدارة الفتوى والتشريع ، وأن مؤسسة الموانئ طلبت رأي ديوان المحاسبة حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري وفقاً لكتابها المرسل لوكيل ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ ، وإن إدارة الفتوى والتشريع أفادت بجواز اكتتاب مؤسسة الموانئ الكويتية في



صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار وفقاً لكتابتها المرسل لمدير عام مؤسسة الموائى الكويتية ، وأن مؤسسة الموائى أرسلت صورة من مشروع عقد مشاركة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى الذى أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار لإدارة الفتوى والتشريع وذلك لمراجعته من الناحية القانونية حتى يتسنى استكمال ما يلزم من إجراءات لإتمام التعاقد بناء عليه وفقاً للقانون وذلك وفقاً لكتاب مدير عام المؤسسة لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/١٦ ، وأن إدارة الفتوى والتشريع أبدت بعض الملاحظات على مشروع العقد المرسل لها وفقاً لكتابتها المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢١ ، ولم يكن من بين هذه الملاحظات الالتزامات المترتبة على مؤسسة الموائى والحقوق الناشئة لها نتيجة اعتبار المؤسسة مشاركاً فى الصندوق منذ تاريخ إنشائه فى عام ٢٠٠٧ ، وأن مؤسسة الموائى الكويتية طلبت من إدارة الفتوى والتشريع إعادة النظر فى الملاحظات المشار إليها وفقاً لكتابتها المرسل لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٢ ، وأن إدارة الفتوى والتشريع أفادت مؤسسة الموائى بأنها إذا رأت المؤسسة عدم الأخذ ببعض الملاحظات التى أبدتها هذه الإدارة فى كتابها السابق فإن هذا يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية وفى حدود مسئولياتها عن إدارة مرفق الموائى والإشراف عليه وللاعتبارات التى تقدرها حسب طبيعة التعاقد وذلك وفقاً لكتابتها المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٤ ، وأن ديوان المحاسبة أفاد مؤسسة الموائى بأن طلب إبداء الرأى يخرج عن نطاق الاختصاصات المخولة لديوان المحاسبة المنصوص عليها فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وأن الديوان سوف يقوم بدوره الرقابى اللاحق على ما ينقذ وفقاً لكتاب ديوان المحاسبة المرسل لمدير عام مؤسسة الموائى الكويتية والمؤرخ ٢٠١٠/٧/١٢ ، وأنه عملاً بأحكام قرار وزير المواصلات - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموائى الكويتية رقم م م ك / و / ٨ - ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ فيما تضمنه من تفويض نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة فى توقيع العقود التى ترتبط بها المؤسسة مع الغير ، وكذا توقيع كتب التحويلات المالية من المؤسسة إلى البنوك خصماً من أرصدة حساباتها فقد طالبت المؤسسة المتهم الثالث نائب رئيس مجلس الإدارة بموجب كتابها رقم م م ك / ١ / ٣٠٠٠ بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ وأرفقت به نسختين أصليتين من عقد اكتتاب ومشاركة المؤسسة فى الصندوق المشار إليه ، وكذا كتاب تحويل المبلغ المكتتب فيه إلى حساب ذلك الصندوق فقام المتهم الثالث بالتوقيع على العقد بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ ، ومما شهد به /حمد أحمد حمد



العليان - عضو ديوان المحاسبة - معد تقرير الفحص - بتحقيقات النيابة العامة - من أن مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري بأثر رجعي منذ عام ٢٠٠٧ لا من تاريخ المساهمة الفعلية في يوليو ٢٠١٠ أدت إلى احتساب أرباح دفترية للمؤسسة بأثر رجعي عن السنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، فضلاً عن اعتصام المتهم الثالث بالإنكار بالتحقيقات وأمام المحكمة، ومما تقدم تستخلص المحكمة أن مؤسسة الموانئ الكويتية ساهمت بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ في رأس مال صندوق الموانئ الاستثماري بعد أن حصلت المؤسسة على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة وإستوفت الإجراءات والأوضاع التي رسمها القانون في هذا الشأن وأنها أرسلت مشروع العقد لإدارة الفتوى والتشريع وقامت بمراجعته وإبداء ملاحظاتها عليه والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة وبعد استيفاءها هذه الملاحظات أصدرت إدارة الفتوى والتشريع كتابها بالموافقة على تعاقد مؤسسة الموانئ الكويتية مع شركة كى جى إل للاستثمار، وأن أرباح مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري تم احتسابها دفترية بأثر رجعي منذ عام ٢٠٠٧، ومن ثم فإن الأوراق قد خلت من الدليل اليقيني على انصراف إرادة المتهم الثالث إلى إلحاق الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها ليحصل غيره على ربح، سيما وأن المتهم الثالث لم يوقع على العقد من تلقاء نفسه وإنما وقع بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات سألقة الذكر على النحو المشار إليه بعاليه والذي بينته المحكمة سلفاً، الأمر الذي تتشكك معه المحكمة في صحة إسناد هذا الاتهام للمتهم الثالث وتقضي المحكمة ببراءته مما أسند إليه من اتهام عملاً بنص المادة ١/١٧٢ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وذلك على النحو الوارد بالمنطوق.

وحيث إنه من المقرر بقضاء التمييز أن "لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدله وعناصر في الدعوى وأن تأخذ من أية قرينه أو بيعة ترتاح إليها دليلاً لحكمها إذ العبرة في المواد الجزائية هي باقتناع المحكمة بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته".

(الطعن ٧٤ لسنة ٢٠١٧ جزائي/٢ جلسة ٢٠١٨/٧/١٦)

ومن المقرر بقضاء محكمة التمييز أن "العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناءً على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر، وأنه يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى



المتهم لكي يقضي له بالبراءة إذ ملاك الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانه في تقدير الدليل مادام الحكم يشتمل على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ولا يصح النعي عليها أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات قد تصح لدى غيرها".

(الطعن رقم برقم ٩٨٢ لسنة ٢٠١٦ جزائي جلسة ٢٠١٧/٧/١٦).

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال عام المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة تتحقق بكل فعل يقوم به الموظف العام أو من في حكمه من شأنه أن يسهل للغير الحصول على أموال أو أوراق أو امتعة أو غيرها ويعتبر الموظف العام فاعلاً أصلياً في هذه الجريمة الخاصة باعتباره المسؤول عن وقوعها إذ لولا نشاطه الإجرامي لما استولى الغير على المال العام ويصبح الغير شريكاً معه في تلك الجريمة ويتعين في استيلاء الغير أن يتم بغير حق أي بالإلتجاء في ذلك إلى غير الطريق الذي تنص عليه القوانين واللوائح " .

(الطعن بالتمييز رقم ١٨٣/٢٠٠٤ جزائي جلسة ٢٠٠٥/٢/١)

وحيث إنه من المقرر بقضاء محكمه التمييز أن " يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام أن تتجه أرادة الجاني إلى الاستيلاء على المال العام بنية تملكه وأضاعته على ربه مع علمه بأن هذا الاستيلاء إنما يتم بغير حق ، وأن لمحكمة الموضوع استخلاص توافر هذا القصد أو انتفائه من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة متى كان استخلاصها سائغاً تؤدي إليه ظروف الدعوى وأدلتها وقرائن الأحوال فيها وأن تكون قد ألمت بها ألاما تماماً " .

(الطعن رقم ١٢١/٢٠٠٢ جزائي - جلسة ٢٠٠٣/٢/٤)

وأن توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقيم قضائها على أسباب سائغة " .

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ . جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

ومن المقرر أن " الأصل في المحاكمات الجزائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه " .



ومن المقرر أن "لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة علي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، كما أن لها وزن أقوال الشهود وتقديرها بغير معقب وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يقيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ."

((الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٠١٥ جزائي/١. جلسة ٢٠١٧/٩/٢٤))

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ."

((الطعن رقم ٢٠١٥/٢٥١ جزائي/١ جلسة ٢٠١٧/١/١٥))

و من المقرر أن "تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها مادامت تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا يجوز مصادرتها في هذا التقدير ، كما أن لها الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى آراء الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء فيها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد ، وكان لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين آراء الخبراء وتأخذ بما تراه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير الدليل ."

((الطعن رقم ٤٦٢ / ٢٠١٤ جزائي/١. جلسة ٢٠١٦/١١/٢٠))

ومن المقرر أن "الأحكام الجزائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين من الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر، ولا يؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من غير تعسف في الاستنتاج ولا يتنافر مع حكم العقل والمنطق ."

((الطعن ٢٠١٨ / ٦٣٥ جزائي/٢. جلسة ٢٠١٨/١/٢٩))



ومن المقرر بقضاء التمييز أن " لما كانت المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادامت قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات " .

(الطعن ٢٠٠٥/٥٢٨ جزائي جلسة ٢٠٠٦/٤/١١)

وحيث إنه عن التهمة الأولى المسندة للمتهم الأولى ، وكانت المحكمة بإستقراءها لوقائع الدعوى وظروفها وملابساتها وإحاطتها بها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فإنها لا تسير النيابة العامة فيما ذهبت إليه من إسناد هذا الاتهام إلى المتهم الأولى ذلك أن الأدلة التي ساققتها وارتكنت إليها في إثبات الاتهام في حقها تحوطها ظلال كثيفة من الشك والريبة إذ خلت الأوراق من دليل يقيني تطمئن إليه المحكمة يقطع بارتكاب المتهم الأولى لتلك الواقعة ، وآية ذلك ودليله ما ثبت من إطلاع المحكمة على التقرير المالي بشأن المعاملات المالية الصادر عن شركة بيكر تلي للاستشارات ذ م م ومرفقاته والثابت به أنه بالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الأول فإن المبلغ المذكور في تقرير الاتهام يتكون من أربع مجموعات من المبالغ المستحقة للمتهم الأولى من حسابات الصندوق وهي المجموعة الأولى مبلغ ٩٩٠٠٠ دينار كويتي وهي رواتب مستحقة بصفقتها عضو مجلس إدارة في شركة Port LINK GP LTD - الشريك العام والتي ينحصر عملها بتولى المسؤولية الأساسية لأعمال وشئون إدارة الصندوق عن الفترة من يوليو ٢٠٠٨ وحتى ديسمبر ٢٠١٤ باستثناء ١٢ شهر خلال السنة المالية ٢٠١٠ بإجمالي ٦٦ شهر وبواقع ١٥٠٠ دينار كويتي لكل شهر. إذ أن شركة Port LINK GP LTD هي شركة تم تأسيسها في جزر كايمان ولأغراض أعمال وشئون إدارة الصندوق بموجب عقد التأسيس المسجل بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ حيث نصت المادة ٧٨ من عقد تأسيس شركة Port LINK GP LTD على أن يتم تحديد رواتب مجلس إدارة الشركة بموجب قرار يعتمد من أعضاء مجلس إدارة الشريك العام وقد تم تشكيل مجلس الإدارة في أبريل عام ٢٠٠٧ ليضم المتهمين الأولى والثاني ، والدكتور / مهدي الجراف عضواً وقد أصدر مجلس الإدارة قراراً بموافقة جميع أعضائه بتحديد رواتب أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ واستحقاق كل عضو مبلغ ١٥٠٠ دينار كويتي شهرياً وأنه قد تم تأجيل سداد الرواتب لأعضاء مجلس الإدارة وأنه في غضون الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ تم تحويل عدة مبالغ للمتهم الأولى من مستحقاتها بإجمالي مبلغ ٩٩ ألف دينار كويتي ، والمجموعة الثانية مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي وهي مخصصات حضور مستحقة عن حضور عدد ٥ اجتماعات المجلس الاستشاري



للسندوق خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ حيث أنه طبقاً لنشرة الاكتتاب الأولى الصادرة في أبريل ٢٠٠٧ صفحة ١٠٣ فقد منح الشريك العام الحق في تشكيل المجلس الاستشاري للسندوق وقد تم الموافقة على شروط الاكتتاب بموجب اتفاقية الشراكة المحدودة المعدلة والموقعة من كافة المكتتبين في حينه حيث أقرت نشرة الاكتتاب ص ١١٣ أن السندوق يتحمل كافة المصروفات المتعلقة بأنشطة واستثمارات ومصروفات الشريك العام للسندوق ، وبعد الاكتتاب التكميلي الأول والثاني تم إعادة تشكيل المجلس الاستشاري بموجب قرار الشريك العام ليضم المتهم الثاني رئيساً والمتهمة الأولى عضواً من ضمن الأعضاء ، وبعد الاكتتاب التكميلي الأول تم اعتماد مكافآت ومستحقات أعضاء المجلس الاستشاري بموجب قرار المجلس الاستشاري والذي نص على استحقاق الرئيس مخصصات حضور بقيمة ٧٠٠٠ دينار كويتي عن كل اجتماع بحد أقصى اجتماعين في السنة ، واستحقاق العضو مخصصات حضور بقيمة ٥٠٠٠ دينار كويتي عن كل اجتماع بحد أقصى اجتماعين في السنة ، وأنه يتم استعاضة أية مصاريف خاصة بالسفر والإقامة للرئيس وأعضاء المجلس الاستشاري من حساب السندوق ، وبتاريخ ١٠/٢٠/٢٠١١ (بعد الاكتتاب التكميلي الأول) تم اعتماد مكافآت ومستحقات أعضاء المجلس الاستشاري بموجب قرار المجلس الاستشاري وتم اعتماد نفس المستحقات سائلة البيان ، وتم تحويل عدة مبالغ خلال السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ للمتهمة الأولى بإجمالي مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي موزعة على خمس مبالغ ، والثالثة والرابعة استعاضة مصاريف إدارية تم دفعها من حسابها الشخصي خلال اجتماعات المجلس الاستشاري التالية مبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي مصاريف سفر وإقامة - الاجتماعين رقمي ٢٠١١/٢ ، ٢٠١١/٢ ، ومبلغ ٤٤٢ دينار كويتي ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي مصاريف سفر وإقامة الاجتماعين رقمي ٢٠١٠/١ ، ٢٠١١/١ حيث أن الثابت من قرار المجلس الاستشاري بشأن مستحقات أعضاء المجلس الاستشاري فإن السندوق يتكفل بكافة مصاريف السفر والإقامة وأية مصاريف أخرى تتعلق بسفره لحضور اجتماعات المجلس الاستشاري كما أقرت نشرة الاكتتاب بأن السندوق يتحمل كافة المصروفات المتعلقة بمصاريف سفر مدراء وأعضاء مجلس إدارة الشريك العام ومستشاريه ، وقد تكبدت المتهمة الأولى عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو المجلس الاستشاري مصاريف خلال الاجتماعين رقمي ٢٠١٠/١ ، ٢٠١١/٢ ، من حسابها الشخصي بقيمة ٥٠٠٠ دينار كويتي تم استعاضتها من حساب السندوق ، كما تكبدت المتهمة الأولى بصفتها عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو في المجلس



الاستشارى مصاريف تأجير سيارات خلال رحلتها من الصين إلى مانيلا وكذلك مصروفات إقامة بالفنادق خلال الاجتماع رقم ٢٠١٠/١ وتم دفعهما من حسابها الشخصى بما يعادل ٤٤٢ دينار كويتي وقد تم استعاضتها من حساب الصندوق ، كما تكبدت المتهمة الأولى بصفتها عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو فى المجلس الاستشارى مصاريف إقامة بالفنادق خلال الاجتماع رقم ٢٠١١/٢ تم دفعهم من حسابها الشخصى بما يعادل ٦٠٦ و ٧٦ دولار امريكى وقد تم استعاضتها من حساب الصندوق وأن نتيجة الفحص ١- أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام الأول قد تمت بما يتوافق مع نشرة الاكتتاب فى الصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ، ٢- تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق وعكسها فى البيانات المالية المدققة للصندوق ، ٣- تطابق قيم المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ التى تم صرفها قانونياً ووفق الأصول إلى لازاريف ماريا العضو فى مجلس إدارة الشريك العام وعضو المجلس الاستشارى للصندوق ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على ترجمة نشرة الاكتتاب الخاص بصندوق الموائى والثابت بها تعريف الشريك العام وأنه يتولى المسؤولية الأساسية لأعمال وشئون إدارة الصندوق من جميع النواحي ، وتعريف المجلس الاستشارى واختصاصاته ، وتحديد المصروفات التشغيلية والتنظيمية والتسويق وتحمل صندوق الموائى لهذه المصروفات والأتعاب بالكامل وأن الصندوق يتحمل كافة المصروفات المتعلقة بمصاريف سفر مدراء وأعضاء مجلس إدارة الشريك العام ومستشاريه ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على قرار أعضاء مجلس إدارة الشريك العام المؤرخ ٢٧/١١/٢٠٠٧ والذي تضمن تحديد رواتب أعضاء مجلس إدارة الشريك العام بمبلغ ١٥٠٠ دينار كويتي شهرياً لكل عضو وأن المتهمين الأولى والثانى عضو بمجلس إدارة الشريك العام ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على الشروط المرجعية للمجلس الاستشارى لصندوق الموائى والذي تضمن أن جميع أعضاء المجلس الاستشارى - بما فيهم ممثلى مؤسسة الموائى الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمتهمين الأولى والثانى - والتي تضمنت تحديد أتعاب أعضاء المجلس الاستشارى بقيمة ٥٠٠٠ دينار كويتي للعضو عن حضور كل اجتماع ، وأن الصندوق يتحمل كافة مصاريف السفر والإقامة وأية مصاريف أخرى تتعلق بسفر أعضاء المجلس الاستشارى لحضور اجتماعات المجلس الاستشارى وكافة تكاليف السفر والإقامة الخاصة بمديرى الصندوق لحضور اجتماعات المجلس الاستشارى ، وما شهد به شاهد النفى / قيس محمد



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنائيات ٣/

النصف - المحاسب القانوني ومدقق الحسابات المستقل لصندوق الموائى الاستثمارى - أمام المحكمة - بأن ما ورد بالاتهام الأول المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن مبلغ ٢٩٤٢٢٠ دينار كويتي تقاضته المتهمة من عملها ومكافأتها المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ، وأن أعضاء مجلس إدارة الصندوق تقاضوا ذات المبالغ والمكافآت ، وأن مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي هي مصاريف فنادق وتأجير سيارات قامت المتهمة بدفعها عن الصندوق بموجب مستندات ، وما شهد به شاهد النفى /أيمن عبد الرحيم أحمد- مستشار قانوني مستقل لتقديم الاستشارات القانونية للصندوق - أمام المحكمة - من أنه يحق للقائمين على إدارة الصندوق تقاضي مكافآت من أموال الصندوق نظير أعمالهم وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، وما شهد به شاهد النفى / دانييل برين - مستشار قانوني للصندوق في جزر كايمان - أمام المحكمة - من أن مجلس إدارة الصندوق موجود في الكويت ومنهم كويتيون وغير كويتيون وأن من يتولى إدارة الصندوق هي شركة بورت لنك جي بي بالإضافة إلى مجلس الإدارة وأن مدير الاستثمار هي شركة كي جي إل للاستثمار كايمان ودورها تقديم النصح والمشورة في الاستثمارات ، وأن الأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب هي تنظيم استراتيجية الاستثمار في الصندوق، وأنه يحق للشريك العام تقاضي أتعاب أو مكافآت نظير أعمالهم حيث تنص نشرة الاكتتاب على أحقيتهم في الأتعاب بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة العامة وذلك منصوص عليه في الشراكة المحدودة في البندين ٣/٦ ، ٣/٧ والبند المعنون بأتعاب الإدارة في الصفحة الثامنة في نشرة الاكتتاب ، وأن للصندوق مجلس استشاري يتكون من متخصصين في صناعة الاستثمار معينين يقدموا استشارات للصندوق ويتقاضوا أتعاب ، وأن المتهمة الأولى عضو في مجلس إدارة الشريك العام من عام ٢٠٠٧ إلى بداية ٢٠١٨ ودورها هو أنها تشرف على استثمارات الصندوق كعضو في مجلس الإدارة وأنه يحق لها تقاضي أتعاب حيث تأخذ راتب شهري، وأنه بحسب معرفته فإن أي من المتهمين لم يتقاضى أي مبالغ من الصندوق بخلاف رواتبهم ، فضلاً عن اعتصام المتهمة الأولى بالإنكار بالتحقيقات وأمام المحكمة ، ومن جماع ما تقدم تكون التهمة الأولى قد اكتنفتها ظلال كثيفة من الشك والغموض وتكون الأوراق لا تنهض لتقييم في حق المتهمة الأولى الدليل اليقيني الجازم اللازم لسياقها إلى العقاب ولا تصلح مدوناتها لإدانتها باعتبار أن القاعدة المستقر عليها في الفقه والقضاء أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال وهو ما يعبر عنه أيضاً بحجوب تفسير الشك لصالح المتهم أخذاً بالقاعدة المستقرة في الإثبات والتي لا

